التقرير البحثي: 18

مشاهد فلسطين

المجتمع الفلسطيني بالمعطيات

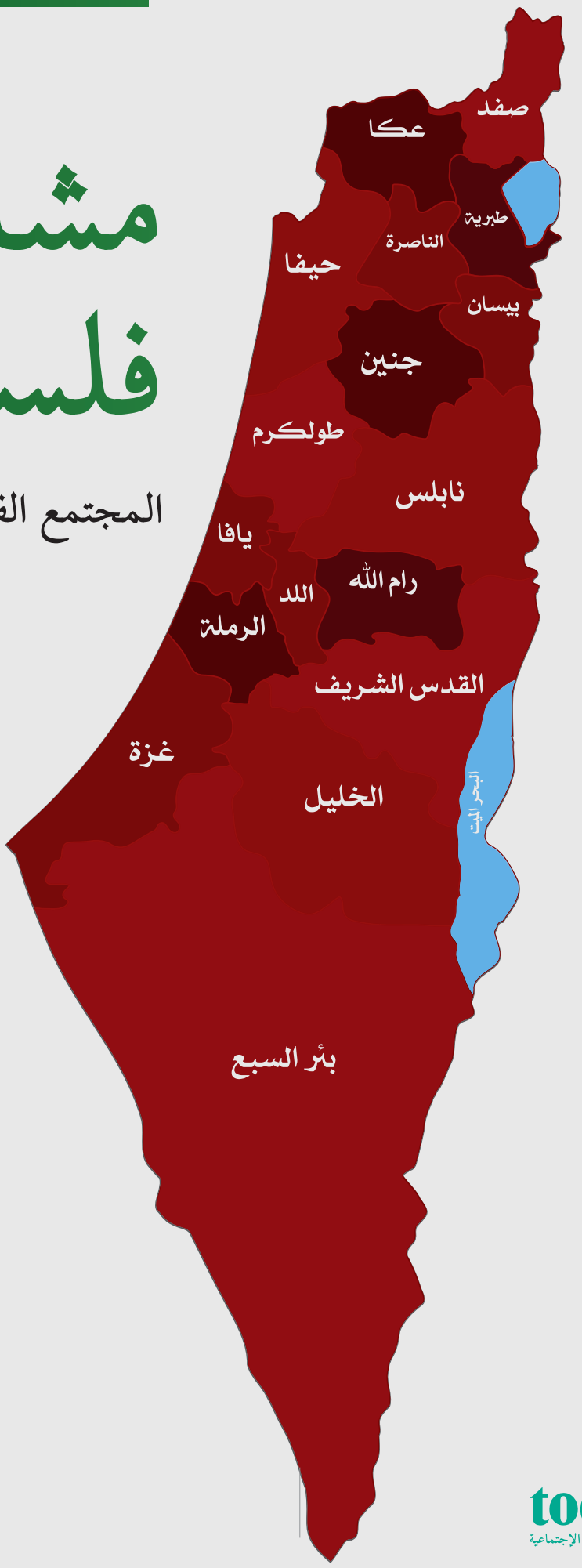

ILKE
المؤسسة الوقفية للعلم والثقافة والتربية

todam
مركز الفكر والبحوث الإجتماعية

إصدارات (ILKE):240
التقارير البحثية: 18
مشاهد فلسطين: المجتمع الفلسطيني بالمعطيات

مدير المشروع: أحمد سعيد أونر
مستشار المشروع: أليسع كويتاك، محمد حسين مرجان، رمضان تييك
الكاتبة: شهداء نور أوزنتاش
كتابات الرأي: غسان الكحلوت، علا عوض، ساري حنفي
منسقة النشر: مهتاب نور أكسوز
جمع المعطيات والتصور البصري: شهداء نور أوزنتاش، يونس يشيل
المساهمون: عائشة حميراء أودنجي، بشرى إسلام، أليف صاغر، شينا قادر، يونس يشيل، عائشة بتول گولر
التصميم: سيف الله بيرام
المراجعة النهائية: د.يعقوب قارا

المؤسسة الوقفية للعلم والثقافة والتربية(ILKE) إسطنبول ©2024

الاستشهاد:
.(أوزنتاش ش. ن.، عوض ع.، الكحلوت غ. & حنفي س. (2024

مشاهد فلسطين: المجتمع الفلسطيني بالمعطيات (التقرير البحثي 2024/18) المؤسسة الوقفية
.للعلم و الثقافة و التربية

هو منظمة مجتمع مدني تنتج معلومات وسياسات واستراتيجيات تتعلق بالقضايا الاجتماعية، وتجري أبحاثًا تهدف إلى توجيه صانعي القرار، وتساهم في تكوين المعرفة اللازمة للمستقبل.

تم إعداد هذا التقرير من قبل مركز التفكير والبحوث الاجتماعية تودام. يعمل تودام على إنتاج الأفكار والاستراتيجيات لتحقيق هدف مجتمع عادل ومنصف.

ilke.org.tr | bilgi@ilke.org.tr | +90 216 532 63 70 | حي عزيز محمود هُدائي، شارع تُربة قابيسي، رقم: 13، اسكدار، إسطنبول

جميع الحقوق محفوظة. لا يمكن نسخ أي جزء من هذا العمل بأي وسيلة إلكترونية أو ميكانيكية دون إذن كتابي من مؤسسة وقفية للعلم والثقافة والتعليم. الآراء المذكورة في التقرير تعود للكاتب ولا تلزم مؤسسة وقفية للعلم والثقافة والتربية.

المحتويات

8 التقديم

9 المقدمة

المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لفلسطين قبل 7 أكتوبر

14 الديموغرافيا

20 حياة العمل

26 الاقتصاد

32 الصحة

36 التعليم

الحصار الاسرائيلي بالمعطيات لفلسطين

42 أثر الحصار والقيود على الحياة اليومية للفلسطينيين

52 عنف المستوطنين

60 فلسطينيون في الشتات

64 منذ 7 أكتوبر

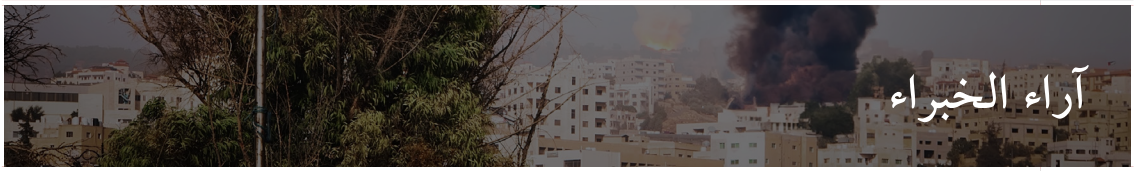

آراء الخبراء

68 الوضع الاجتماعي والاقتصادي لفلسطين
د. علا عوض، رئيسة الإحصاء الفلسطيني

73 نضال العمال الفلسطينيين في إسرائيل من المصادرة الملكية إلى الاستغلال
د. غسان الكحلوت، معهد الدوحة

77 من الإبادة المكانيّة إلى الإبادة الجماعية – حرب غزة ولا مبالاة الغرب
البروفيسور ساري حنفي، الجامعة الأمريكية في بيروت

83 النتيجة والتقييم

85 المراجع

92 حول المؤلفين

الرسوم البيانية والخرائط

الرسوم البيانية

الرسم البياني 1. **السكان (مليون شخص، 2000-2023)** 15

الرسم البياني 2. **معدل وفيات الرضيع (‰، 1990-2022)** 15

الرسم البياني 3. هرم الأعمار (ألف شخص، 2023) 17

الرسم البياني 4. متوسط العمر المتوقّع عند الولادة (بالسنوات، 2010-2023) 17

الرسم البياني 5. السن الوسيط ونسبة السكان المعالين (2010-2023) 19

الرسم البياني 6. كثافة السكان (نسمة/كم²، 2018-2023) 19

الرسم البياني 7. سكان القوة العاملة (15 سنة وما فوق) (%، 2000-2023) 21

الرسم البياني 8. معدل البطالة (15 سنة وما فوق) (%, 2000-2023) 21

الرسم البياني 10. توزيع القوى العاملة حسب القطاعات في مكان العمل (%، 2023) 23

الرسم البياني 11. نسبة البطالة حسب التخصص الذي تم التخرج منه (%، 2022) 23

الرسم البياني 9. نسبة البطالة بين الشباب (15-24 سنة) (%, 2015-2022) 23

الرسم البياني 12. متوسط الأجر اليومي للعمال حسب مكان العمل (شيكل، 2015-2023) 25

الرسم البياني 13. مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي (%، 2022) 27

الرسم البياني 14. نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي (%، 1995-2022) 27

الرسم البياني 15. الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار، 1995-2023) 27

الرسم البياني 16. الناتج المحلي الإجمالي للفرد في فلسطين وإسرائيل (ألف دولار،(2000-2022) 29

الرسم البياني 17. العمالة غير الرسمية (%، 2009-2022) 29

الرسم البياني 18. العمالة غير الرسمية حسب الجنس (%، 2009-2022) 29

الرسم البياني 19. إجمالي النفقات الصحية ونفقات الصحة لكل فرد (دولار ومليون دولار، 2000-2022) 33

الرسم البياني 20. نسبة إنفاق الصحة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%، 2000-2022) 33

الرسم البياني 21. نسبة نفقات الأسر من جيبها في الإنفاق الصحي (%، 2000-2022) 33

الرسم البياني 22. عدد المستشفيات (2010-2022) 35

الرسم البياني 23. عدد الأطباء والأسِرّة لكل ألف نسمة (2012-2022) 35

الرسم البياني 24. مؤشر تغطية خدمات الصحة الشاملة (2000-2021) 35

الرسم البياني 25. النسبة المئوية للسكان حسب مستوى التعليم (1995، 1997، 2000، 2000-2022) 37

الرسم البياني 26. نسبة المدارس المجهزة بالبنية التحتية والمواد التعليمية المناسبة لاحتياجات الطلاب ذوي الإعاقة في فلسطين (%، 2012-2023) 37

الرسم البياني 27. نسبة إكمال مستوى التعليم (%، 2009-2022) 37

الرسم البياني 28. نسبة إكمال التعليم الثانوي حسب الجنس (%، 2009-2022) 37
الرسم البياني 29. نسبة نجاح التوجيه (%، 2016-2021) 39
الرسم البياني 30. نسبة الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمل (15-24 سنة) (%، 2000-2022) 39
الرسم البياني 31. عدد المستوطنات اليهودية وعدد المواقع الاستيطانية (1967-2023) 43
الرسم البياني 32. عدد المستوطنين الاستعماريين المحتلين (بالآلاف،1988-2022) 43
الرسم البياني 33. مساحة الأراضي التي احتلتها إسرائيل خلال العام (بالدونم، 2015-2023 45
الرسم البياني 34. (مدة الوصول اليومية المتوسطة للكهرباء في غزة (ساعات، 2017-2024 45
الرسم البياني 35. توزيع تكرار انقطاع المياه (%، 2020) 47
الرسم البياني 36. نسبة الأسر التي لم تتمكن من العلاج بسبب نقص الأدوية لشخص واحد على الأقل من أفراد الأسرة (%، 2018-2020) 47
الرسم البياني 37. هجمات جنود الإدارة الاحتلالية، هجمات المستوطنين الاستعماريين وعدد المدنيين المتضررين من الهجمات (2023-2024) 53
الرسم البياني 38. عدد الأشجار التي اقتلعها المحتلون في الضفة الغربية والقدس (2023-2024) 53
الرسم البياني 39. عمليات هدم المنازل التي نفذتها إسرائيل بحجة أنها غير قانونية (2006-2024) 55
الرسم البياني 40. الاعتقالات التي قامت بها إسرائيل (7 أكتوبر 2023 - 12 أغسطس 2024) 55
الرسم البياني 41. (1989-2024) الاعتقالات الإدارية التي قامت بها إسرائيل 57
الرسم البياني 42. أعداد الأطفال المحتجزين والمحتجزين إداريًا (2008-2024) 57
الرسم البياني 45. المشردون الفلسطينيون المسجلون حسب سجلات UNRWA)مليون شخص، 1951-2023) 61
الرسم البياني 43. توزيع اللاجئين الفلسطينيين حسب المكان الذي يعيشون فيه وفقًا لسجلات(2022) ،% UNRWA 63
الرسم البياني 44. توزيع إجمالي عدد السكان الفلسطينيين في جميع أنحاء العالم (%، 2024) 63

الخرائط

الخريطة 1. معدل البطالة حسب المناطق (15 سنة وما فوق) (2017) 25
الخريطة 2. مؤشر جيني حسب المناطق (2017) 31
الخريطة 3. كثافة سكان الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمل حسب المناطق (2017) 39
الخريطة 4. : خطة التقسيم التي تم تبنيها بموجب قرار الأمم المتحدة رقم 181 (1947) 44
الخريطة 5. التقسيم الإداري للضفة الغربية وجدار الفصل وفقًا لاتفاقيات أوسلو (1995) 46
الخريطة 6. قيود الحركة وعوائق الوصول داخل الضفة الغربية (2023) 50
الخريطة 7. توزيع اللاجئين داخل فلسطين حسب المناطق (2017) 61

الإختصارات

هيئة مقاومة الجدار والاستيطان	Colonization of Wall and Resistance Commission	CWRC
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	Food and Agriculture Organization	FAO
المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي	Central Bureau of Statistics of Israel	ICBS
معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني	Palestine Economic Policy Research Institute	MAS
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية	United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs	OCHA
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	Palestinian Central Bureau of Statistics	PCBS
أهداف التنمية المستدامة	Sustainable Development Goals	SDG
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى	United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East	UNRWA
إتحاد لجان العمل الزراعي	Union of Agricultural Work Committees	UAWC
البنك الدولي		World Bank
منظمة الصحة العالمية	World Health Organization	WHO

التقديم

المحامي أحمد سعيد أونر
رئيس مجلس إدارة المؤسسة الوقفية للعلم و الثقافة و التربية (İLKE)

قامت إسرائيل الصهيونية بالهجوم على غزّة في 7 أكتوبر 2023 مضيفةً حلقة جديدة إلى سلسلة أعمالها الإرهابية التي تستمر منذ عقود. من المعروف للجميع أنّ هذه الأعمال الإرهابية هي جزء مخطّط له من الهجمات التي بدأت منذ عام 1948. وعلاوة على ذلك، استمر هذا الإرهاب في التصاعد ووسعت نطاقه في هذه التواريخ التي نصل فيها إلى السنة الأولى من الهجوم من خلال محاولة احتلال الأراضي اللبنانية.

بدءًا من المسلمين مواطني العالم من جميع أنحائه عبّروا عمّا في ضمائرهم ضدّ هذه المجازر الوحشية. ومع ذلك فإنّ الكتلة الغربية التي تعتبر القانون الدولي مُلكًا خاصّا بها تجاهلت كل ما يجري وساندت الإرهاب الإسرائيلي. يمكن القول إنّ العالم خلال هذه العملية شهد الوجه المظلم للحضارة اليهودية الإنجليزية بشكل واضح من خلال الدعم الفعال الذي تقدّمه الولايات المتحدة وبريطانيا لإسرائيل.

لا شكّ أنّ محاسبة الظلم الذي يحدث في غزّة سيتمّ القيام بها وسيتمّ تسجيله كدعامة لتحول الأنظمة العالمية. تقوم المؤسسة الوقفية İLKE (المؤسّسة الوقفيّة للعلم و الثقافة و التربية) كشركة فكرية بشهادتها من خلال هذا التسجيل في الذكرى السنوية 7 أكتوبر. ويسعى هذا التقرير الذي أعده مركز الفكر والبحوث الاجتماعية(TODAM) تحت رعاية وقفنا إلى إعداد حصيلة لهجمات غزّة في مجالات متعدّدة بدءًا من السكان والتعليم والرعاية الصحية وصولاً إلى الاقتصاد.

قمنا في تقرير «مشاهد فلسطين» بمحاولة قياس آثار هجمات الكيان الصهيوني على سكان غزّة. استخرجنا وقيّمنا التركيبة السكانية وحياة العمل والمظهر الاقتصادي ونسب مستوى الرعاية الصحية والتعليم في فلسطين من خلال المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية قبل 7 أكتوبر. بالإضافة إلى ذلك قمنا بتسجيل تأثير الحصار على الحياة اليومية في المناطق المحاصرة وتوزيع تكرار انقطاع المياه ونسبة الأسر التي تواجه صعوبات في الوصول إلى العلاج وعدد المنازل المهدومة والأشجار المقتَلعة وغيرها من المشكلات التي يعاني منها الفلسطينيون من خلال المعطيات المتاحة.

أنشأ المؤسسة الوقفية إلكه (İLKE) هذا التقرير كجزء من مهمّته في إجراء أبحاث قائمة على البيانات. ومن ثم، نأمل أن يكون هذا التقرير مرجعًا لصناع القرار ومصمّمي السياسات والباحثين الذين يعملون في مختلف التخصّصات. كما نود أن يساهم هذا التقرير في توثيق الشهادات على الغد المشرق للقضية الفلسطينية التي تعاني من أبعاد يصعب وصفها من الفظائع والظلم.

نشكر مؤلفي التقرير؛ الباحثة شُهَداء نور أوزونتاش والدكتورة علا عوض والدكتور غسان الكحلوت والبروفيسور ساري حنفي وجميع أعضاء فريق النشر على مساهماتهم القيّمة.

المقدمة

شهداء نور أوزونتاش
باحثة، المؤسسة الوقفية İLKE

تستمر الاحتلال في فلسطين منذ عام 1948 حيث تزداد هجمات الإدارة الصهيونية بشكل متقطع. لقد نقلت إدارة الاحتلال الإسرائيلية منذ 7 أكتوبر 2023 العنف الجماعي إلى مستوى الإبادة الجماعية. وقد تجاوزت الخسائر الإنسانية التي حدثت منذ أحداث 7 أكتوبر ما شهدناه في نكبة 1948 التي كانت تطهيراً عرقياً واسع النطاق ضدّ الفلسطينيين. نحن نشهد جرائم التطهير العرقي والإبادة الجماعية التي نراها في كتب التاريخ ونشهد أنّ إسرائيل ترتكب جرائم ضدّ الإنسانية. ومن خلال البيانات الاجتماعية أعددنا تقرير «صورة المجتمع الفلسطيني» بهدف تجسيد هذه الشهادة وتوفير مصدر قائم على البيانات حول فلسطين.

في المرحلة الأولى من إعداد التقرير، شاركنا البيانات الدورية المتعلّقة بفلسطين تحت عنوان «بيانات فلسطين» على منصة البيانات الاجتماعية. قمنا بعرض البيانات المتعلّقة بالهيكل الاجتماعي والاقتصادي لمجتمع فلسطين قبل 7 أكتوبر. تتكوّن بيانات فلسطين من 60 مؤشراً موزعة على 7 عناوين فرعية هي: الحياة العملية، الديموغرافيا، التعليم، الاقتصاد، عنف إسرائيل، الصحة والحياة والرفاه. شاركنا مؤشرات متنوعة تتراوح بين الناتج المحلي الإجمالي للفرد إلى عدد الطلاب في المدارس؛ ومن عدد أعضاء هيئة التدريس الأكاديمية إلى المنازل التي دمّرتها إسرائيل.

كان من الصعب للغاية الوصول إلى البيانات المتعلّقة بفلسطين من خلال المصادر التركية. باستثناء بعض المصادر الحكومية، لم يكن هناك أيّ مصدر شارك بيانات فلسطينية قبل 7 أكتوبر حتى يومنا هذا. تسعى منصّة البيانات الاجتماعية من خلال بيانات فلسطين، ليس فقط اليوم ولكن في المستقبل أيضاً إلى ملء هذه الفجوة. ستستمر جهودنا في تطوير الفئات الموجودة في موقعنا والوصول إلى المزيد من المؤشرات.

عند تجميع بيانات فلسطين، قمنا بمراجعة العديد من المصادر. على الرغم من جميع التحديات التي تواجهها فلسطين من كل ناحية، يبرز المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS) كمصدر موثوق لجمع البيانات من خلال إجراء دراسات مؤهّلة. يمكن الوصول إلى بيانات الوزارات الأخرى التابعة لحكومة رام الله أيضاً من خلال PCBS، بينما قمنا بتجميع البيانات المتعلّقة بالحصار والعنف الإسرائيلي من منشورات اللجنة المستقلة لمواجهة جدار الفصل والاستيطان (CWRC) وهي منظمة مرتبطة بمنظمة التحرير الفلسطينية. ومصدر محلي آخر استفدنا من بياناته حول العنف الإسرائيلي هو منظمة بتسليم (B›Tselem) .

بالإضافة إلى المصادر الموجودة في فلسطين، قمنا أيضًا بتصفّح قواعد البيانات الدولية مثل البنك الدولي (World Bank) ومكتب تنسيق المساعدات الإنسانية التابع للأمم المتحدة (OCHA) ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO) وبرنامج الأغذية العالمي (WFP) ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (UNRWA) وإتحاد لجان العمل الزراعي (UAWC). وبهذا تم التوصل إلى قائمة شاملة من البيانات.

يمكن أن تثير عملية تفكك الإدارة في فلسطين تساؤلات حول نطاق البيانات بينما تخضع إدارة الضفّة الغربية لسيطرة دولة فلسطين المركزية في رام الله في حين قطاع غزّة تحت إدارة حماس. يقوم المكتب المركزي

للإحصاء الفلسطيني (PCBS)، رغم الاختلافات الإدارية بإعداد بيانات فلسطين العامة من خلال حساب متوسط بيانات المنطقتين: الضفّة الغربية وقطاع غزّة. وقد أنشأ PCBS تفصيلات للبيانات بحسب المناطق، كما أجرى تصنيفات وفقًا للمحافظات فيما يتعلّق بالبيانات الخاصّة بالفلسطينيين الذين يحملون بطاقات الهويّة الإسرائيلية والذين تمّ فصلهم بواسطة الجدار الفاصل. فقد تم الإشارة إلى ذلك ولم يتمّ تضمين جزء كبير من البيانات المتعلّقة بالأسر الواقعة في القدس الشرقية والأراضي التاريخية لفلسطين. لا تشمل البيانات العامة منطقة القدس التي تمّ احتلالها في عام 1967. وبإختصار في هذه التقرير؛ تشير البيانات المعبّر عنها بشكل عام عن فلسطين إلى مجموع بيانات الضفّة الغربية وقطاع غزّة.

يبدو أنّ المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS) يعمل وفق معايير دولية فيما يتعلّق بمواضيع موثوقية البيانات والتوحيد القياسي. جمع PCBS جزءًا كبيرًا من مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال استطلاع ظروف الحياة الأسرية. وهو بحث يتناول الظروف الاجتماعية والاقتصادية. أعد PCBS أعماله وفق منهجية تتماشى مع المعايير العالمية وتعاون مع مؤسسات دولية مثل برنامج الغذاء العالمي (WFP) ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO) والوكالة الأمريكية لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA) وإتحاد لجان العمل الزراعي (UAWC) في مجالات مثل إعداد وتنفيذ الإستطلاعات.

يتكوّن تقرير «مشاهد المجتمع الفلسطيني» من قسمين: يقدم القسم الأول لمحة عامة عن ما حدث في المجتمع الفلسطيني قبل 7 أكتوبر. ثم نتناول في القسم الثاني حجم الاحتلال الإسرائيلي والعنف الذي طالما استمر حتى بعد 7 أكتوبر. أحد النقاط التي نريد التأكيد عليها في هذا التقرير هو أنّ العنف الممارس من قبل قوّات الاحتلال ليس حالة جديدة.ونَدرس من خلال البيانات، الضغط الذي تمارسه البرامج والاستراتيجيات الاستيطانية المخطط لها بشكل استراتيجي بالتعاون مع قوّات الأمن على الشعب الفلسطيني.

يتكوّن القسم الأول من التقرير بعنوان «المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لفلسطين قبل 7 أكتوبر» من 5 عناوين فرعية تتضمن البيانات الدورية. تشمل هذه العناوين؛ الديمغرافيا، حياة العمل، الاقتصاد، الصحة،

والتعليم. من خلال ذلك نناقش كيفية انعكاس هيكل فلسطين الديموغرافي على الاقتصاد وتأثيره على الحياة الاجتماعية بمقاربة قائمة على البيانات. تتكوّن بيانات عام 2023 بشكل عام من بيانات الربع الثالث قبل أحداث 7 أكتوبر. لضمان عدم حدوث لبس، تم تسجيل المعلومات المتعلّقة ببيانات عام 2023 كتعليق أسفل الرسوم البيانية. نهدف من خلال هذا القسم إلى توفير فرصة لمناقشة القضايا التي تواجه المجتمع الفلسطيني بشكل أكثر واقعية. على سبيل المثال؛ عندما نقوم بدراسة البيانات الإقليمية بناءً على التقسيمات، يتبين أنّ هناك تفاوتات اجتماعية واقتصادية كبيرة بين الضفّة الغربية وقطاع غزّة. إنّ الوضع الاجتماعي والاقتصادي في قطاع غزّة، حيث يتمّ الشعور بالحصار بشكل أكبر، يبدو أنّه أقلّ تطوراً مقارنةً بالضفّة الغربية. وهذه واحدة من القضايا الاجتماعية الملحوظة. تعني هذه الحالة أنّ السياسات المتوقعة في كلا المنطقتين يجب أن تختلف.

يتناول القسم الثاني من التقرير بعنوان «العنف الإسرائيلي: البيانات المتعلّقة بالحصار» تأثير الحصار على المجتمع الفلسطيني من خلال ثلاثة عناوين فرعية: تأثير الحصار والقيود على الحياة اليومية للفلسطينيين، عنف المستوطنين، والشتات الفلسطيني. نستعرض حجم الأراضي التي تم الاستيلاء عليها من الفلسطينيين وعدد الأشجار التي تضررت بشكل متعمد من قبل قوات الاحتلال والصعوبات التي يواجهها الفلسطينيون في الوصول إلى الغذاء والرعاية الصحية بسبب الحصار بالإضافة إلى عنف المستوطنين. نتناول أيضًا أبعاد الاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ عام 1948. نناقش التنظيم المخطط للاحتلال الذي بدأ بمخطط استيطاني والضغط الذي تمارسه سلطات الاحتلال على المدنيين الفلسطينيين من خلال استراتيجيات متنوعة وشاملة يتمّ تطبيقها من قبل الإسرائيليين. من خلال هذا القسم الذي يركّز على الفترة السابقة لـ 7 أكتوبر، نبرز أنّ العنف الإسرائيلي ليس حالة جديدة بل إنّ الهجمات المنهجية قد تغيّرت في حجمها وشكلها.

تقرير «مشاهد المجتمع الفلسطيني» يدّعي أنّه سيكون مرجعاً للتقارير التي ستُعدّ حول فلسطين في تركيا. من خلال هذا التقرير، نحن نوسع معلوماتنا حول فلسطين والفلسطينيين من خلال مؤشرات ونتائج وتحليلات مستندة إلى البيانات، باختصار، نوسع من مجموعة معرفتنا حول فلسطين. نأمل أن يكون لهذا العمل شهادة على التاريخ وبصمة للمستقبل، ونرجو أن يُشكل مصدراً مفيداً بشأن فلسطين. إن مشاركتنا في معاناة الفلسطينيين حتى ولو بشكل ضئيل، وتقديم المساهمة في الدراسات المستقبلية المتعلّقة بفلسطين والفلسطينيين، هي من بين الأهداف التي نسعى لتحقيقها من خلال تقديم تقريرنا إلى المعنيين.

المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لفلسطين قبل 7 أكتوبر

الديموغرافيا

التوازن الديموغرافي هو مسألة مهمة تعكس الجانب الكمي من الصراع بين فلسطين وإسرائيل. لهذا السبب تحاول إسرائيل بجميع الوسائل الطبيعية وغير الطبيعية زيادة عدد السكان اليهود في المناطق التي تحتلها. أما المجتمع الفلسطيني فإنه يستمر في تشكيل الأغلبية كواقع ديموغرافي في كل مكان يقيم فيه. وعند دراسة التركيبة الديموغرافية للمجتمع الفلسطيني، نواجه بنية سكانية ديناميكية وشابة. المجتمع الفلسطيني الذي يتميز بقوة فكرة الأسرة وأهمية الزواج المبكر والاهتمام بالأطفال يمتلك بنية ديموغرافية متنامية باستمرار. وعلاوة على ذلك فإن المؤشرات المتعلقة بالخصوبة تظل مرتفعة مقارنة بإسرائيل.

يُشير إجمالي السكان إلى مجموع سكان الضفّة الغربية وقطاع غزّة حيث تمتلك الضفّة الغربية نسبة 60% من إجمالي السكان منذ سنوات وفقًا لتقديرات السكان التي نشرتها دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية في منتصف عام 2023. كان عدد سكان الضفّة الغربية 3.3 مليون شخص قبل أحداث 7 أكتوبر بينما كان عدد سكان قطاع غزّة 2.2 مليون شخص. منذ عام 2000 ارتفع إجمالي السكان بنسبة 83% حيث كانت هذه الزيادة في الضفّة الغربية بنسبة 73.6%. وفي قطاع غزّة بنسبة 100% في تقديرات السكان للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ووفقًا للمؤشرات الحالية المتعلقة بالمواليد والخصوبة في فلسطين وإسرائيل من المتوقّع أن تصل نسبة الفلسطينيين في الأراضي التاريخية لفلسطين إلى 50.4% بحلول نهاية عام 2023. ومع ذلك لم يتم حساب الوضع في نهاية عام 2023 بعد بسبب الهجمات المستمرة على قطاع غزّة والخسائر البشرية.

الخصوبة لا تزال مرتفعة في جميع أنحاء فلسطين حيث يشكل الزواج ممارسة اجتماعية مهمة. ومن أهم أسباب ذلك أن الزواج يتم في الغالب في سن مبكرة. إلى جانب ذلك فإن معدل وفيات الأطفال في فلسطين أقل من المتوسط العالمي ومتوسط العالم العربي. وعلى الرغم من أن معدل المواليد الخام في فلسطين بين عامي 2010 و2023 يظهر اتجاهًا نحو الانخفاض إلا أنه لا يزال أعلى من المتوسط العالمي. في عام 2023 كان معدل المواليد الخام لكل ألف شخص في الضفّة الغربية 28.1 في حين بلغ في قطاع غزّة 32 وفقًا لمعطيات منتصف عام 2023 بلغ عدد السكان المتوقّعين الذين تقلّ أعمارهم عن 18 عامًا في فلسطين 2.4 مليون بينما في قطاع غزّة بلغ هذا العدد 1,067,986. يشكل الأطفال 43% من سكان فلسطين حيث تبلغ هذه النسبة 41% في الضفّة الغربية و47% في قطاع غزّة. ومع ارتفاع نسبة الأطفال يقترب معدل الإعالة من 70%. ووفقًا لمعطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني انخفض متوسط حجم الأسرة في فلسطين من 5.5 في عام 2010 إلى 5 أفراد في عام 2023. والأسر التي تعيش في قطاع غزّة أكبر حجماً مقارنة بالضفّة الغربية. وفقًا لأحدث المعطيات لعام 2022 يتكون متوسط عدد أفراد الأسر في الضفّة الغربية من 4.7 أفراد بينما يبلغ هذا العدد 5.5 أفراد في قطاع غزّة.

وفقًا لمعطيات عام 2010 فإن 42.7% من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و24 عامًا، و74% من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و29 عامًا في فلسطين هم متزوجون (UNFPA، 2017 ،ص. 67)

عند تحليل توزيع السكان حسب الفئات العمرية لعام 2023 يتضح أن الفئة العمرية من 0 إلى 19 عامًا تمثل 47.4% من إجمالي السكان. إلى جانب ذلك في قطاع غزّة تبلغ هذه النسبة 50.9% بينما في الضفّة الغربية تبلغ 45%. وهذا يعني أن كل شخصين من سكان قطاع غزّة أحدهما دون سن 19 عامًا. في عام 2023 بلغ المتوسط العالمي لنسبة السكان الأطفال 29.8%. وتحتل قطاع غزّة المرتبة التاسعة من بين المناطق ذات أعلى نسبة من الأطفال في العالم[1].

1 T. K, Dünya Nüfus Günü 2024, 2024 & United Nations, 2022 World Population Prospects, 2023.

الرابط: https:// bit.ly/4dDoxny

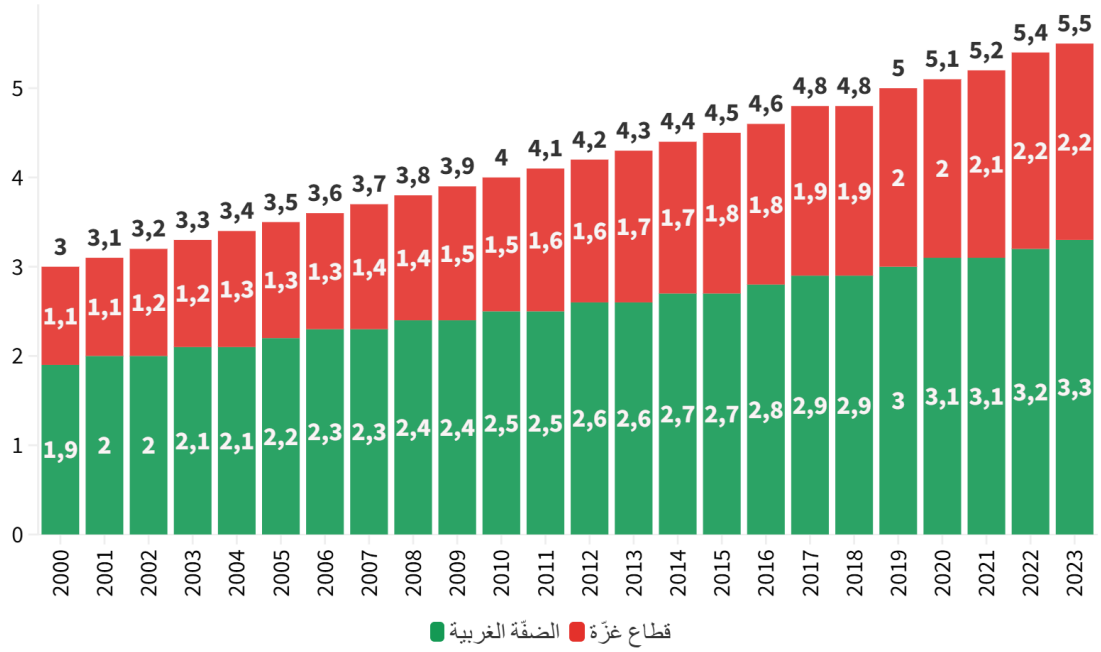

الرسم البياني 1. السكان (مليون شخص، 2000–2023)

المرجع: PCBS, Palestine in Figures 2023.

ملاحظة: المعطيات المتعلقة بسنة 2023 هي معطيات متعلقة بنصف السنة التي تم مشاركتها قبل أحداث 7 أكتوبر.

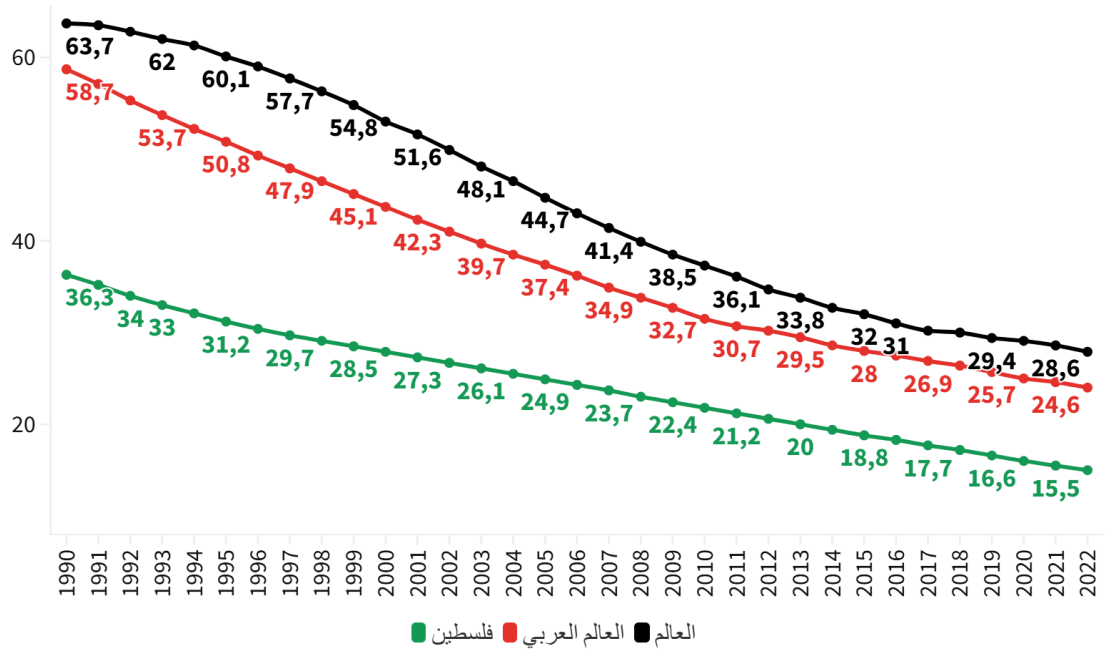

الرسم البياني 2. معدل وفيات الرضيع (‰، 1990–2022)

المرجع: WHO, Health Indicators

وبالتالي فإن المؤشرات الأساسية للسكان في فلسطين مثل متوسط العمر والعمر الوسيط، ظلّت في السنوات الأخيرة حول سن 20 عامًا في حين يبلغ هذا العمر 30.5 عامًا على مستوى العالم و29.1 عامًا في إسرائيل. بالإضافة إلى ذلك يشكل الأفراد الذين تقلّ أعمارهم عن 30 عامًا نسبة 66% من سكان فلسطين. وعندما نأخذ في الاعتبار أن الميل إلى الزواج المبكّر لم يتغيّر منذ عام 1996. فإن بقاء السكان شبابًا باستمرار مع ارتفاع معدلات المواليد يُعتبر أمرًا مفهومًا. كما أنّ الزيادة في متوسّط العمر المتوقّع عند الولادة الذي يتجاوز المتوسّط العالمي هي مسألة جديرة بالاهتمام. ويعتبر متوسّط العمر المتوقّع عند الولادة من المؤشرات الدالّة على التقدّم في المؤشرات الديموغرافية حيث بلغ 74.4 عامًا في عام 2023. ومع ذلك، وفقًا لمعطيات منتصف عام 2023 فإن السكان الذين تزيد أعمارهم عن 65 عامًا في غزّة يشكّلون فقط 3% من إجمالي السكان.

بينما تستمر نسبة الزيادة السكانية في فلسطين في الارتفاع، يُعرف أن نسبة الزيادة السكانية بين المقيمين في إسرائيل المحتلة في تراجع. وبالتالي، فإن التوازن بين السكان اليهود والعرب يتجه لصالح الفلسطينيين، حيث ترتفع نسبة السكان الفلسطينيين في الأراضي التاريخية لفلسطين على الرغم من الاستيطان الاستعماري. العلاقة بين الصراع والديموغرافيا هي موضوع نقاش مهم: هناك من يدعي أن معدلات المواليد ارتفعت استجابةً للصراعات في المنطقة، بينما يُناقش أيضًا أن النزاعات أدت إلى تشكيل هيكل ديموغرافي أكثر هشاشة . (Goldstone، 2002 ؛Thayer، 2009) لقد أسهمت هذه التغيرات الديموغرافية التي شهدتها فلسطين لعقود من الزمن في تحويل المجتمع الفلسطيني إلى مجتمع شاب يتجدد باستمرار.

استنادًا إلى معطيات المواليد والخصوبة الحالية، من المتوقع أن تستمر نسبة الفلسطينيين في الأراضي التاريخية لفلسطين في الارتفاع وفقًا لتقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ووفقًا للتوقعات السكانية، من المتوقع أن تصل نسبة الفلسطينيين إلى 51.8% في عام 2030، بينما ستنخفض نسبة الإسرائيليين إلى 48.2%. ومن المعروف أيضًا أن نسبة السكان العرب في إسرائيل في تزايد بينما تتناقص نسبة السكان اليهود. هذه المسألة تحظى بقدر كبير من الاهتمام في وسائل الإعلام الإسرائيلية، وهي واحدة من القضايا التي يحتفظ بها النظام الصهيوني في جدول أعماله. وبالتالي، فإن زيادة عدد السكان الفلسطينيين تمثل بعدًا آخر من أبعاد المقاومة. تعتبر هذه المسألة التي يتم تناولها كميزة ديموغرافية، مقاومةً رغم تقسيم فلسطين. (Ladadweh& Shikaki، 2022)

أدّت ضغوطات الإدارةالصهيونية على الشعب الفلسطيني بما في ذلك الحظر والقيود إلى تركيز السكان بشكل كبير في مناطق معيّنة. وتعتبرقطاع غزّة هي الأكثر ظهورا في تطبيق هذه السياسة. في غزّة، التي تبلغ مساحتها فقط 365 كيلومترًا مربّعًا، تظلّ كثافة السكان فوق المتوسّطات في الدول العربية ودول الإتحاد الأوروبي. وتبلغ كثافة السكان في قطاع غزّة ضعف تلك الموجودة في إسرائيل. من حيث كثافة السكان، فإن وضع غزّة مشابه لوضع لندن؛ حيث تؤثر الهجرة الداخلية إلى غزّة بشكل كبير على هذه الحالة. ومن المعروف أنه منذ عام 1948 هاجر الفلسطينيون المهجرون من مناطق أخرى في فلسطين بكثافة إلى غزّة. مخيمات اللاجئين التابعة UNRWA(وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين) الموجودة في قطاع غزّة هي أحد الأسباب الرئيسية للكثافة السكانية في هذه المنطقة. ووفقًا لمعطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2023، يشكل اللاجئون 66% من سكان غزّة.

تُظهِر دراسة توزيع الكثافة السكانية أنّ شمال غزّة أكثر كثافة. والمنطقة الأخرى هي خان يونس حيث تتركّز فيها مخيّمات اللاجئين. اللاجئون الذين هجروا في الداخل يتركّزون بشكل خاصّ في مخيّمات اللاجئين في منطقة خان يونس. ووفقًا UNRWA فإن مخيمات اللاجئين في غزّة هي من بين الأماكن التي تتمتع بأعلى كثافة سكانية في العالم. لا يتجاوز نسبة الأشخاص الذين لم يهاجروا من المكان الذي يقيمون فيه في قطاع غزّة 40%. ومن الاختلافات الهامة بين الضفّة الغربية وغزّة هي هذه النقطة. في الضفّة الغربية تتكون أغلبية السكان من السكان

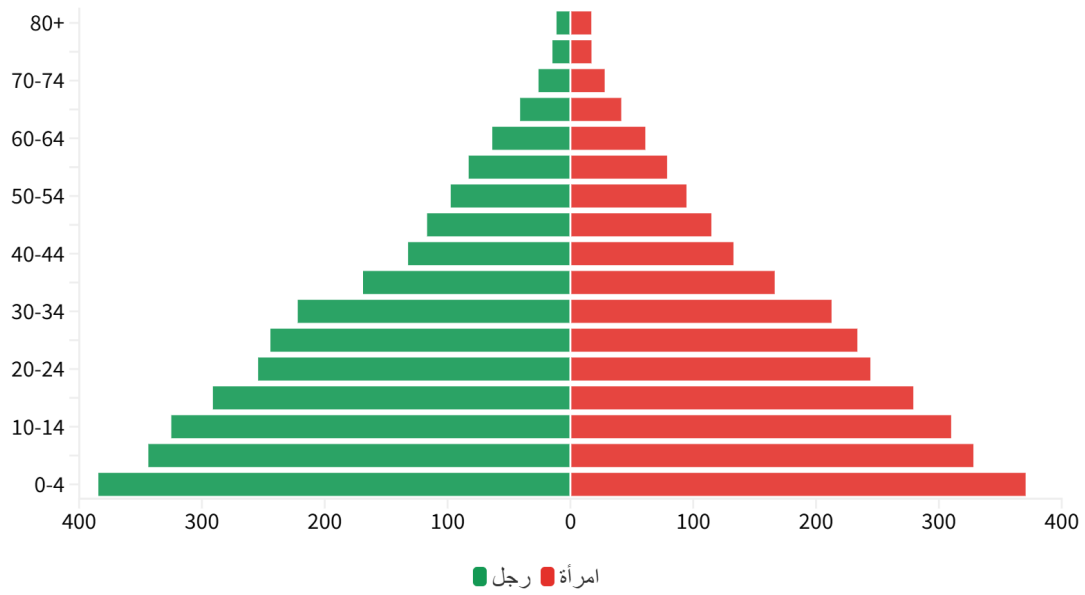

الرسم البياني 3. هرم الأعمار (ألف شخص، 2023)

المرجع: تم إنشاؤه بواسطة الكاتب استنادًا إلى تقارير (PCBS, (Palestine in Figures 2019–2023

ملاحظة: معطيات عام 2023 هي معطيات منتصف العام التي تم نشرها قبل أحداث 7 أكتوبر.

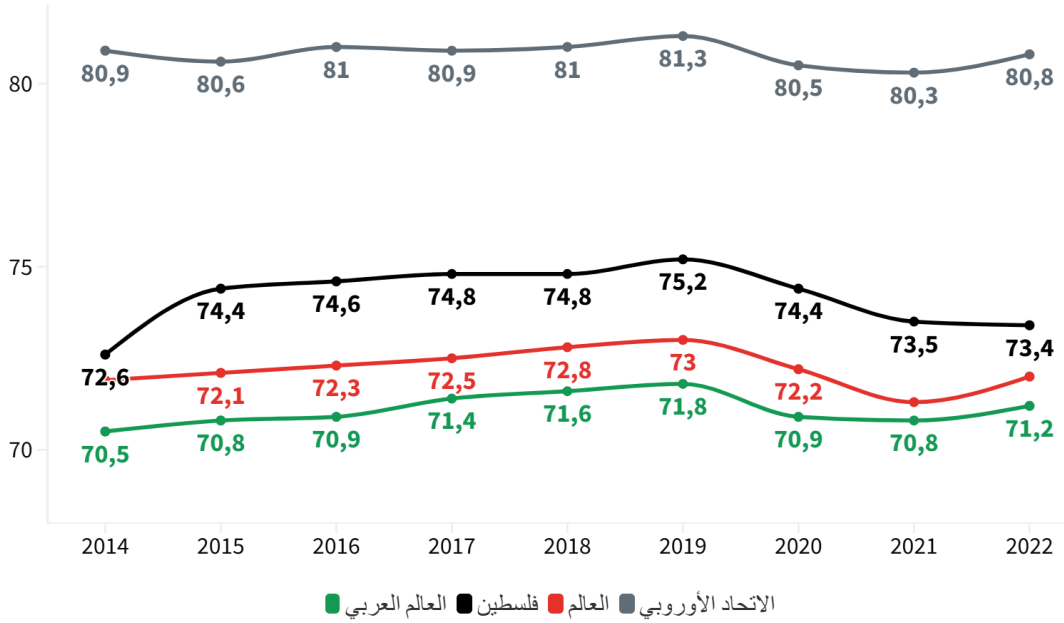

الرسم البياني 4. متوسط العمر المتوقّع عند الولادة (بالسنوات، 2010–2023)

المرجع: World Bank, World Development Indicators

المحليين بينما تشكل نسبة اللاجئين (PCBS، 2024a) 26.3% كما أن البدو وهم من السكان الأصليين للمجتمع الفلسطيني يعيشون في الغالب في الضفّة الغربية.

تُظهِر تقارير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن إجمالي عدد الفلسطينيين يُقدم من خلال جمع جميع الفلسطينيين في دولة فلسطين والأراضي المحتلة عام 1948 والدول العربية والدول الأجنبية. ووفقًا لذلك فإنّه من المتوقّع أن يبلغ إجمالي عدد الفلسطينيين في نهاية عام 2023 حوالي 14.6 مليون شخص. يشكّل الفلسطينيون المقيمون في فلسطين فقط 37.9% من إجمالي عدد الفلسطينيين بينما يشكّل الفلسطينيون المقيمون في الدول العربية 44.8% ويمثّل الذين يعيشون في الدول الأجنبية 5.3% من إجمالي عدد الفلسطينيين. يُعتبر عدم شمول الفلسطينيين المقيمين في منطقة 1948 في الإحصائيات العامة لفلسطين نقطة مهمة بسبب امتلاكهم لبطاقات هوية تابعة للسلطة الصهيونية. ووفقًا للتقديرات فإن نسبة الفلسطينيين الذين يعيشون في منطقة 1948 تشكّل 12% من إجمالي عدد الفلسطينيين. ويُقدّر أن حوالي 1.7 مليون فلسطيني يعيشون في هذه المنطقة. كما أن عدم إدارة الفلسطينيين في هذه المنطقة من قِبَل السلطة الفلسطينية وفرضهم العيش بهويات قدمتها إسرائيل، تُعدّ سياسة أخرى تطبقها الإدارة الصهيونية بهدف زعزعة التوازن الديموغرافي.

للربط مع الرسوم البيانية الواردة في هذا القسم

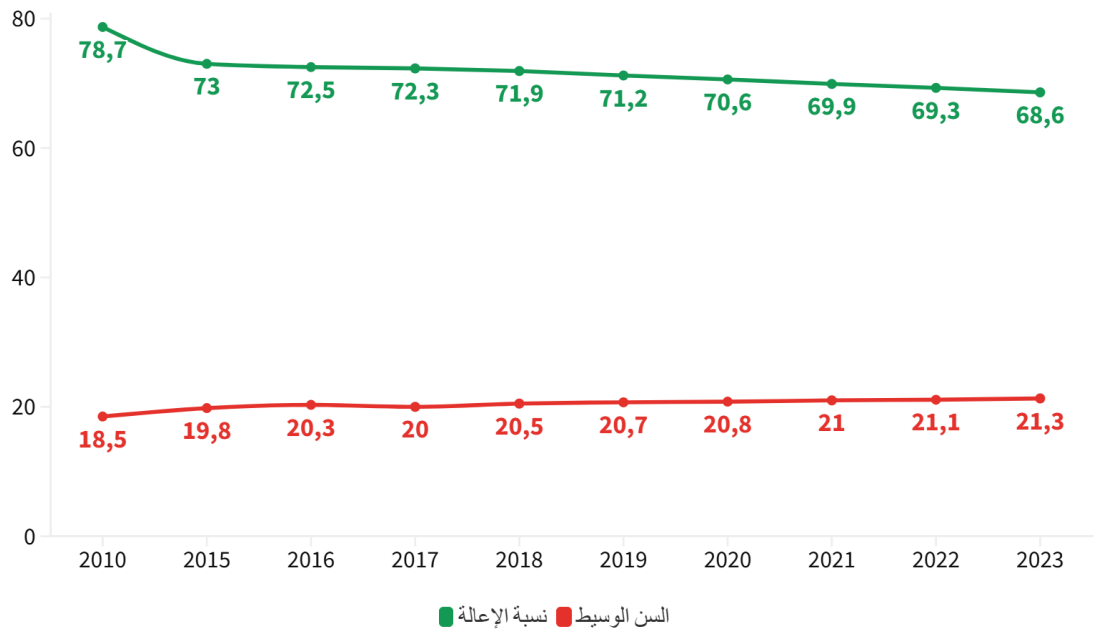

الرسم البياني 5. السن الوسيط ونسبة السكان المعالين (2010–2023)

المرجع: تم إنشاؤه بواسطة الكاتب استنادًا إلى تقارير (PCBS, (Palestine in Figures 2019–2023

ملاحظة: معطيات عام 2023 هي معطيات منتصف العام التي تم نشرها قبل أحداث 7 أكتوبر.

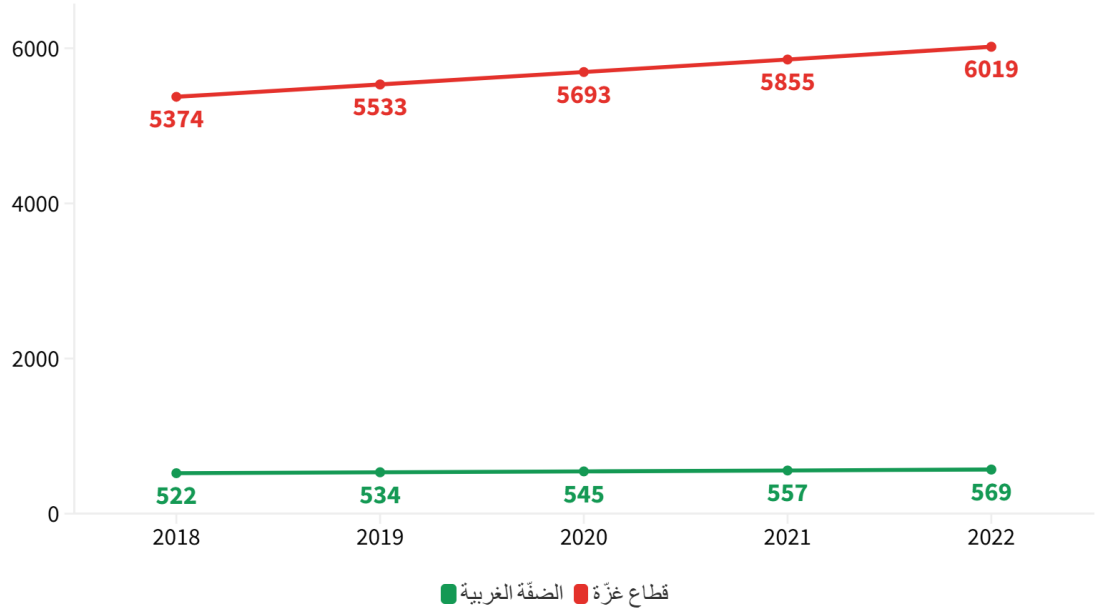

الرسم البياني 6. كثافة السكان (نسمة/كم^2، 2018–2023)

المرجع: تم إنشاؤه بواسطة الكاتب استنادًا إلى تقارير (PCBS, (Palestine in Figures 2019–2023

ملاحظة: معطيات عام 2023 هي معطيات منتصف العام التي تم نشرها قبل أحداث 7 أكتوبر.

حياة العمل

تؤدّي القيود المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني من خلال آليات السيطرة المختلفة إلى تضيق مجالات التوظيف. تتبنى الإدارة الصهيونية سياسة تهدف إلى إرباك سوق العمل من خلال تدخّلات في السوق المحلي. إن التحرّكات المتعلقة بسوق العمل هي وجه آخر للسياسة التي تهدف إلى تقليص الاقتصاد المحلي. يؤدي اختلاف الأجور اليومية في إسرائيل والمستوطنات إلى خلق تنافس غير عادل في سوق العمل. يستهدف الضغط والقيود المفروضة على الفلسطينيين الذين يمتلكون مشروعات خاصة بهم إلى عمالة القوة العاملة في فلسطين. وبسبب القيود الحالية والهجمات الموجّهة ضد الفلسطينيين، يجد معظم الفلسطينيين صعوبة في إدارة أعمالهم الخاصّة. وقد أدّى هذا الوضع إلى زيادة في العمالة المدفوعة منذ بداية الاحتلال. ووفقًا لمعطيات الربع الثالث من عام 2023، بلغت نسبة العاملين في الأجور في الضفّة الغربية 70.6%، بينما سجّلت نسبة من يمتلكون أعمالهم الخاصّة 18.4% (PCBS، 2023b).

عند دراسة الصورة العامة للقوى العاملة في فلسطين، يتبين أنّ نسبة المشاركة في القوى العاملة بين السكان العاملين الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر في قطاع غزّة أقلّ مقارنةً بالضفّة الغربية بينما معدل البطالة أعلى. تتراوح نسبة السكان العاملين في القوى العاملة في الضفّة الغربية بين 40-50% خلال الفترة من 2000 إلى 2023 مع وجود اتّجاه عام نحو ارتفاع في نسبة السكان العاملين. بينما في غزّة، منذ عام 2000، لا يوجد استقرار، ويبدو أنها تأثّرت أكثر بالنزاعات مع إسرائيل. في كلا المنطقتين، كانت معدلات البطالة في السنوات 2002، 2006، 2008، و2014 أعلى مقارنة بالعام السابق. والسبب في ذلك هو زيادة شدّة النزاعات في تلك السنوات. بعد عام 2008 بينما كان معدل البطالة في الضفّة الغربية يميل إلى الانخفاض، وصل معدل البطالة في غزّة إلى أعلى مستوياته بسبب الحصار المفروض عليها.

في فلسطين يُلاحظ أنّ البطالة شائعة جدًا بين الشباب الذين يشكّلون غالبية السكان. ومن المعروف أنّ الشباب يتركون حياتهم التعليمية ويتوجّهون إلى سوق العمل بهدف المساهمة في اقتصاد الأسرة. بلغت نسبة بطالة الشباب حوالي 40% بين عامي 2015 و2022، لكنّها تراجعت إلى 35.9% في عام 2022. في قطاع غزّة بدأت البطالة تنتشر بعد عام 2015 ووصلت إلى 45.1% في الربع الأخير من عام 2023. وفي نفس الفترة تم توظيف 868 ألف عامل في الضفّة الغربية و292 ألف عامل في قطاع غزّة.

تتميز العمالة في فلسطين بهيكلية مجزأة. يمكن ملاحظة أنّ القوى العاملة تنقسم إلى ثلاث فئات وفقًا لمكان العمل: الضفّة الغربية، قطاع غزّة وإسرائيل والمستوطنات. بالنظر إلى توزيع القوى العاملة يتّضح أنّ عدد العاملين في إسرائيل والمستوطنات في تزايد مستمر. لكنّ الجزء الأكبر من القوى العاملة لا يزال في الضفّة الغربية. ووفقًا لنتائج مسح القوى العاملة الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بين عامي 2019 و2021، شكّلت القوى العاملة في الضفّة الغربية 60% من إجمالي القوى العاملة الفلسطينية. أما حصّة قطاع غزّة من إجمالي القوى العاملة فكانت تقارب 25%. وفي عام 2022 تراجعت نسبة القوى العاملة في الضفّة الغربية إلى 57.9% في حين ارتفعت حصّة القوى العاملة في إسرائيل والمستوطنات إلى 17% من إجمالي القوى العاملة.

عند دراسة التوزيع القطاعي للسكان العاملين يتبين أنّ نسبة العاملين في قطاع الخدمات مرتفعة في فلسطين بشكل عام؛ من بين كل عشرة عمال يعمل ثلاثة منهم في قطاع الخدمات وغيرها. وفي الضفّة الغربية تبلغ نسبة العاملين في قطاع الخدمات وغيرها من الخدمات 34.7% بينما تبلغ نسبة العاملين في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق 24.2%. ونسبة العاملين في قطاعات التعدين واستخراج الحجارة والصناعة التحويلية والبناء 14.5%. على الرغم من أنّ جميع القطاعات ليست مفتوحة أمام الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات إلا أنّ الفلسطينيين يعملون عادة في وظائف غير ماهرة. تُفتح قطاعات تعتمد على القوة البدنيّة أمام القوى العاملة بينما يُمنع

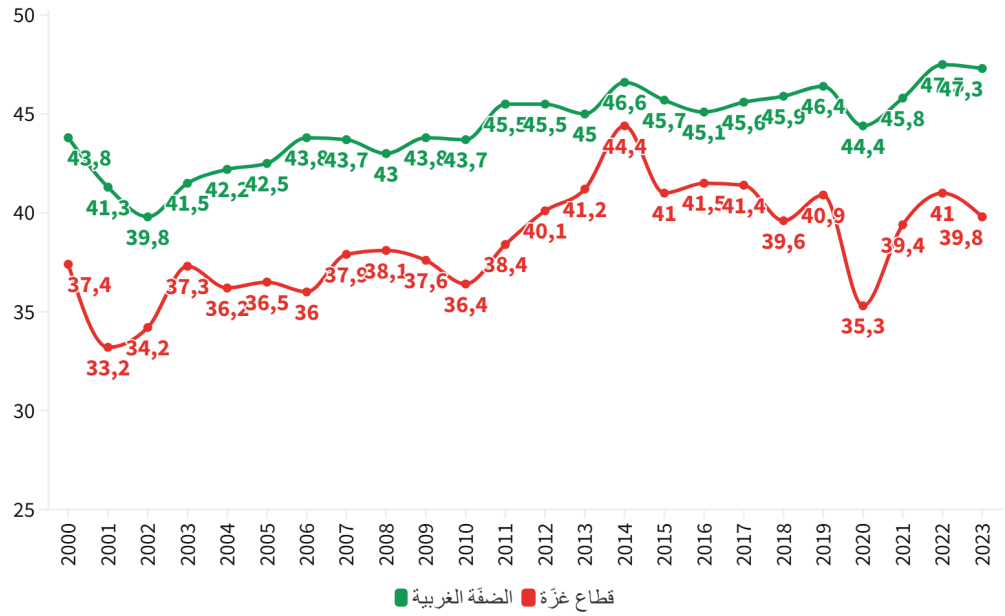

الرسم البياني 7. سكان القوة العاملة (15 سنة وما فوق) (%، 2000-2023)

المرجع: PCBS, Palestinian Labour Force Survey, Annual Report 2016, 2022, 2023.

ملاحظة: تشمل معطيات عام 2023 الربع الثالث من عام 2023، وهو الفترة من يوليو إلى سبتمبر.

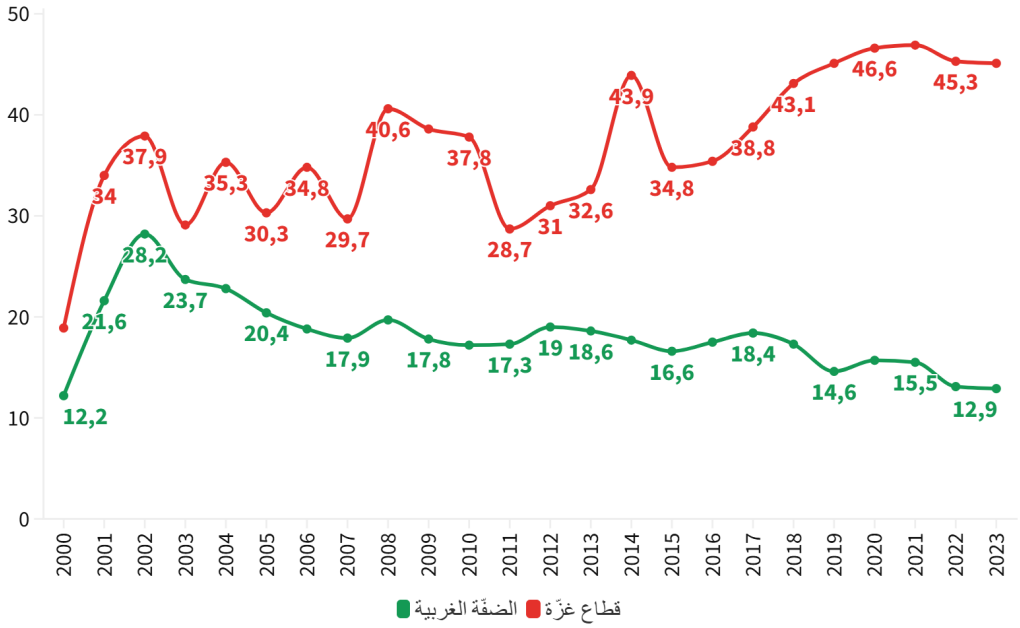

الرسم البياني 8. معدل البطالة (15 سنة وما فوق) (%, 2000-2023)

المرجع: PCBS, Palestinian Labour Force Survey, Annual Report 2016, 2022, 2023.

ملاحظة: المعطيات المتعلقة بسنة 2023 تشمل الربع الثالث من عام 2023، والذي يغطي فترة يوليو-سبتمبر.

الفلسطينيون من الدخول إلى الأسواق التي يمكنهم فيها استخدام مهاراتهم. ووفقًا لمعطيات الربع الثالث من عام 2023 وقبل أحداث 7 أكتوبر مباشرة، تم توظيف 64.4% من الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات في قطاع البناء و13.5% في قطاعات التعدين واستخراج الحجارة والصناعة التحويلية.

قبل 7 أكتوبر، كان هناك بين 18,000 و 18,500 من سكان غزّة (ACAPS، 2023) يعملون في إسرائيل والمستوطنات. ووفقًا للإعلانات الصادرة عن السلطات الإسرائيلية كان هناك 160,000 فلسطيني من الضفّة الغربية يحملون تصاريح عمل. وفي 10 أكتوبر أعلنت إسرائيل عن إلغاء تصاريح العمل للفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات.

تُعدّ حالة الاختناق الحالية في سوق العمل عائقًا أمام دخول جديد إلى السوق. إلى جانب الشباب الذين يتركون حياتهم التعليمية وينضمّون إلى القوى العاملة تتزايد البطالة بين الشباب الفلسطينيين الحاصلين على شهادات جامعية. في السنوات الأخيرة، يكافح ما يقرب من نصف خرّيجي الجامعات في فلسطين البطالة. في عام 2012 كانت نسبة البطالة بين خرّيجي الجامعات في فلسطين 28.9%، بينما كانت 23.1% في الضفّة الغربية و37.1% في قطاع غزّة. ووفقًا لأحدث استطلاع أُجري في عام 2023، بلغت نسبة البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و29 عامًا والحاصلين على تعليم جامعي أو أعلى 47% في فلسطين بشكل عام و30% في الضفّة الغربية و73% في قطاع غزّة (من يوليو إلى سبتمبر 2023.)

مع ذلك شهدت نسبة القوى العاملة الماهرة العاطلة عن العمل تغيرّات كبيرة. قبل عام 2015 كانت نسبة البطالة الأقل موجودة بين خرّيجي التخصّصات مثل المحاماة و العمارة والطب، ولكن بعد عام 2015 ازدادت مستويات البطالة تدريجيًّا بين هؤلاء الخرّيجين. قبل عام 2015 كانت خرّيجي القانون يشكّلون أقلّ نسبة بطالة بين المهن، ولكن في السنوات التي تلت ذلك، أصبحت من بين أكثر المهن شيوعًا في البطالة. وقد شهدت تحوّلات مماثلة بين خرّيجي العمارة و البناء والصحة حيث انتشرت البطالة بين خرّيجي هذه التخصّصات. قبل عام 2015 كانت مهنة القانونية هي الأكثر ربحًا في كلا المنطقتين. وفي السنوات الأخيرة شهدت أرباح المهندسين اتجاهًا متزايدًا.

بعد عام 2020 بدأت نسبة البطالة في الانخفاض في مجالات أكثر عملية مثل الرياضيات والإحصاء والهندسة وفروع الهندسة والخدمات الشخصية. بينما شهدت مهن القانون والهندسة والعمارة انكماشًا. فإنّ توسع مهن الهندسة يعتبر أمرًا ذا دلالة. بالإضافة إلى ذلك فإنّ المجموعة المهنيّة التي تشهد أعلى نسبة بطالة منذ عام 2010 هي خرّيجو التعليم وعلوم التربية. وفي الضفّة الغربية يمكن لخرّيجي العلوم الإنسانيّة العثور على عمل بسهولة أكبر مقارنةً بغزّة بينما في عام 2022 كانت أعلى مستويات البطالة موجودة بين خرّيجي الفنون الجميلة في الضفّة الغربية و بين الصحفيين في غزّة.

تُعدّ نسبة البطالة المنخفضة في مجموعات المهن التي تُظهر حاجة كبيرة للبلاد لمهنييها دليلًا على أنّ الدخول الجديدة إلى سوق العمل صعبة للغاية. إنّ مستوى البطالة بين خرّيجي خدمات الأمن والخدمات الشخصية في الضفّة الغربية وغزّة خلال السنوات العشر الماضية. والذي أصبح من بين أقلّ نسب البطالة في المجموعات المهنية يُعد مؤشرًا مهمًا للغاية. تشمل خدمات الأفراد الشخصيّة مجالات العمل التي تقدّم خدمات يومية مثل مراكز التجميل وغسل الملابس وخدمات التنظيف. في عام 2022 كانت نسبة البطالة بين العاملين في خدمات الأفراد الشخصية 14.6% في الضفّة الغربية و9.8% في غزّة. وقد أدّى ذلك إلى تغييرات في الأجور بين القوى العاملة الماهرة.

تُعَدّ اختلافات الأجور أحد الأسباب الأخرى التي تؤثّر في تباين الأجور حسب مواقع العمل. ومن المعروف أنّ الاقتصاد المحلي في الضفّة الغربية أكبر نسبيًا مقارنةً بقطاع غزّة. بينما تسبب هذه الحالة حاليًا في حدوث اختلافات في الأجور بين المنطقتين. فإنّ التدخلات في الاقتصاد المحلي في الضفّة الغربية تساهم أيضًا في حدوث تباينات في الأجور في سوق

العمل. إذ إنّ سياسة الأجور المعتمدة في إسرائيل والمستوطنات تهدف إلى خلق عدم توازن في الاقتصاد المحلي.

الرسم البياني 9.
نسبة البطالة بين الشباب (15-24 سنة)
(%, 2015-2022)

المرجع: PCBS,. Unemployment Statistics

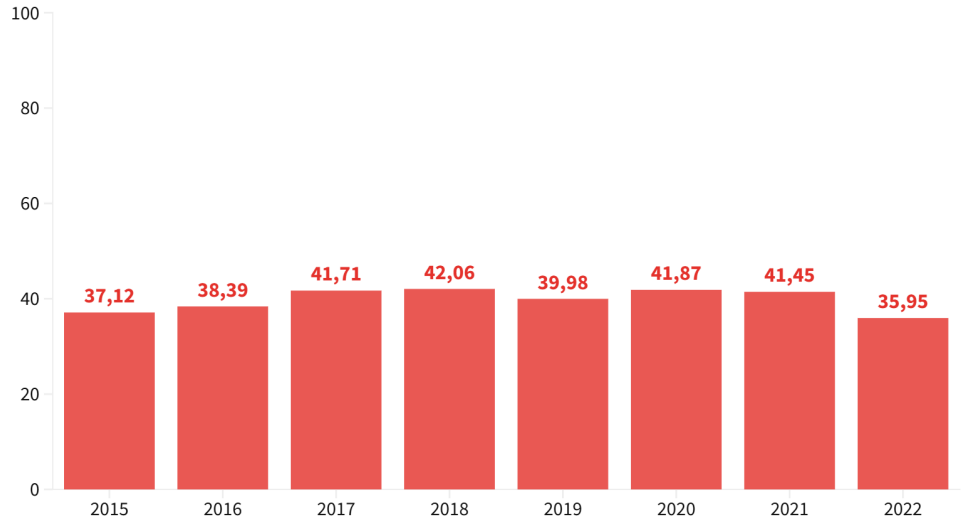

الرسم البياني 10. توزيع القوى العاملة حسب القطاعات في مكان العمل
(%، 2023)

المرجع: PCBS, Labour Force Survey (يوليو - سبتمبر، 2023).

ملاحظة: هذه المعطيات تعود إلى ما قبل أحداث 7 أكتوبر.

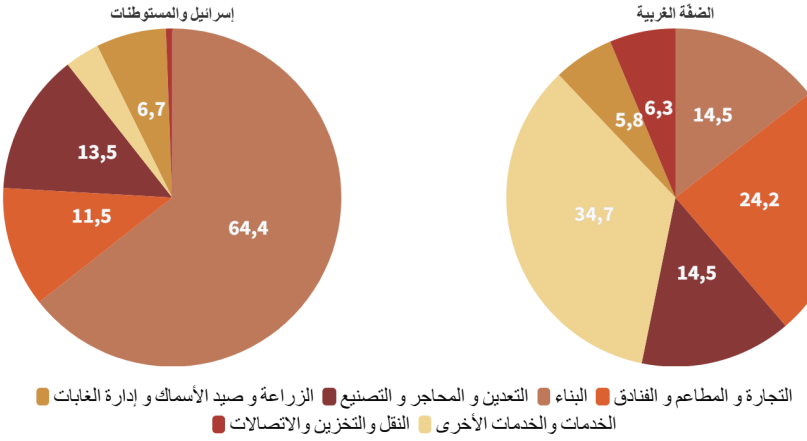

الرسم البياني 11. نسبة البطالة حسب التخصص الذي تم التخرج منه (%، 2022)

المرجع: PCBS, Labour Force Survey, 2022.

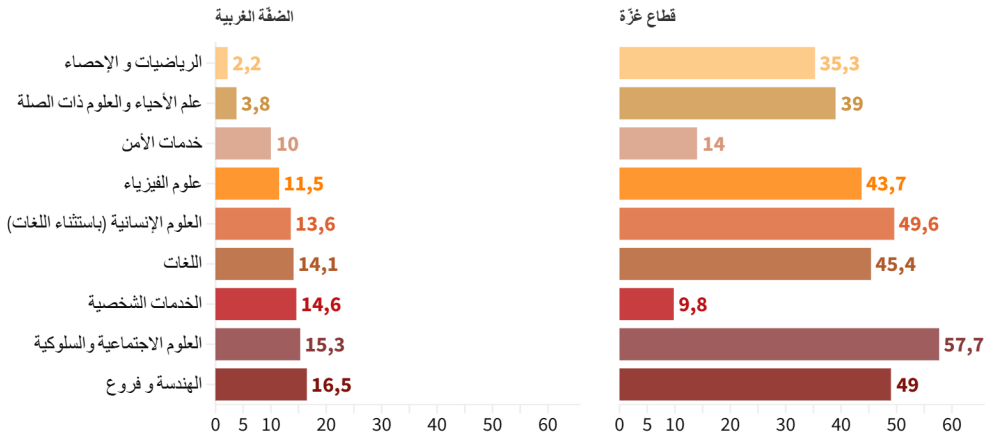

ووفقًا لمعطيات الربع الثالث من عام 2023 (يوليو-سبتمبر)، يبلغ متوسط الأجر اليوميّ للعمال في إسرائيل والمستوطنات 297.7 شيكل إسرائيلي (1 دولار = 3.75 شيكل، سبتمبر 2024)، بينما يبلغ متوسّط الأجر اليومي في الضفّة الغربية 139 شيكل وفي قطاع غزّة 50.6 شيكل (PCBS، 2023b). منذ عام 2015 كان متوسط أجر العمال في إسرائيل والمستوطنات ضعف متوسط أجر العمال في الضفّة الغربية وستة أضعاف متوسط أجر العمال في غزّة. يمكن تفسير هذا التحرّك الذي يهدف إلى تقليل قيمة الاقتصاد المحلي في فلسطين كسياسة تهدف إلى تحويل القوى العاملة في الضفّة الغربية إلى عمالة حيث الاقتصاد المحلي أكثر نشاطًا مقارنةً بقطاع غزّة.

بالإضافة إلى إسرائيل والمستوطنات يتبين عند تقييمها من حيث القطاعات أنّ هناك مسألة أخرى تساهم في الفجوة في الأجور وهي الفجوة بين القطاعين العام والخاص. يُعبر عن العاملين في القطاع العام في الضفّة الغربية بأنهم تابعون للحكومة الفلسطينية. وفي قطاع غزّة تابعون للسلطة المحلية. بينما يكسب العاملون في القطاع العام أكثر مقارنةً بالقطاع الخاص، إلّا أنّهم يبقون خلف متوسط الأجور في إسرائيل والمستوطنات. منذ عام 2015 ارتفع متوسط الدخل اليومي في إسرائيل والمستوطنات بنسبة 49% وفي القطاع العام بنسبة 21.7% وفي القطاع الخاص بنسبة 39%.

للربط مع الرسوم البيانية الواردة في هذا القسم

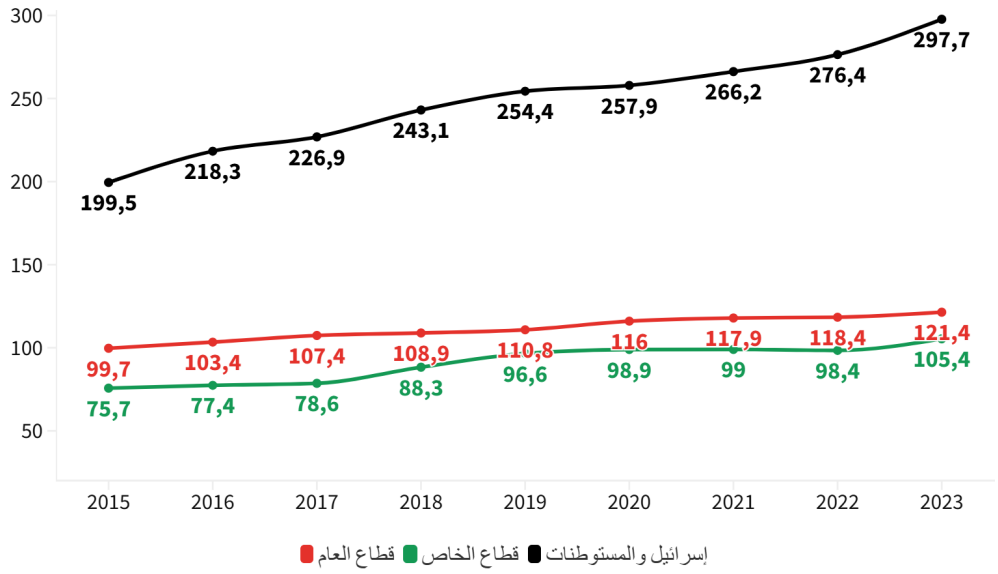

الرسم البياني 12. متوسط الأجر اليومي للعمال حسب مكان العمل (شيكل، 2015-2023)

المرجع: PCBS, Palestinian Labour Force Survey, Annual Report 2016, 2022, 2023.

ملاحظة 1: المعطيات المتعلقة بسنة 2023 تعبر عن الربع الثالث من العام، وهو فترة يوليو-سبتمبر.

ملاحظة 2: خلال سنوات 2006-2021، لم يكن يُسمح للفلسطينيين من غزّة بدخول المنطقة الإسرائيلية. لذلك، يعبر الرسم البياني عن العمال في إسرائيل والمستوطنات عن العمال من الضفّة الغربية.

ملاحظة 3: يشير القطاع العام إلى العاملين في حكومة فلسطين والسلطة الخريطة.

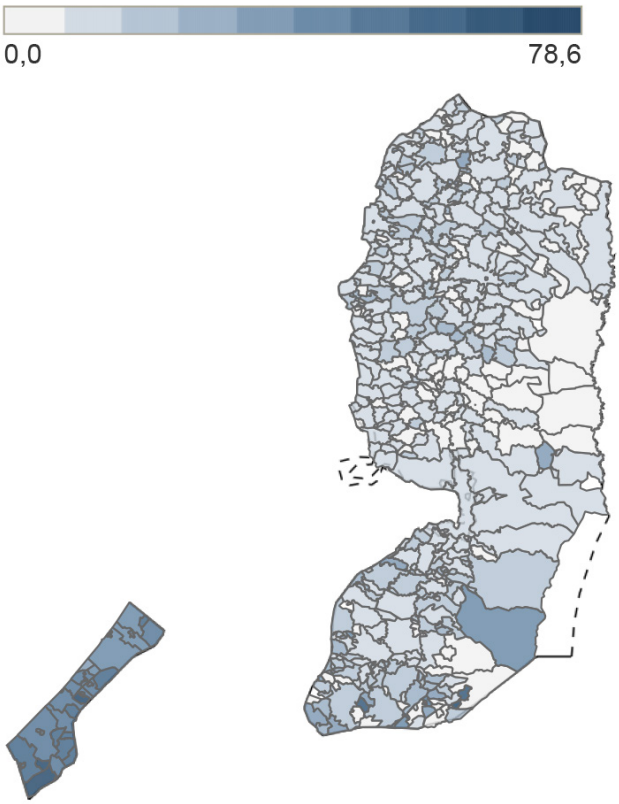

الخريطة 1. معدل البطالة حسب المناطق (15 سنة وما فوق) (2017)

المرجع: PCBS, One Indicator Map, Population Census 2017.

الاقتصاد

بسبب توسع سلطة الاحتلال وعدم التزامها بحدود عام 1948 وازدياد نقاط التفتيش وتطبيقها لقوانينها الخاصة في المناطق الفلسطينية المحتلة، يتم منع الفلسطينيين من ممارسة التجارة بشكل مستقلّ وحرّ. وقد أصبحت الاقتصاد الفلسطيني معتمداً على الاقتصاد الإسرائيلي بفعل الحصار والقيود المختلفة. ومن الأمثلة على هذه المسائل هو نظام الضرائب الذي «فرضته» السلطة الصهيونية. إنّ قيام سلطة الاحتلال بتحصيل الضرائب من الفلسطينيين نيابةً عن السلطة الفلسطينية بموجب قوانينها الخاصّة يسبب خسائر اقتصادية كبيرة. وتقوم السلطة الصهيونية بتحويل الضرائب التي تجمعها إلى السلطة الفلسطينية شهرياً، لكنها تقوم باقتطاع نسبة من هذه الضرائب بشكل اعتباطي أو تقوم بخصم أجزاء منها. وفي بعض الحالات تقوم بتجميدها تماماً. إلى جانب ذلك وبسبب الصراعات المتزايدة والتدخلات في الإنتاج وتغيير مستوى القيود والضغوط على المنتجين، تعرضت المجالات الاقتصادية التي تنتج قيمة مضافة لخسائر كبيرة في عموم فلسطين.

من بين المكونات الاقتصادية، يجب على أيّ بلد أن يقوم بالاستثمارات التي يمكن أن تدر دخلاً وأن يجمع الضرائب بهدف تقديم خدمات معينة وأن يدير اقتصاده وفقاً لظروف السوق الحرّة. وبسبب تدخّلات سلطة الاحتلال، فإنّ الاقتصاد الفلسطيني لا يستطيع تحقيق هذه الأمور ويعتمد على المساعدات الدولية للبقاء. إنّ عدم الوصول إلى شروط السوق الحرّة يؤدّي إلى عدم تحقيق القيمة المضافة مما يتسبب في انتشار الأعمال غير الرسمية التي لا تعتمد على القوى العاملة المؤهّلة. وتؤدّي هذه الخصائص إلى ظهور بنية اقتصادية هشّة والتي تمثل المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار الاقتصادي في فلسطين. وبالتالي لا يتمّ تنفيذ الاستثمارات التي يمكن أن تشكل مصادر دخل في الاقتصاد الفلسطيني ويظل تكوين رأس المال الإجمالي عند مستوى منخفض للغاية. وينتج عن هذا الوضع أنّ الاستهلاك الخاص يتجاوز ايرادات الدولة.

عند دراسة هيكل الاقتصاد الفلسطيني، يُلاحظ أن الاستهلاك الخاص يتجاوز بشكل كبير ايرادات الدولة، وأن هناك عجزاً في التجارة الخارجية (UNFPA، 2017، ص. 27). وعلى الرغم من هذه الصورة السلبية، فقد لوحظ زيادة في الإنفاق الحكومي بين عامي 1994 و2007، مع تجاوز الإنفاق الايرادات المتأتية من الضرائب والايرادات غير الضريبية (UNFPA، 2017، ص. 27). وترتبط هذه الزيادة بالتبرعات الدولية المقدمة لحكومة السلطة الفلسطينية، مما يشير إلى أن الاقتصاد أصبح معتمداً على المساعدات.

في تسعينيّات القرن الماضي كانت هناك اقتصاد فلسطيني نامٍ. ولكنّ الإنتاج في فلسطين يتراجع يومًا بعد يوم بسبب الاحتلال. الزراعة، التي يمكن أن تكون عمودًا أساسيًا في الاقتصاد الفلسطيني، أصبحت المجال الأكثر تقييدًا بسبب تدخّلات الإدارة الصهيونية. ووفقًا لتقرير لجنة أكسفورد لمساعدة المجاعة (El-Jazairi، 2010) (OXFAM)، يساهم قطاع زيت الزيتون في سنوات جيدة بأكثر من 100 مليون دولار في دخل بعض من أفقر المجتمعات سنويًا. يُقدّر أن حوالي 10 ملايين شجرة زيتون مزروعة في 45% من الأراضي الزراعية في الضفّة الغربية وقطاع غزّة لديها القدرة على إنتاج ما يصل إلى 34,000 طن من زيت الزيتون في سنة جيدة. وقد بلغ متوسّط كميّة الزيت المنتجة بين عامي 2001 و2009 حوالي 17,000 طن مما جعلها مصدر دخل مهم للأسر ذات المستوى الدخل المنخفض في تلك الفترة (El-Jazairi، 2010).

منذ عام 2007 تُطبق حصار على قطاع غزّة بالإضافة إلى أن دخول وخروج البضائع من وإلى الضفّة الغربية تحت السيطرة. خصوصًا عندما تُراد تصدير منتجات القطاع الزراعي تمرّ عبر نقاط تفتيش متعددة، وخلال هذه الرحلة تُدفع مبالغ محدّدة لجنود الاحتلال وحتى وسائل النقل المستخدمة تخضع لقيود معيّنة. ووفقًا لتصريحات الفلسطينيين في التقارير التي أعدّتها المنظمات الدولية، فإنّ المنتجات المنتجة تتسبّب في تكاليف كبيرة قبل مغادرتها الضفّة الغربية. من الحقائق أن هناك تكاليف احتلال للعديد من المنتجات في اقتصاد الضفّة الغربية. وقد تغيّرت حصص الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي

الرسم البياني 13. مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي (%، 2022)

المرجع: PCBS, Labour Force Survey, 2022.

ملاحظة: تم الاعتماد على عام 2015.

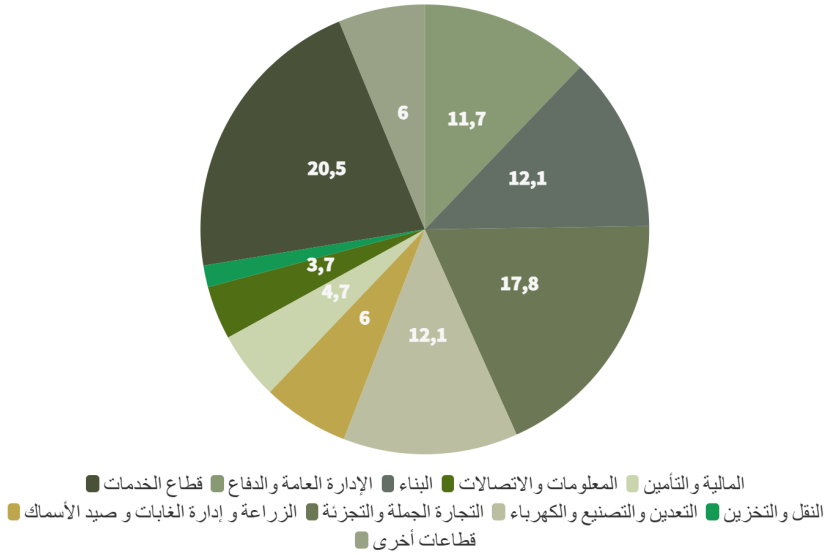

الرسم البياني 14. نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي (%، 1995-2022)

المرجع: PCBS, National Accounts (GDP) Statistics & World Bank

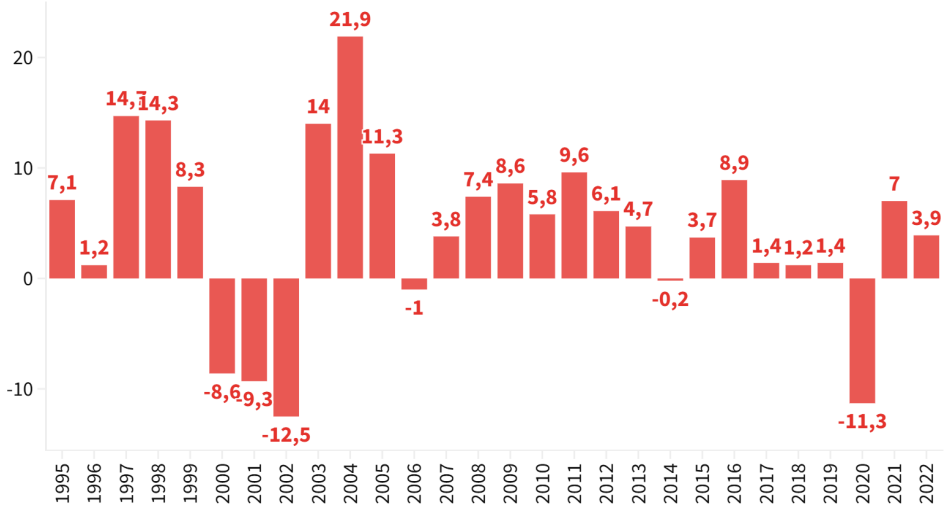

الرسم البياني 15. الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار، 1995-2023)

المرجع: PCBS, National Accounts (GDP) Statistics & World Bank

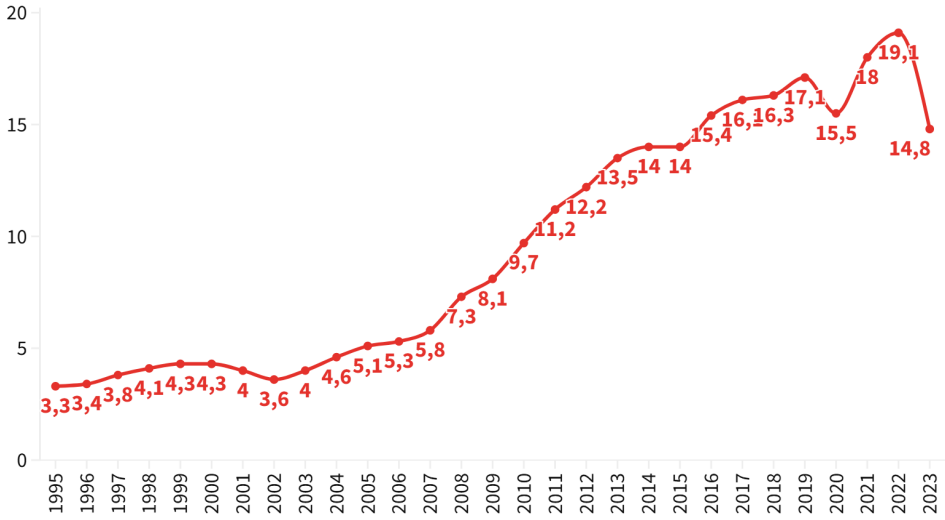

الإجمالي بسبب تعرض رجال الأعمال والمنتجين والعاملين في مجالات التجارة لمجموعة متنوعة من التدخّلات وكذلك بسبب تعميق العمالة. عند دراسة حصّة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي، لوحظ أنّ حصة الزراعة انخفضت من 12.1% في عام 1994 إلى 6% في عام 2022 بينما انخفضت حصّة الصناعة التحويلية من 22.2% إلى 12.1% (ILO، 2024). ووفقًا لمعطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS) وبتوافق مع سوق العمل، كانت الخدمة القطاع الأكثر أهمية في الاقتصاد الفلسطيني في عام 2022 حيث ساهمت بنسبة 20% في الناتج المحلي الإجمالي.

أصبحت حالة عدم الاستقرار الاقتصادي أكثر وضوحًا بعد عام 2006. لم يُسمح لحركة حماس التي فازت في الانتخابات الديمقراطية بمواصلة الحكم من رام الله، فأسست حماس إدارة مركزها غزّة في عام 2007 (Mercan، 2018). ومع إعادة فرض الحصار على غزّة بدأت الفروقات الاقتصادية بين الضفّة الغربية وقطاع غزّة بالتعمّق. بين عامي 2000 و2022 انخفض معدل النموّ السنوي للناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزّة إلى ما دون الصفر بينما لم يتمّ تسجيل نموّ مستمر في الضفّة الغربية. علاوة على ذلك لم يتمكّن الاقتصاد من استعادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي التي تحققت قبل عام 2006 خلال الفترة 2006-2022.

وبالتقييم الزمني إلى جانب الحصار، كانت الهجمات الإسرائيلية التي وقعت في أعوام 2008 و2012 و2014 من أكثر الأحداث تأثيرًا في زعزعة التوازن الاقتصادي. كان الناتج المحلي الإجمالي حوالي 3.3 مليار دولار في عام 1995 ووصل إلى 19.1 مليار دولار في عام 2022. منذ عام 2006 ارتفعت حصّة الضفّة الغربية في الاقتصاد الفلسطيني حيث بلغت مساهمتها في الاقتصاد الكلي 84% في عام 2023 بينما كانت حصّة قطاع غزّة 16%. ووفقًا لإعلانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS) وتقارير معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (MAS)، شهدت الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2023 نموًّا مقارنةً بنفس الفترات من العام السابق. ومع ذلك، بعد أحداث 7 أكتوبر، شهد الربع الرابع من عام 2023 خسائر كبيرة في الاقتصاد وتأثّر اقتصاد الضفّة الغربية أيضًا. وبحسب معطيات نهاية عام 2023 انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 26% مقارنةً بالعام السابق ليصل إلى 14.8 مليار دولار.

في فلسطين حيث الكفاءة الاقتصادية محدودة للغاية، بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 3 آلاف دولار خلال الفترة من 2012 إلى 2022. كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفّة الغربية أعلى من قطاع غزّة. وازدادت الفجوة بينهما على مر السنين. وفي السنوات الأخيرة وصلت هذه الفجوة إلى ما يقرب من أربعة أضعاف ولكن رغم ذلك، بقيت هذه النسبة تحت خطّ الفقر في كلا المنطقتين. وفي الوقت نفسه استمر التضخّم في الارتفاع حيث شهدت فلسطين اتجاهًا تصاعديًا في تضخّم أسعار المستهلك منذ عام 2010. بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين 3.8 آلاف دولار في عام 2022. ولكنّه انخفض إلى 2.8 آلاف دولار في عام 2023 بانكماش نسبته 26%.

مع انخفاض رفاهية الفرد تدريجيًا، انخفضت أيضًا القدرة الشرائية. وتتركّز معدلات التضخّم بشكل كبير في قطاعات استهلاك الأغذية الطازجة والمشروبات. والفقر أكثر انتشارًا في قطاع غزّة مقارنةً بالضفّة الغربية. ومع ذلك فإنّ القدرة الشرائية في فلسطين عمومًا أقل بكثير مقارنةً بإسرائيل. ووفقًا للمعطيات فإنّ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل بين عامي 2000 و2023 كان أعلى بمقدار 15 إلى 19 ضعفًا مقارنةً بفلسطين. في الاقتصاد الإسرائيلي الذي تهيمن عليه قطاعات التكنولوجيا المعلومات والبناء يشكّل السياحة أيضًا مصدرًا مهمًا للايرادات. ومن المعروف أنّه بسبب أحداث 7 أكتوبر توقّفت الأنشطة السياحية بشكل كبير. ومع انخراط العديد من الإسرائيليين في الخدمة العسكرية الإلزامية انخفضت القوى العاملة في العديد من القطاعات. نتيجةً لذلك شهد الاقتصاد الإسرائيلي أيضًا انكماشًا حيث انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5% في عام 2023.

يُعدّ العمل غير الرسمي الذي يُعتبر نتيجة وسببًا لعدم الاستقرار في السوق مشكلة أخرى مهمة للاقتصاد الفلسطيني. يؤدي نقص الفرص الاقتصادية إلى توجيه

الرسم البياني 16. الناتج المحلي الإجمالي للفرد في فلسطين وإسرائيل (ألف دولار، 2000-2022)

المرجع: PCBS, National Accounts (GDP) Statistics & World Bank

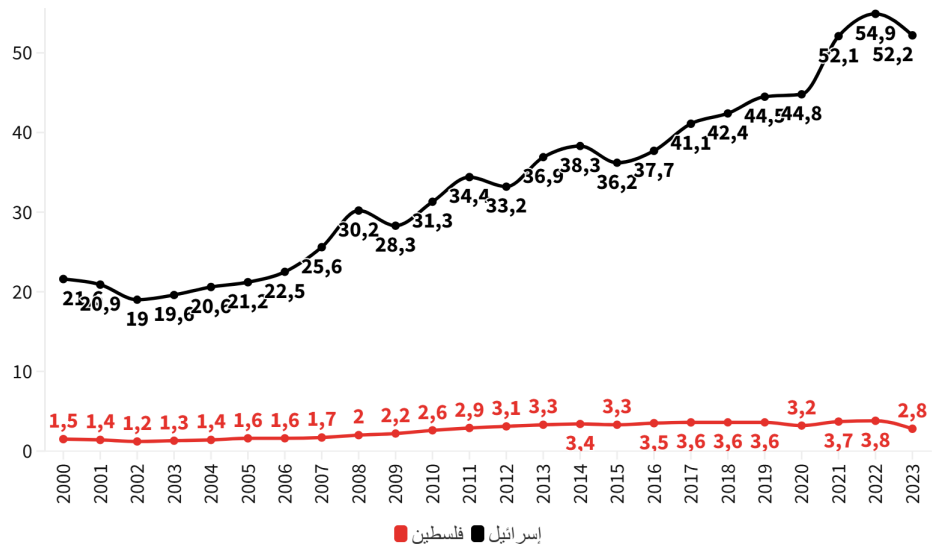

الرسم البياني 17. العمالة غير الرسمية (%، 2009-2022)

المرجع: PCBS, Labor Force Survey Database

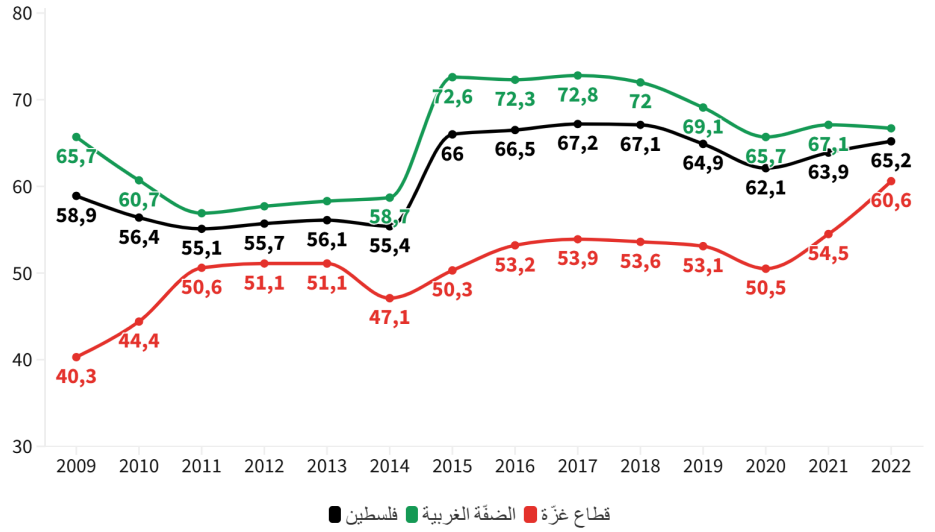

الرسم البياني 18. العمالة غير الرسمية حسب الجنس (%، 2009-2022)

المرجع: PCBS, Labor Force Survey Database

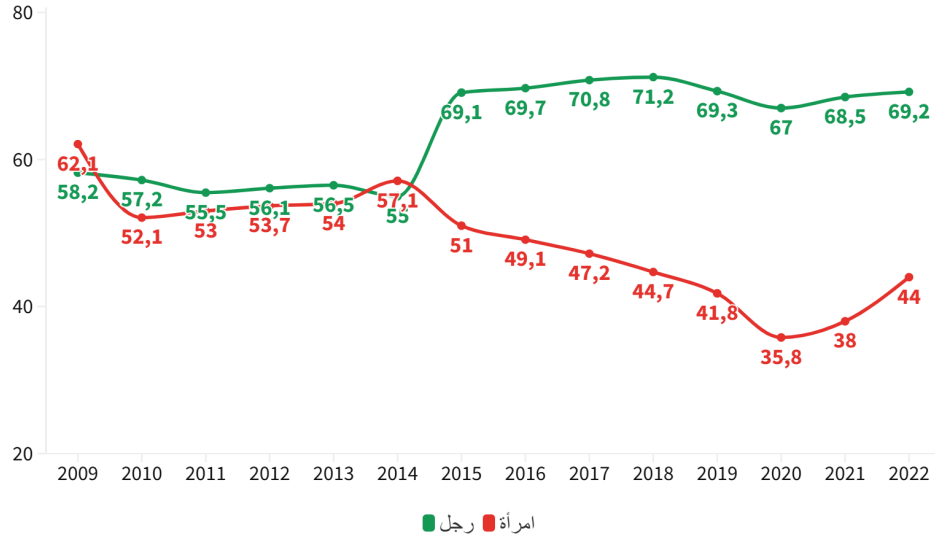

القوى العاملة نحو وظائف منخفضة الأجر وغير آمنة. وعلى الرغم من أنّ العمل في إسرائيل والمستوطنات يتطلب تصريح عمل ويولّي الاحتلال أهمية كبيرة لذلك إلاّ أنّ العمل غير الرسمي شائع حتى في هذه المناطق. عادةً ما تُظهر المؤشرات الاقتصادية صورة سلبيّة في قطاع غزّة بينما يُلاحظ أنّ العمالة غير الرسمية مرتفعة نسبيًا في الضفّة الغربية. وذلك نظرًا لسهولة الدخول والخروج عبر الحدود الأردنية.

يمكن تفسير ذلك بكون الاقتصاد المحلي في الضفّة الغربية أكثر نشاطًا مقارنةً بغزّة. وفي عام 2014 انخفضت نسبة العمالة غير الرسمية في قطاع غزّة إلى 47.1%. ولكن بسبب الصراعات التي وقعت بين غزّة وإسرائيل خلال العام،عادت هذه النسبة للارتفاع في السنوات التالية في كل من الضفّة الغربية وقطاع غزّة. لم تُلاحظ تغييرات واضحة بين عامي 2018 و2020 وظلّت هذه النسبة على مستوى فلسطين عامةً حوالي 60% في السنوات اللاحقة. ويُعتبر العمل غير الرسمي أكثر شيوعًا بين الرجال مقارنةً بالنساء.

للربط مع الرسوم البيانية الواردة في هذا القسم

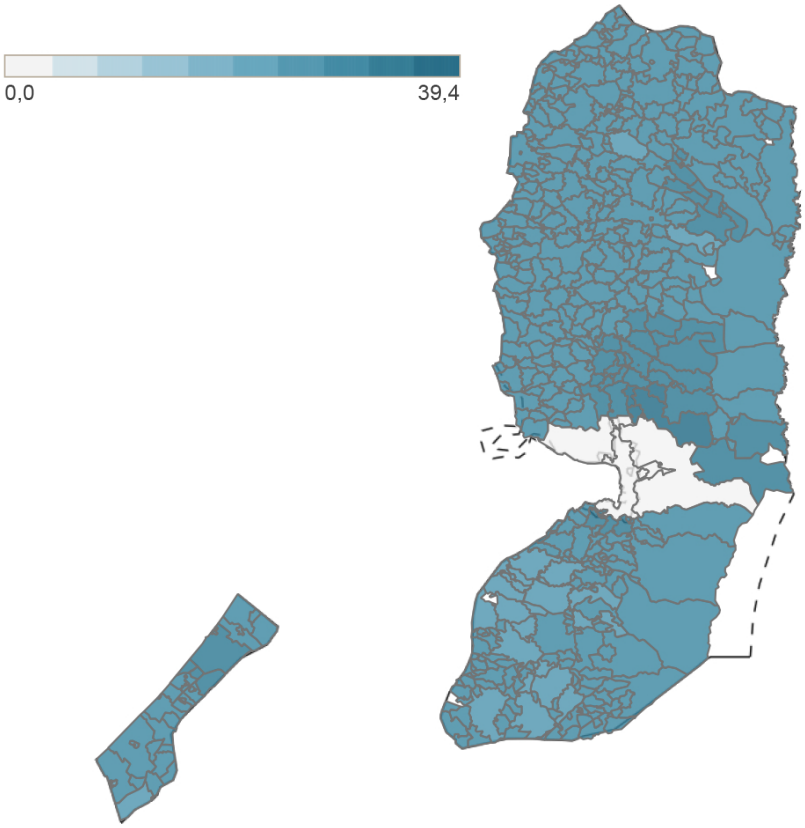

الخريطة 2. مؤشر جيني حسب المناطق (2017)

المرجع: PCBS, One Indicator Map, Population Census 2017.

الصحة

القطاع الصحي في فلسطين مُقسّم. بينما توفّر السلطة الفلسطينية الخدمات الصحية في الضفّة الغربية فإنّ إدارة حماس في غزّة لديها وزارة صحة خاصة بها. علاوة على ذلك وبسبب الكثافة العالية للاجئين، تقدم (UNRWA) خدمات صحية للاجئين الفلسطينيين المسجلين. ومن أهم المآزق المتعلقة بالقطاع الصحي في فلسطين هي الجهود الخاصة التي تبذلها الإدارة الصهيونية للحد من الوصول إلى الخدمات الصحية. وتتحمل الإدارة الصهيونية المسؤولة عن وصول المدنيين إلى الخدمات الصحية الأساسية في الأراضي المحتلة. وعملية الحصول على إذن تتكون من 9 مراحل لتحويل المرضى الفلسطينيين إلى مؤسسة صحية خارج منطقتهم.

وبسبب الحصار تسير هذه العملية بشكل أبطأ في قطاع غزّة وتُنفذ بطريقة مماثلة في الضفّة الغربية والقدس. ومن المعروف أنّه لا توجد معدات كافية ومتخصّصون في المستشفيات في غزّة والضفّة الغربية تتعلّق بأحداث معقّدة مثل السرطان وأمراض القلب. تتطلب 50% من إحالات مرضى السرطان في غزّة والضفّة الغربية إذن خروج. وبين عامي 2019-2020 تم قبول 65% من طلبات إذن المرضى المقدمة من غزّة في حين تم قبول 84% من طلبات الضفّة الغربية في الوقت المحدد (World Bank، 2023) . وُجد أن أكثر الفئات التي تمّ رفض إذن العلاج لها هم الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 18-40 عاماً (WHO، 2023).

على الرغم من العجز الاقتصادي، فإنّ استثمارات السلطة الفلسطينية في القطاع الصحي تظهر اتجاهًا متزايدًا مقارنةً بالسنوات السابقة. فقد ارتفعت نفقات الصحة من 408.3 مليون دولار في عام 2000 إلى 1.889 مليار دولار في عام 2022 بزيادة قدرها 4.5 مرة. ورغم هذه الزيادة، إلاّ أنها ليست نموًّا كافيًا مقارنةً بالدول الأخرى. وعلاوة على ذلك فإنّ نسبة نفقات الصحة في ميزانية الإدارة المركزية كانت في اتّجاه عام نحو الانخفاض منذ عام 2011. وبفضل الدعم المالي الذي توفّره الآليات الداعمة تم تحقيق اتّجاه عام نحو زيادة المبلغ الذي يُنفَق للفرد منذ عام 2016 على الرغم من الانخفاض في نسبة نفقات الصحة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

تجاوزت النفقات الصحية للفرد 300 دولار منذ عام 2011 وقد كانت لديها اتّجاهات عامة للزيادة حتى الآن. وعندما تقترب هذه المبالغ من متوسط الدول العربية إلّا أنها لا تزال بعيدة عن المتوسط العالمي والمبالغ في إسرائيل. في عام 2021 بلغت النفقات الصحية للفرد 383.9 دولار. وهو أعلى مستوى خلال 22 عامًا. وعلى الرغم من هذه الزيادة، إلّا أنّ هذا المبلغ أقلّ بكثير من المتوسط العالمي الذي بلغ 1,638.8 دولار في نفس العام. بينما ارتفعت النفقات الصحية للفرد في إسرائيل باستمرار فقد ظلت تتجاوز المتوسط العالمي بثلاث مرّات على مدى السنوات. في عام 2021 كانت هذه النفقات في إسرائيل 4,339 دولار أي 11 مرة أعلى من المبلغ في فلسطين. يتزايد الفجوة بين فلسطين وإسرائيل في المؤشرات الصحية بشكل مستمر. ومع ذلك من الواضح أنّ هناك جهدًا للحدّ من عبء القطاع الصحّي على الأسر في فلسطين. ويمكن تفسير ذلك بالمساعدات المقدمة لفلسطين.

وتوزيع مكوّنات هيكل تمويل القطاع الصحي له أهمية كبيرة. إنّ كون الإنفاق الحكومي يشكّل الوزن العام هو تطوّر إيجابي يتعلّق بالقطاع الصحي. ومع ذلك فإنّ الزيادة في النفقات من جيوب الأسر تظهر في الحالات التي يكون فيها القطاع الصحي غير كافٍ. تشمل هذه الأنواع من النفقات المدفوعات التي تُدفع للحصول على خدمات إضافية أو في حالات عدم القدرة على الاستفادة من التأمين الصحي أو الخدمات الصحية المدعومة من الدولة.

تظهر في الأماكن التي تسود فيها مفهوم الدولة الاجتماعية أنّ هذا النوع من النفقات أقلّ مقارنةً بالدول الأخرى. والسبب في ذلك هو أنّ الزيادة في النفقات من جيوب الأفراد تحدّد الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية وقد تؤدّي إلى تفاقم عدم المساواة في الصحة. يمكن أن تؤدّي الخدمات الصحية التي لا توفّرها الدولة إلى مشكلات في الميزانيّة لدى الأسر ذات الدخل المنخفض.

الرسم البياني 19. إجمالي النفقات الصحية ونفقات الصحة لكل فرد (دولار ومليون دولار، 2000-2022)

المرجع: PCBS-Ministry of Health, Palestinian Health Accounts 2000-2018 & PCBS-Ministry of Health, Palestinian Health Accounts 2022, 2024.

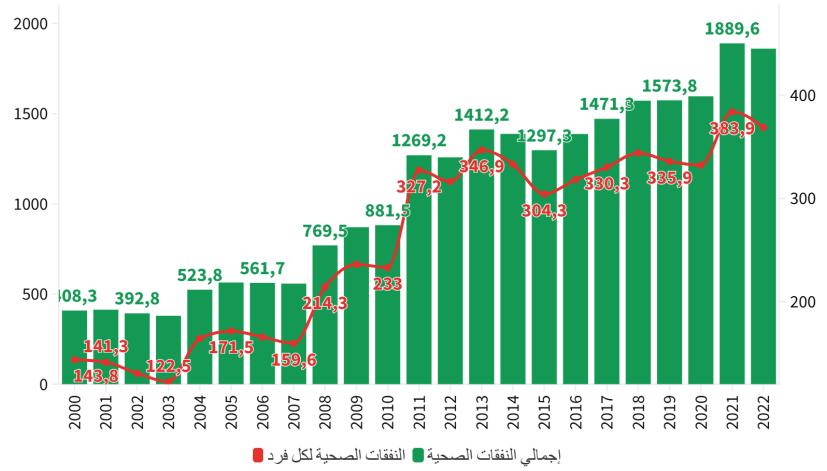

الرسم البياني 20. نسبة إنفاق الصحة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%، 2000-2022)

المرجع: PCBS-Ministry of Health, Palestinian Health Accounts 2000-2018 & PCBS-Ministry of Health, Palestinian Health Accounts 2022, 2024.

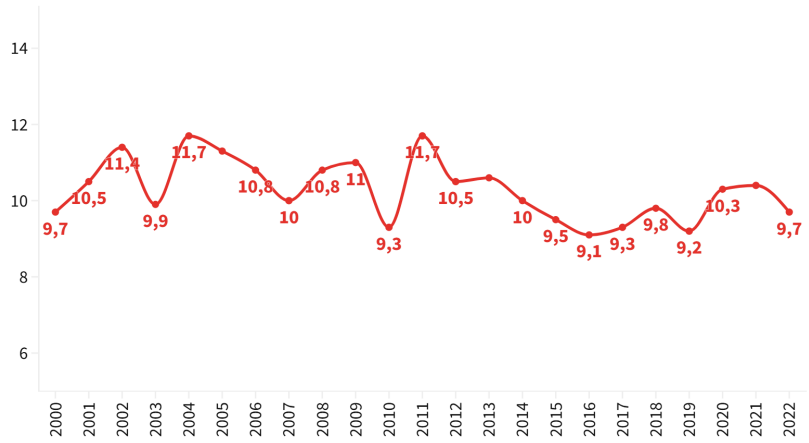

الرسم البياني 21. نسبة نفقات الأسر من جيبها في الإنفاق الصحي (%، 2000-2022)

المرجع: WHO, The Health Observatory, Health Expenditure Indicators & PCBS-Ministry of Health, Palestinian Health Accounts 2000-2018, 2020 PCBS-Ministry of Health, & Palestinian Health Accounts 2022, 2024.

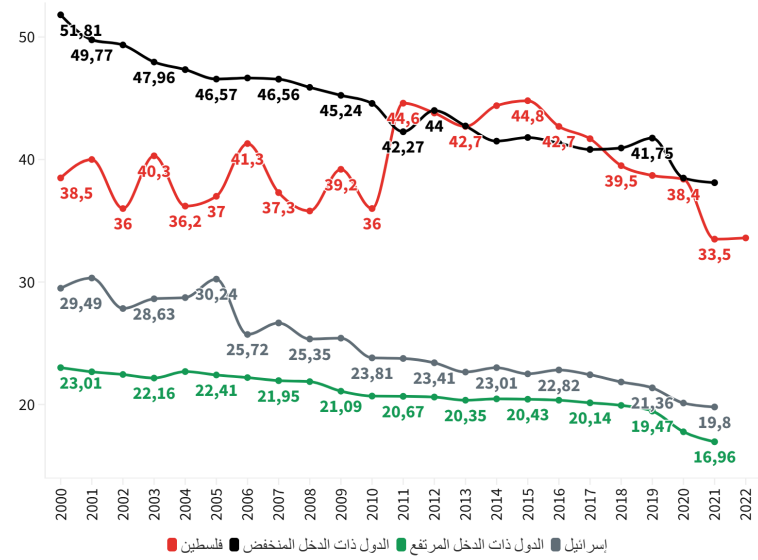

من الواضح أنّ الفقر في فلسطين هو حالة منتشرة في المجتمع مما يعني أنّه من الضروري تحسين خدمات مقدمي الرعاية الصحية. وبين عامي 2010 و2017 انخفضت نسبة الإنفاق الحكومي العام في قطاع الصحة من إجمالي الإنفاق بينما زادت نسبة النفقات من جيوب الأسر على خدمات الصحة. خلال الفترة من 2018 إلى 2021 تم تحقيق تقدّم في قطاع الصحة حيث شكّلت الزيادة في نفقات الصحة جزءاً كبيراً من إجمالي الإنفاق الحكومي. وفي السنوات الأخيرة بدأت تأثيرات تنظيم التمويل من الحكومة المركزية تظهر. حيث تراجعت نسبة الإنفاق من جيوب الأسر إلى حوالي 30%. ومن الأمور المهمة الأخرى التي تبرز في الجدول هي أنّه في أوائل العقد 2000 لم يكن هناك فرق واضح بين فلسطين وإسرائيل في هذا المؤشر. ولكن على مرّ السنين أصبحت فلسطين تتبع نفس النمط للدول ذات الدخل المنخفض. وهذا المؤشر يوضّح كيف تنعكس ظاهرة الفقر في فلسطين على قطاع الصحة.

تم إعطاء الأولّوية لنفقات الصحة الأولية حيث وصلت هذه النفقات إلى 55% من إجمالي النفقات الصحية في عام 2022. تشكل نفقات الرعاية العلاجية 75.5% من إجمالي النفقات في حين كانت ثاني أكبر بند إنفاق هو المدفوعات للمعدّات الطبية(PCBS، 2024e). ويمكن القول إنّه بدلاً من توسيع قدرة القطاع الصحي تم القيام بنفقات تهدف إلى تحسين الوضع الحالي. والظاهر أنّ عدم وجود زيادة واضحة في عدد المستشفيات وعدد الأطباء والسرير لكل فرد، يدعم هذا الأمر. في عام 2022 كان عدد المستشفيات الحكومية في فلسطين 29 وعدد المستشفيات غير الحكومية 64. على مدى السنوات الثلاث الماضية زاد عدد المستشفيات الحكومية بمقدار 1، بينما زاد عدد المستشفيات الأخرى بمقدار 5.

ومع ذلك، من الجدير بالذكر أنه لا توجد زيادة في عدد الأسرة في المستشفيات. حيث بلغ عدد الأسرة لكل ألف نسمة 1.3 سرير لكل ألف نسمة في الفترة 2012-2020. وفقًا لأحدث المعطيات، في عام 2017 كان المتوسط العالمي لهذا المؤشر 2.9 في عام 2017، بينما كان 3 في إسرائيل في عام 2018. في عام 2021، ارتفع عدد الأسرة نتيجة لافتتاح مستشفى عام جديد، وارتفع عدد الأسرة لكل ألف نسمة إلى 1.4. في عام 2022، انخفض كل من عدد الأسرة وعدد الأسرة لكل ألف نسمة مرة أخرى، في حين أن الطاقة الاستيعابية للأسرة في فلسطين منخفضة للغاية حيث تبلغ 6,900 سرير. ووفقًا لمعطيات عام 2022، يوجد لدى UNRWA، 65 مرفقًا للرعاية الصحية الأولية، 22 منها في قطاع غزة و43 في الضفة الغربية. في ذلك العام، قدمت UNRWA الخدمات الصحية لـ48% من اللاجئين في الضفة الغربية و83% من اللاجئين في غزة (WHO، 2023).

تُظهر الخدمات الصحية المقدمة من خلال مؤشرات أهداف التنمية المستدامة (SDG) أنّ المؤشرات المتعلقة بفلسطين قد تقترب من المتوسط العالمي. تُظهر مؤشرات معدل وفيات الأطفال ومعدل وفيات الأطفال دون سنّ الخامسة أنّها أقلّ من المتوسط العالمي. وهناك فترات صعبة في الوصول إلى الغذاء بسبب زيادة هجمات الإدارة المحتلة. بناءً على ذلك شهدت السنوات ارتفاعاً في حالات سوء التغذية والقصَر لدى الأطفال. وبين عامي 2000 و2019 لم تتجاوز نسبة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية 4% بينما وصلت نسبة حدوث القصر لدى الأطفال دون سنّ الخامسة في عام 2019 إلى 8.7%.

ووفقًا لمؤشر تغطية الخدمات الصحية الأساسية الذي يقيس الوصول إلى خدمات صحية أساسية مثل التطعيم ورعاية ما قبل وما بعد الولادة وصحة الأطفال وعلاج الأمراض المعدية، فإنّ درجة فلسطين في هذا المؤشر هي 65. ومع هذه الدرجة تظلّ فلسطين متأخّرة عن إسرائيل ولديها قيمة لا تُعتبر عالية المخاطر. يمكن أن يُنظر إلى امتلاك مؤشرات الصحة ضمن أهداف التنمية المستدامة (SDG) قيمًا فوق المتوسط على أنه نتيجة للمساعدات الدولية المقدمة للمنطقة بسبب منظور التنمية الدولية. بالإضافة إلى ذلك فإنّ الاستثمارات الرسمية في البحث الطبّي والقطاع الصحي قد شهدت اتّجاهًا نحو الزيادة منذ عام 2010.

للربط مع الرسوم البيانية الواردة في هذا القسم

الرسم البياني 22. عدد المستشفيات (2010-2022)

المرجع: PCBS, Health Indicators & PCBS, Statistical Yearbook of Palestine 2023, No. 24., 2023.

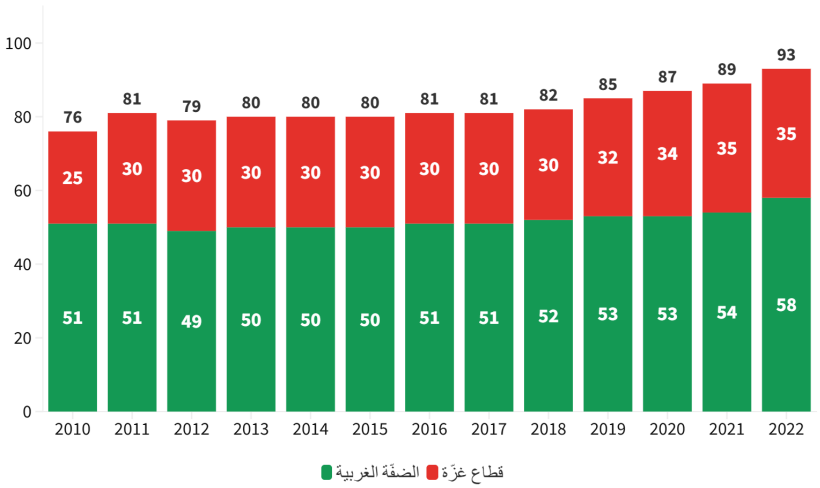

الرسم البياني 23. عدد الأطباء والأسِرّة لكل ألف نسمة (2012-2022)

المرجع: PCBS, Palestine in Figures 2023, 2024.

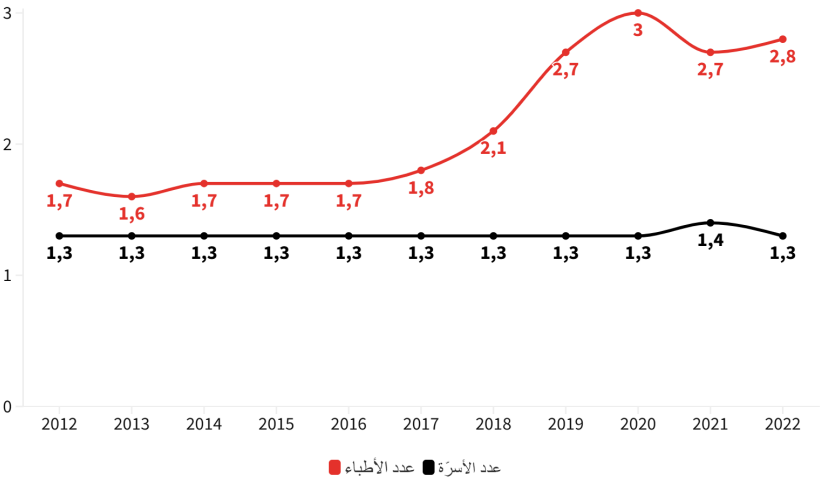

الرسم البياني 24. مؤشر تغطية خدمات الصحة الشاملة (2000-2021)

المرجع: WHO, Sustainable Development Goals, 3.8.1 Universal health coverage (UHC) service coverage index.

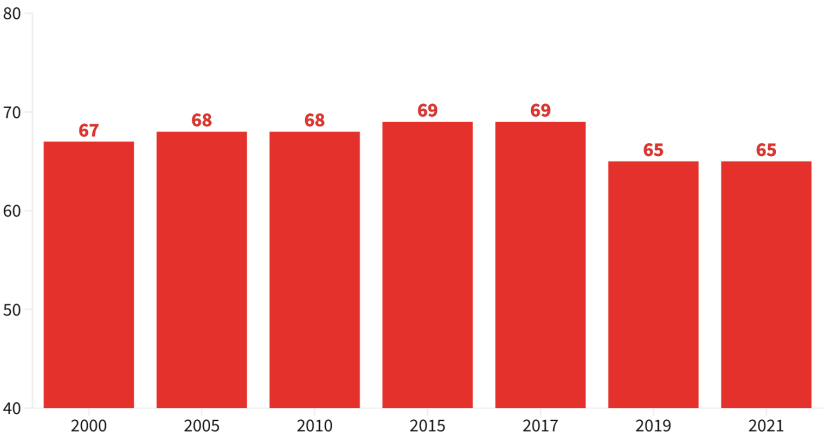

التعليم

يعتبر التعليم من المجالات التي تسعى الإدارة الصهيونية إلى التحكم فيها حيث تطبّق سياسات التقييد والترهيب. مقارنة بالعالم، فإنّ الفلسطينيين يعانون من عدم المساواة في الفرص التعليمية ورغم القيود والعراقيل. فإنّ الشعب الفلسطيني يتمتع بمستوى تعليمي عالٍ. وعند مقارنته بالدول العربية تُعدّ فلسطين واحدة من الدول التي تملك أعلى نسب السكان القادرين على القراءة والكتابة. وبالإضافة إلى ذلك شهد مستوى التعليم في السكان زيادة ملحوظة على مرّ السنين. منذ عام 1995، انخفضت نسبة السكان الذين لا يعرفون القراءة والكتابة ممن هم في سن 15 عامًا وما فوق بينما ارتفعت نسبة الذين أتمّوا التعليم الابتدائي والتعليم المتوسط.

وعند الفحص الأكثر تفصيلًا يتمّ تقديم خدمات التعليم في فلسطين من خلال مؤسسات مختلفة؛ تشمل المدارس الحكومية، المدارس الخاصة ومدارسUNRWA . كما أنّ مستويات التعليم والشهادات تتضمّن اختلافات. التعليم الأساسي، المعروف أيضًا بالتعليم الابتدائي، هو تعليم إلزامي ويمتدّ من الصف الأوّل إلى الصف العاشر. وينقسم التعليم الأساسي إلى مرحلتين: مرحلة التعليم التحضيري ومرحلة التعليم التعزيزي حيث تستمر المرحلة التحضيرية من الصف الأوّل إلى الصف الرابع بينما تستمرّ مرحلة التعليم التعزيزي من الصف الخامس إلى الصف العاشر (UNICEF، 2018). وبين عامي 1995 و2022 انخفضت نسبة إنهاء التعليم الابتدائي الذي يشمل المرحلة التعزيزية بينما ارتفعت نسبة السكان الذين حصلوا على التعليم التحضيري.

التعليم الثانوي يتمّ بطريقة أكاديمية أو تعليم مهني حيث ارتفعت نسبة السكان الذين يمتلكون التعليم الثانوي من 13.8% في عام 1995 إلى 22.1% في عام 2022. لم يحدث تغيير كبير في نسبة السكان الذين يحملون شهادة الدبلوم المساعد التي تغطّي التعليم لمدّة عامين وتوفّر أيضًا مؤهّلات مهنية. نتيجة لانتشار الانضمام إلى التعليم الثانوي، زادت نسبة السكان الحاصلين على شهادات البكالوريوس وما فوقها. كانت نسبة السكان الحاصلين على شهادات البكالوريوس وما فوقها 4.3% في عام 1995 بينما ارتفعت إلى 17.8% في عام 2022. بالنسبة لفلسطين بشكل عام ارتفع متوسّط مدّة التعليم من 8.8 سنوات في عام 2000 إلى 11.2 سنة في عام 2022. تشير هذه التغيرات التي تمثّل زيادة قدرها حوالي 2.5 سنة في عملية التعليم إلى أنّ مستوى التعليم في السكان بشكل عام قد ارتفع خطوة واحدة.

ارتفع عدد الطلاب في فلسطين بشكل متوازي مع زيادة السكان حيث تضاعف العدد من 1993 إلى 2023. بينما تظل نسبة المشاركة في التعليم مرتفعة للغاية بلغ عدد الطلاب المسجّلين في العام الدراسي 2022-2023 مليون و383 ألف طالب. يتكوّن 56% من هؤلاء الطلاب من طلاب الضفّة الغربية بينما يتكوّن 44% من طلاب قطاع غزّة. سجّلت نتائج استطلاع الثقافة الأسرية الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في عام 2023 أنّ ما يقرب من نصف الطلاب شاركوا في أنشطة رياضية وثقافية. ووفقًا للمعطيات كانت نسبة الطلاب الذين يتلقّون التعليم في الحفظ خلال العام الدراسي 2023 في فلسطين 40.2%؛ بينما كانت هذه النسبة 39.8% في الضفّة الغربية و40.7% في قطاع غزّة. (PCBS، 2023a).

تعتبر مسألة وجود الطلاب الذين تضرّروا نتيجة هجمات الإدارة الصهيونية من القضايا المهمة بين الطلاب الفلسطينيين. في العام الدراسي 2022-2023 بلغ عدد الطلاب ذوي الإعاقة المسجّلين في المدارس الحكومية 5141 في الضفّة الغربية و2200 في قطاع غزّة. يشكّل هذا العدد 0,5% من إجمالي الطلاب المسجّلين في المدارس في فلسطين. وبالتالي فإنّ وصول هؤلاء الطلاب إلى المدارس يعدّ قضية هامة. بناءً عليه فإنّ نسبة المدارس التي تتمتع بالبنية التحتيّة والموادّ التعليمية التي تلبّي احتياجات الطلاب ذوي الإعاقة مرتفعة للغاية في فلسطين حيث إنّ 7 من كل 10 مدارس لديها القدرة على

الرسم البياني 25. النسبة المئوية للسكان حسب مستوى التعليم (1995، 1997، 2000، 2000-2022)

المرجع:

.PCBS, Education Statistics

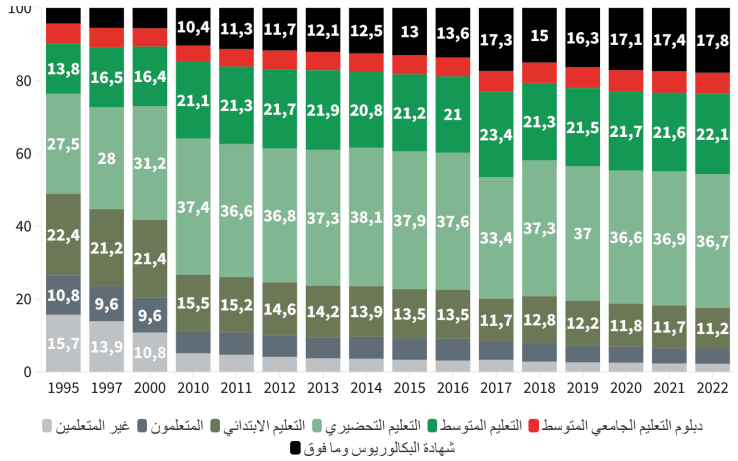

الرسم البياني 26. نسبة المدارس المجهزة بالبنية التحتية والمواد التعليمية المناسبة لاحتياجات الطلاب ذوي الإعاقة في فلسطين (%، 2012-2023)

المصدر: PCBS, (2023). Palestinians at the End of 2023. Ramallah - Palestine

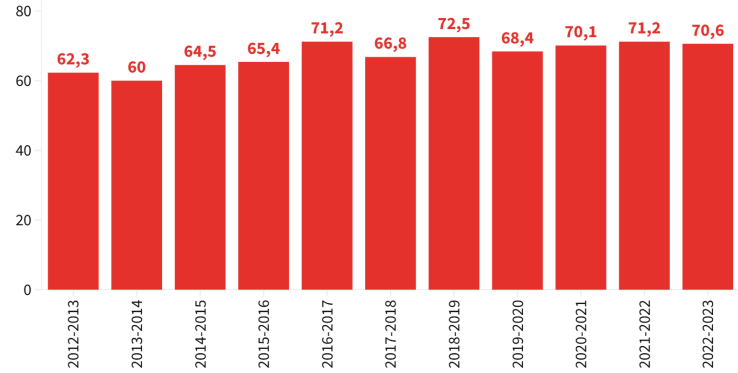

الرسم البياني 27. نسبة إكمال مستوى التعليم (%، 2009-2022)

المرجع: .PCBS, Education Statistics

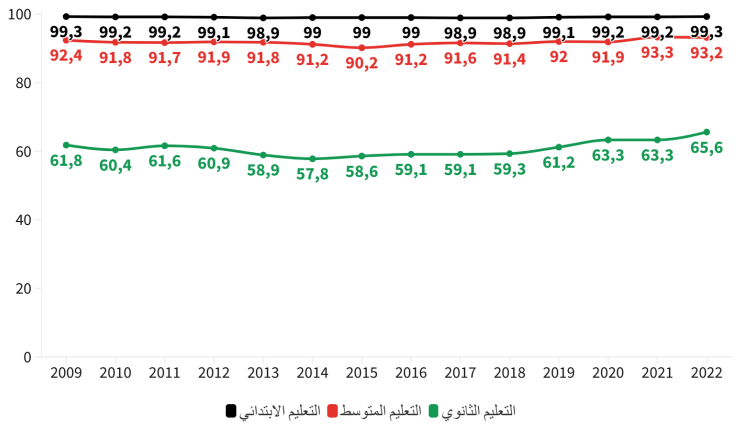

الرسم البياني 28. نسبة إكمال التعليم الثانوي حسب الجنس (%، 2009-2022)

المرجع:

PCBS, Education Statistics

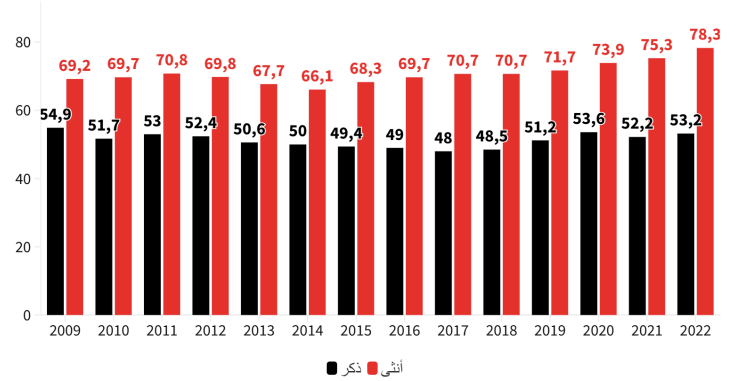

تلبية احتياجات هؤلاء الطلاب اعتبارًا من 2022-2023. إجمالي عدد المدارس في فلسطين كان 1474 خلال العام الدراسي 1994-1995 بينما بلغ هذا العدد 3190 في العام الدراسي 2022-2023 بزيادة قدرها 46% بينما بلغ مستوى إنهاء التعليم الابتدائي والإعدادي في فلسطين حوالي 90%. فإنّ نسبة إكمال التعليم الثانوي قد انخفضت إلى حوالي 60%. وعند النظر إقليميًا، فإنّ نسبة الطلاب الذين أكملوا التعليم الثانوي في قطاع غزّة أعلى من تلك في الضفّة الغربية. وفي فلسطين هناكامتحان المسمى بـ«التوجيهي» للانتقال إلى الجامعة والذي يُجرى بعد اثني عشر عامًا من التعليم الأساسي. ويعدّ بمثابة شهادة التعليم الثانوي. بين عامي 2016 و2021 كانت نسبة الطلاب الناجحين في هذا الامتحان حوالي 80%؛ حيث كانت نسبة النجاح في الضفّة الغربية في اتجاه تصاعدي بينما لم يحدث اختلاف كبير في غزّة.

ومن جانب آخر من إحدى القضايا البارزة في مؤشرات التعليم هي أنّ الغالبية العظمى من الذين يستمرّون في التعليم في فلسطين؛ الطالبات. وكانت نسبة نجاح الطالبات فيامتحان التوجيهي في جميع السنوات أعلى من نسبة نجاح الطلاب الذكور. وبين الذكور يترك واحد من كل طالبين التعليم الثانوي بينما لا تكمل ثلاث من كل عشرة طالبات تعليمهن. يمكن تفسير إنتشار التسرّب من المدرسة بين الذكور بسبب الأسباب الاقتصادية حيث ينخرط الذكور في سوق العمل في سنّ مبكرة بسبب القلق من كسب العيش. وبالإضافة إلى ذلك يمكن القول إنّ الطلاب في فلسطين يعانون من نقص في التحفيز لمتابعة التعليم العالي بسبب القيود التي تفرضها الإدارة الصهيونية. قد تؤثّر هذه الحالة أيضًا على استمرار الطلاب في التعليم الثانوي. وفي الواقع في قطاع غزّة حيث تكون القيود أكثر شدّة يتم تسجيل معدل أعلى من «لا في التعليم أو التدريب أو العمل» (غير في التعليم أو التدريب أو العمل). على مستوى فلسطين بين عامي 2012 و2019. وكان هناك إتّجاه عام لارتفاع معدل «غير في التعليم أو التدريب أو العمل» حيث وصل هذا المعدل في عام 2020 إلى أعلى مستوى له خلال العقد الماضي بسبب الوباء. ومن الملاحظ أنّ هذا المعدل بدأ في الانخفاض في السنوات التالية. وجامعات فلسطين هي من المؤسسات الأخرى جعلتها الإدارة الصهيونية لوحة الهدف. تتركّز الجامعات عادةً في الضفّة الغربية بينما توجد أيضًا جامعات تقدّم التعليم في غزّة. الإدارة المحتلة تجعل الوصول إلى الجامعات في الضفّة الغربية صعبًا من خلال نقاط التفتيش وتطبق سياسة الضغط والترهيب تجاه الطلاب الجامعيين (Cemmell، 2009) . تتعرض إدارة الجامعات والأكاديميون لمعاملة مماثلة حيث يتمّ تقييد فرص الوصول إلى الموارد التي تسهم في تطويرهم الأكاديمي عن طريق الحصار والقيود. كذلك تُرفض طلبات الأكاديميين للحصول على تأشيرات السفر إلى الخارج وحتى الانتقال إلى جامعة أخرى داخل المنطقة يُمنع من قبل الإدارة الصهيونية (Cemmell، 2009) .

إلى جانب الجامعات التقليدية، توجد ثلاث مؤسسات تعليمية عليا مختلفة تشمل كليات الجامعات والكليات المجتمعية، وذلك بهدف مواجهة قيود الإدارة الصهيونية. إضافة إلى التعليم النظامي، تمّ إنشاء جامعة القدس المفتوحة في عام 1991 من قبل حركة فتح لتوفير التعليم عن بُعد للطلاب الذين يواجهون صعوبة في الوصول إلى التعليم. في العام الدراسي 2021-2022، بلغ عدد الجامعات في فلسطين 51، منها 34 في الضفّة الغربية و17 في قطاع غزّة. يبلغ عدد الجامعات التقليدية 19 جامعة؛ منها 13 جامعة في الضفّة الغربية و6 في قطاع غزّة. كما يبلغ عدد كليات الجامعات 15 كلية والكليات المجتمعية 17 كلية. تفضّل غالبية الطلاب الجامعات التقليدية حيث بلغ عدد الطلاب المسجّلين في العام الدراسي 2021-2022 نحو 225,975 طالبًا؛ يشكّل النساء منهم نسبة 55%. خلال الفترة المذكورة، كانت أكثر التخصّصات المطلوبة هي الأعمال والإدارة والقانون والصحة. حيث إنّ 24.7% من الطلاب مسجلون في مجالات الأعمال والإدارة والقانون؛ و22.8% مسجّلون في تخصّصات الطب والصحة.

للربط مع الرسوم البيانية الواردة في هذا القسم

الرسم البياني 29. نسبة نجاح التوجيه (%، 2016-2021)

المرجع: PCBS, Education Statistics.

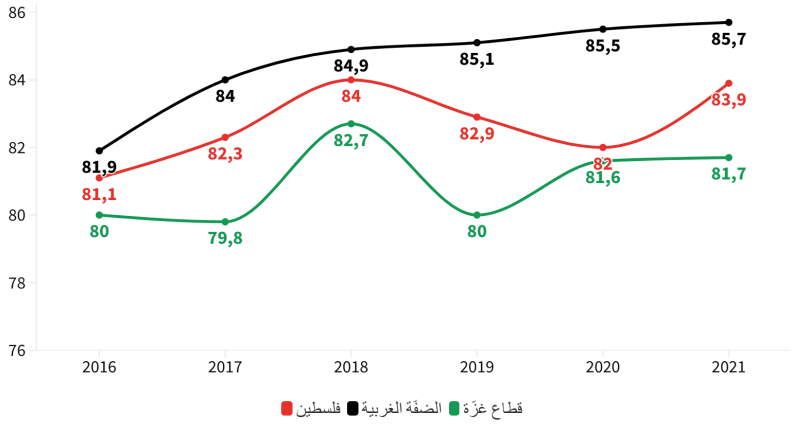

الرسم البياني 30. نسبة الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمل (15-24 سنة) (%، 2000-2022)

المرجع: PCBS, SDG Statistics.

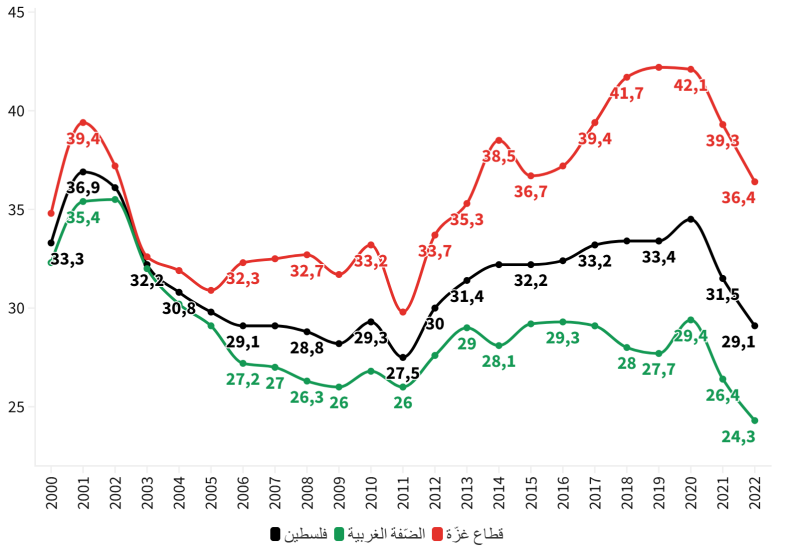

الخريطة 3. كثافة سكان الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمل حسب المناطق (2017)

المرجع: PCBS, One Indicator Map, Population Census 2017.

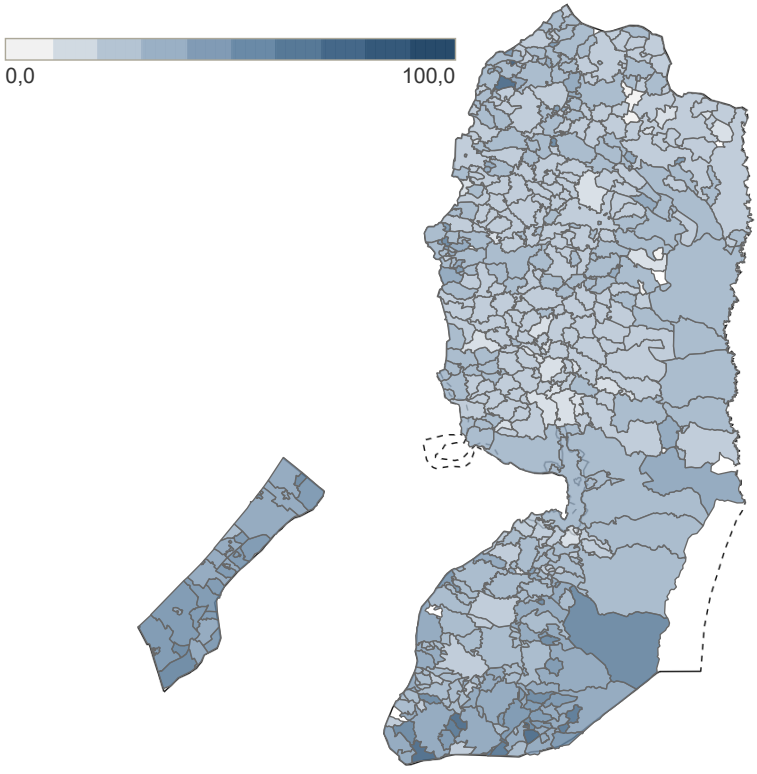

الحصار الاسرائيلي بالمعطيات لفلسطين

أثر الحصار والقيود على الحياة اليومية للفلسطينيين

مشروع توطين اليهود في فلسطين له تاريخ طويل. فالشعب الفلسطيني تحت حصار الإدارة الصهيونية الذي بدأ في عام 1948 وما زال مستمراً. وذلك بفضل استراتيجيات مختلفة من قبل المستوطنين الاستعماريين والدولة الاحتلالية. للحفاظ على هذا الحصار يتعاون المستوطنون الاستعماريون والدولة الاحتلالية معاً لتطبيق استراتيجياتاستعماريّة متعدّدة لا مكان لها في القانون الدولي؛ مثل إنشاء التعاونيات الزراعية والمستوطنات والقرى الاستعمارية وجدار الفصل العنصري في القرى والمدن. الموشاف والكبوتس هي قرى زراعية تعاونية تمّ التخطيط لها ودعمها من قبل الدولة الاحتلالية. وعلى الرغم من أنّ هذه القرى تعدّ من بين أقدم استراتيجيات المستوطنين الاستعماريين، إلا أنّها تهدف إلى السيطرة على الموارد الطبيعية في الأراضي الفلسطينية. في إطار خطّة الاستعمار الطويلة الأجل، يستهدف الاستيلاء الكامل على الموارد الطبيعية للفلسطينيين.

ومن الواضح أنّ المستوطنات التي تُعتبر بمثابة مواقع متقدّمة وتُدّعى أنّها تهدف إلى «تحقيق الأمن» هي جزءٌ أساسي من خطة الاحتلال. تعمل هذه المستوطنات على تعزيز وجود الإدارة الصهيونية في المنطقة، مما يخلق مناخًا من الخوف، ويقدّم دعمًا للقوة القمعية تجاه عنف المستوطنين الاستعماريين ويسهّل تركيز اليهود في الأراضي المحتلة. بالإضافة إلى ذلك مع زيادة عدد نقاط المراقبة، زادت أيضًا حوادث العنف ضدّ الفلسطينيين وعدد عمليات التهجير. تتوسّع المستوطنات بشكل متوازٍ مع المستوطنات، حيث تُنشأ على أراضٍ فارغة أو من خلال الاحتلال الفعلي لمنازل الفلسطينيين.

«جدار الفصل» أو «جدار العار» هو أسلوب احتلال آخر تمّ بناؤه بزعم تحقيق الأمن. مع هذا الجدار، تتوسّع نقاط التفتيش، ممّا يؤدّي إلى تقييد مساحة حركة الفلسطينيين بشكل متزايد. العوائق التي يسببها الجدار موجّهة فقط ضدّ الفلسطينيين. ومن البديهي أنّ حق السفر بحرية وحق التنقل يُعتبران من أبسط الحقوق الإنسانية، وجدار الفصل / جدار العار يُعد من أبرز الأدلة على انتهاك هذا الحق الأساسي. بالإضافة إلى ذلك تُظهر هذه الحالة أنّ إسرائيل تمثل نظامًا للفصل العنصري.

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181[1]، الذي اتخذ في عام 1947، كان الخطوة الأولى نحو إقامة دولة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية. يُعتبر هذا القرار الاتفاقية الأولى والوحيدة ذات الصلاحية القانونية بين الفلسطينيين والإسرائيليين.(D'Amato، 2007 ،ص. 6) بموجب القرار، تم تخصيص 56.2% من الحدود لليهود و43% للفلسطينيين، بينما مُنحت القدس وضع «مدينة دولية». خلال الحرب العربية الإسرائيلية بين عامي 1948-49، وبسبب انتصار القوات الصهيونية، توسعت إسرائيل بشكل أكبر مما كان مخططًا له. تجاوزت الإدارة الاحتلالية قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181، وقامت بتوسيع الاحتلال ليشمل أراضي الضفّة الغربية والقدس الشرقية في عام 1967. تعتبر المستوطنات التي أُقيمت هناك جزءًا من سياسة تهويد المنطقة. عقب هذه التطورات، زاد عدد المستوطنين اليهود في الضفّة الغربية والقدس الشرقية منذ عام 1967، مما أصبح أحد أهم العقبات أمام إقامة دولة فلسطين المستقلة والمتكاملة. تستند كل هذه قصة التوسع على سياسة الضم الفعلي التي تنفذها إدارة إسرائيل. لا تمتلك إسرائيل أي مبرر قانوني في المناطق المحتلة، حيث قامت بإنشاء نظام إداري وقانوني وفقًا لرغباتها (Aral، 2019 ،ص. 160-161) . تُعتبر مفاوضات أوسلو التي جرت بين عامي

1 UN General Assembly Resolution 181 (II) Future Government of Palestine. الرابط: https://www.un.org/unispal/document/auto-insert-185393/

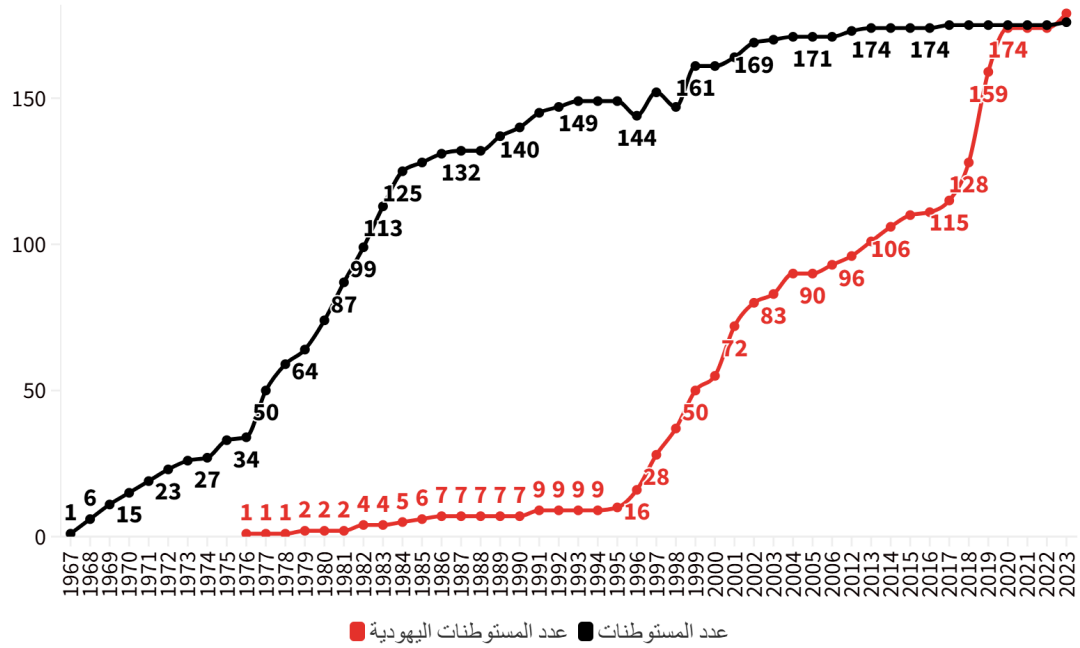

الرسم البياني 31. عدد المستوطنات اليهودية وعدد المواقع الاستيطانية (1967-2023)

المرجع: PCBS, Israeli Violations Indicator & CWRC, List of Settlements and Outposts

ملاحظة: تشمل هذه المعطيات مناطق الضفة الغربية والقدس.

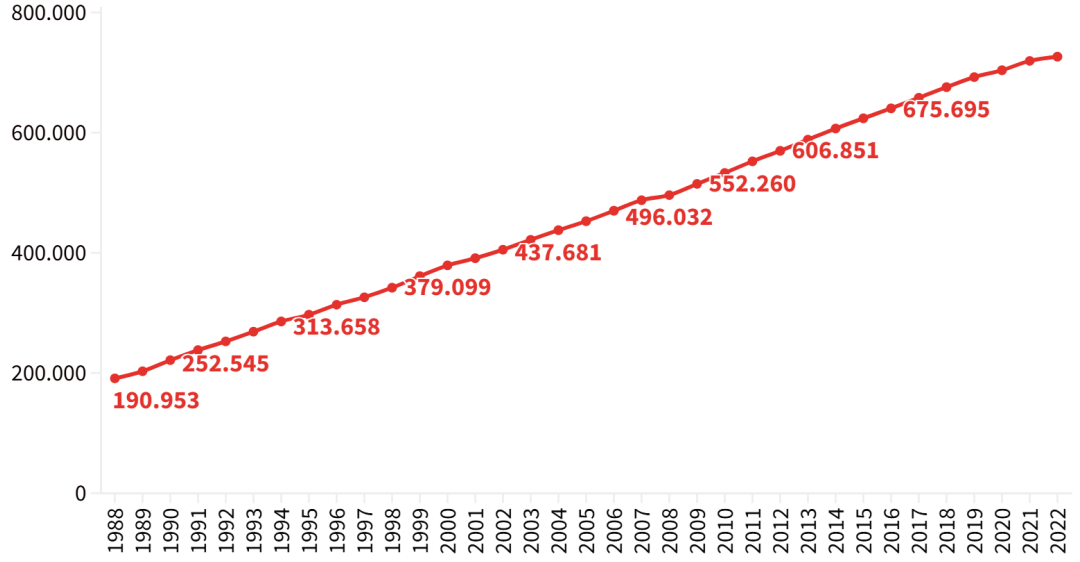

الرسم البياني 32. عدد المستوطنين الاستعماريين المحتلين (بالآلاف،1988-2022)

المرجع: PCBS & Israel Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel. Jerusalem, Various Years, (2003 - 2022) .& The Jerusalem Institute for Israeli Studies 2022, Statistical Yearbook of Jerusalem 2021 (No 36). Jerusalem

1993 و2000 الأساس لتوسيع الحصار والتغييرات التي حدثت حتى اليوم.** كانت اتفاقيات أوسلو اتفاقية موقعة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وقد أدت إلى اعتراف منظمة التحرير بإسرائيل كدولة. من النتائج المهمة الأخرى لهذه الاتفاقية التي ساعدت على توسيع المستوطنات الاستعمارية الإسرائيلية هو تقسيم الضفّة الغربية إلى مناطق أ و ب و ج. ومن المعروف أن إدارة إسرائيل قد تولت السيطرة العسكرية على هذه المناطق والحدود. تمثل المناطق أ و ب المناطق ذات الكثافة السكانية الفلسطينية العالية، بينما تعتبر المنطقة ج المنطقة التي تتركز فيها المجالات الزراعية والمصادر الطبيعية، حيث يتركز فيها المستوطنات الإسرائيلية. أدت مفاوضات أوسلو إلى تقسيم فلسطين، مما أسفر عن نتائج سلبية للفلسطينيين؛ حيث تحولت هذه القرارات إلى عملية استسلام تفضي إلى انتزاع حق(Aral، 2019، ص.85) الفلسطينيين في تقرير مصيرهم تشير البيانات الحديثة إلى أن مساحة الأراضي الفلسطينية التي تقع تحت سيطرة قوات الاحتلال الإسرائيلي في مارس 2024. (CWRC، 2024) تبلغ 2380 كم^2 تشكل هذه الأراضي حوالي 42% من الضفّة الغربية، وتمثل 69% من المنطقة المصنفة تحت السيطرة العسكرية للاحتلال والتي تُعرف بالمنطقة ج.

بعد خطة التقسيم رقم 181 التي اعتمدتها الأمم المتحدة، تزايدت وتيرة التوسّع الاستعماري الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية. وعند استعراض مراحل هذا التوسّع من الماضي إلى الحاضر، نلاحظ أربع مراحل رئيسية: بدأت المرحلة الأولى من خلال المستوطنات التي أُنشئت بين عامي 1967 و1976 بموجب خطة ألون[2]. وفي هذه الفترة تركزت 34 مستوطنة في القدس وفي وادي الأردن. في المرحلة الثانية التي شملت السنوات من 1977 إلى 1984، بلغ عدد المستوطنات 5، فيما وصل عدد المستوطنات الجديدة إلى 125. وتبرز إحدى السمات اللافتة لهذه الفترة في إنشاء 91

الخريطة 4. : خطة التقسيم التي تم تبنيها بموجب قرار الأمم المتحدة رقم 181 (1947)

2 خطة ألون: هي خطة أعدها الوزير الإسرائيلي يغال ألون تتضمن تقسيم الضفّة الغربية بين إسرائيل والأردن. لمزيد من المعلومات، انظر: https://tr.wikipedia.org/wiki/Allon_Plan%C4%B1.

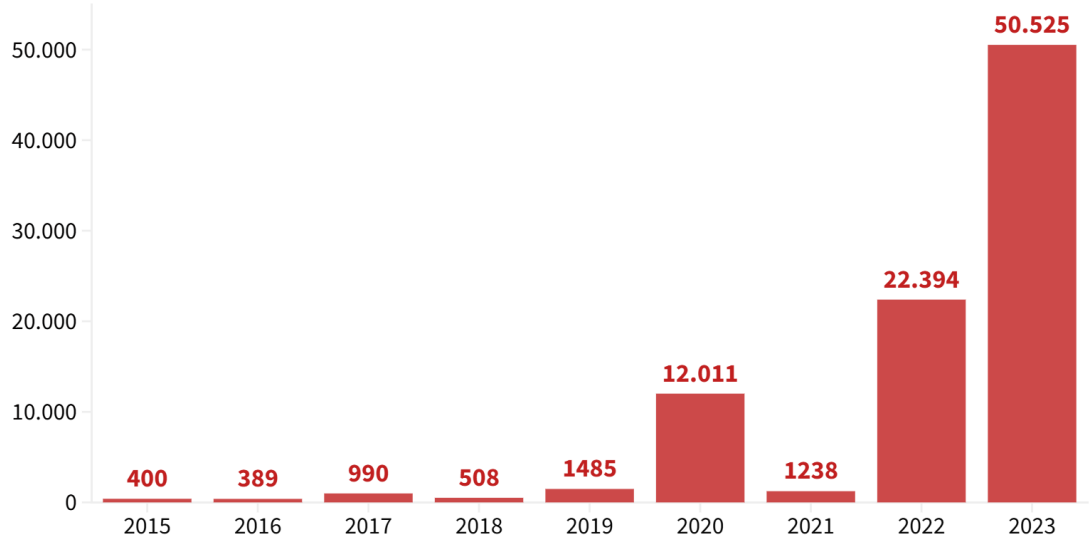

الرسم البياني 33. مساحة الأراضي التي احتلتها إسرائيل خلال العام (بالدونم، 2015-2023

المرجع: CWRC, (2024). Summary of Israeli Occupation State and Colonizers' Violations in the Occupied Palestine 2023 ،CWRC:Ramallah،ص.85.

ملاحظة: هذه المعطيات تشمل مناطق الضفة الغربية والقدس.

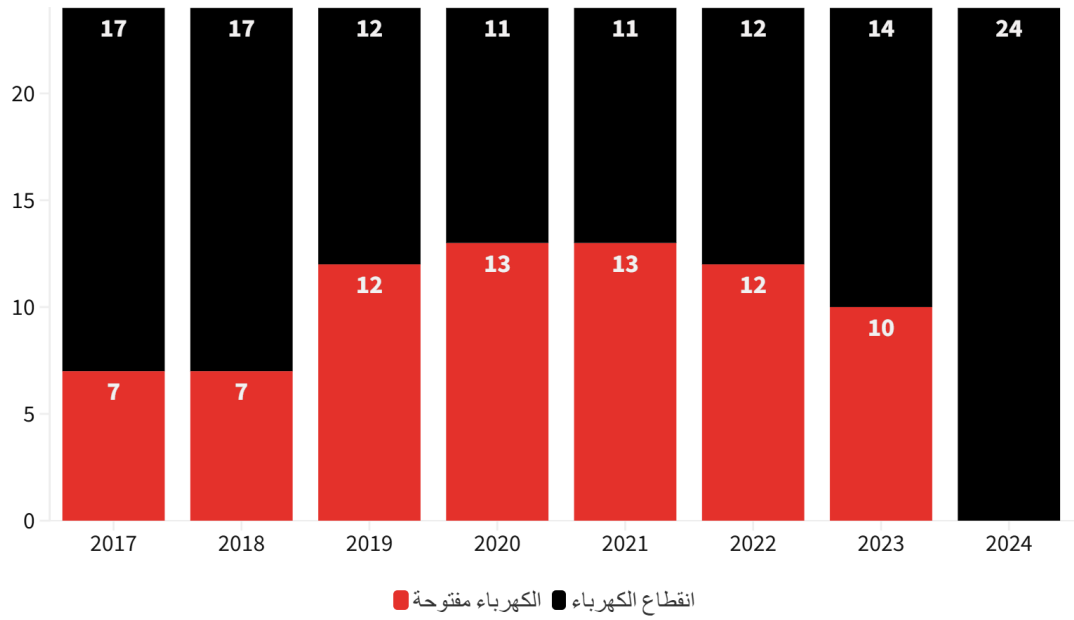

الرسم البياني 34. (مدة الوصول اليومية المتوسطة للكهرباء في غزة (ساعات، 2017-2024

المرجع: OCHA, Electricity in the Gaza Strip.

الرابط: https://www.ochaopt.org/page/gaza-strip-electricity-supply , 04.09.2024.

الخريطة 5. (1995) التقسيم الإداري للضفة الغربية وجدار الفصل وفقًا لاتفاقيات أوسلو

مستوطنة جديدة في مناطق مختلفة من الضفّة الغربية ممّا ساهم في انتشار سريع للسكان المستوطنين اليهود. لم يلق هذا الإنتشار ترحيبًا من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأدى إلى دعوة جديدة تؤكد على أن الاحتلال غير قانوني. ففي القرار رقم 465 الصادر عام 1980[3]، تمّت دعوة إسرائيل إلى تفكيك مستوطناتها الحالية والانسحاب من الأراضي العربية وفقًا لخطة 1967 إلّا أنّ الاحتلال استمر.

كانت المرحلة الثالثة، بين عامي 1985-1990، سنوات شهدت زيادة كبيرة في عدد المستوطنين الاستعماريين.

أما المرحلة الرابعة، الممتدّة من عام 1991 حتى اليوم، فقد شهدت أتباع سياسة تهدف إلى زيادة السكان في المستعمرات القائمة. بعد عام 1991، ومع اتفاقيات أوسلو، اكتسب الاحتلال الإسرائيلي الفعلي قوة أكبر. وبدلًا من انسحاب إسرائيل من المناطق، وهو أحد نتائج الاتفاقية، عززت سيطرتها العسكرية على حدود المنطقة، وارتفع عدد المستوطنات مع بداية عام 2000. ساهم تقسيم الضفّة الغربية إلى مناطق في تسهيل مسار الاستيطان. وبين عامي 1997 و2004 شهد عدد المستوطنات تصاعدًا واستمر هذا الاتجاه في السنوات اللاحقة.

3 UNSCR, Resolution 465 of 1 March 1980, The Security Council. الرابط: http://unscr.com/en/resolutions/465.

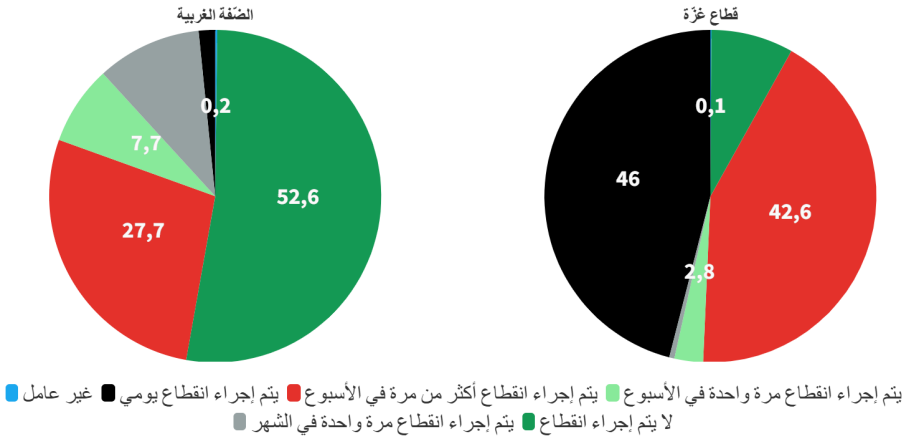

الرسم البياني 35. توزيع تكرار انقطاع المياه (%، 2020)

المرجع: PCBS, Socio-Economic Conditions Survey, 2020 .

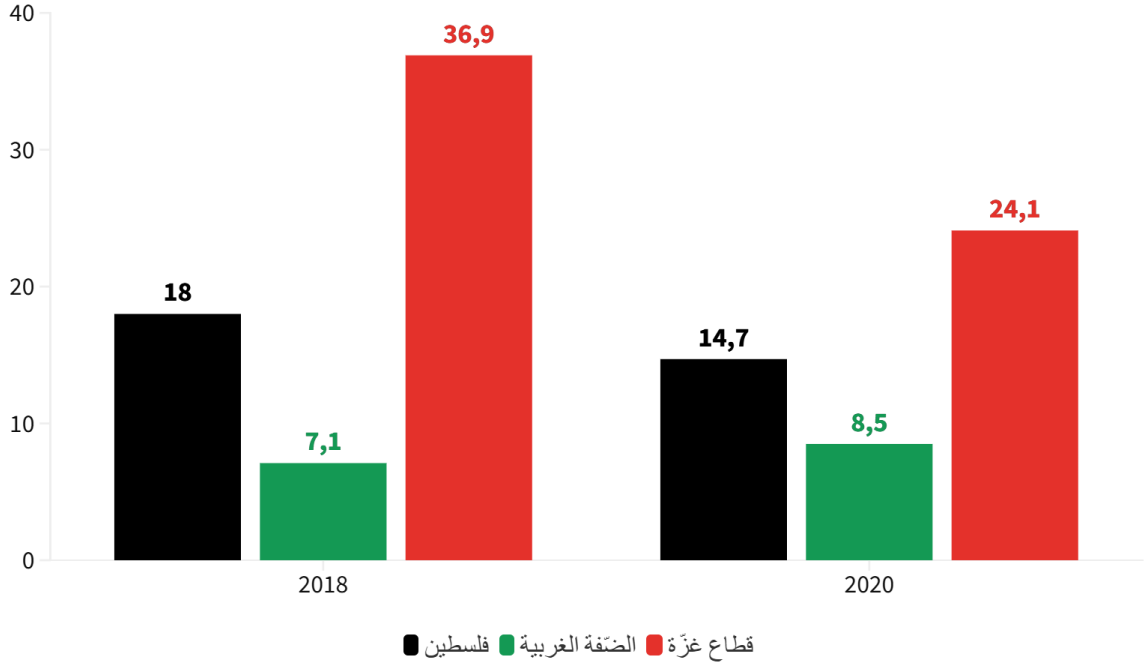

الرسم البياني 36. نسبة الأسر التي لم تتمكن من العلاج بسبب نقص الأدوية لشخص واحد على الأقل من أفراد الأسرة (%، 2018-2020)

المرجع: PCBS, Socio-Economic Conditions Survey, 2018 & 2020

كانت فترة 2017-2020 من الفترات التي ارتفع فيها عدد المستوطنات بشكل أسرع مقارنة بالفترات السابقة. وقد كرّر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في القرار رقم 2334 الذي اعتمده عام 2016 أن المستوطنات الإسرائيلية غير قانونية وجدّد دعوته لإسرائيل لوقف جميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (الأمم المتحدة، 2016). وبدلًا من أن تؤتي هذه الدعوات ثمارها، شهدت الفترة التي تَلت عام 2016 قفزة كبيرة في عدد المستوطنات. ففي عام 1976، كان هناك مستوطنة واحدة فقط بينما وصل هذا العدد إلى 179 مستوطنة في عام 2023. خلال السنوات المذكورة، ارتفع عدد المستوطنات إلى 176.

ومن المعروف أنّ المستوطنات تُقام في نقاط استراتيجية ضمن خطة الاحتلال يتمّ «تشريع» هذه المستوطنات غير القانونية تمامًا من خلال قرارات الإدارة الصهيونية. ويشارك CWRC[4] بيانات عن النصف الأول من عام 2024 بخصوص عنف الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين الاستعماريين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث أفاد بإنشاء 17 مستوطنة يهودية جديدة بينما تم «تشريع» 11 مستوطنة قائمة. يُنظر إلى إعلان حالة الطوارئ خلال الحرب كأداة تساعد على انتشار الميليشيات المحتلة (Sha'ban، 2023).

يمكن قراءة توفير الأساس القانوني للمستوطنات كدليل على تغيير أبعاد الاحتلال، حيث يشير هذا الوضع إلى زيادة الضغط على الفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة وفتح المجال للمستوطنين المحتلين. ويُفسَّر ارتفاع عدد المستوطنات بزيادة عدد المستوطنين حيث ارتفع عدد المستوطنين من 190 ألفًا في عام 1988 إلى 726 ألفًا في عام 2022 بزيادة قدرها أربعة أضعاف. ورغم سياسة الاحتلال المتّبعة، فإنّ العدد «المرغوب» من المستوطنين اليهود لم يصل إلى المستوى المطلوب وهي مسألة يجري الحديث عنها في وسائل الإعلام الإسرائيلية.

إلى جانب استراتيجية المستوطنين المحتلين في أنحاء فلسطين، يُعتبر الحصار المفروض على قطاع غزّة أداة أخرى تسعى الإدارة الصهيونية من خلالها إلى ضمّ الفلسطينيين. في عام 2000، ومع انتهاء المرحلة الانتقالية، لم يتمّ الوفاء بالوعود التي تمّ تقديمها في اتفاقية أوسلو. وبالتزامن مع توسع المستوطنات، أطلق الفلسطينيون الانتفاضة الثانية كردّ فعل. وفي عام 2005، ومع إنسحاب اليهود من غزّة -الذي اتّضح لاحقًا أنّه كان شكليًا- بدأ بناء الجدار الفاصل ليكون الخطوة الأولى في تحويل قطاع غزّة إلى سجن مفتوح. وبعد فوز حماس بالانتخابات عام 2006، تمّ توسيع الحصار وفي عام 2007 عاد اليهود دون الالتزام بوعودهم. وفي نفس العام تمّ فرض حصار على غزّة ثم تلاه حصار بحري في عام 2008.

منذ ذلك التاريخ بدأت انقطاعات الكهرباء في غزّة حيث تمّ تقييد دخول وخروج الاحتياجات الأساسية. ووفقًا لبيانات OCHA، تم تزويد غزّة في عامي 2017 و2018 بمتوسّط 7 ساعات فقط من الكهرباء يوميًا. وارتفعت هذه المدة إلى 12 ساعة في عام 2019 و13 ساعة في عامي 2020 و2021. ولكنّها عادت لتتراجع إلى 10 ساعات في عام 2023. وبعد أحداث 7 أكتوبر ونتيجة الصراعات المستمرة في المنطقة تمّ تسجيل انقطاع كامل للكهرباء عن غزّة في عام 2024. وبسبب الحصار والقيود، تمّ تحديد نسبة البالغين الذين لا يستهلكون وجبتهم اليومية لصالح أطفالهم في فلسطين في عام 2020 بنسبة 23.3%. وقد وصلت هذه النسبة إلى 47.4% في غزّة بينما بلغت 7.2% في الضفّة الغربية (PCBS، 2021a، ص. 75). عند النظر في قواعد القانون الدولي المتعلّقة بالحصار، ينبغي أن يتمكّن المدنيون المقيمون في المناطق المحاصرة من مواصلة حياتهم ويجب أن تصل المساعدات الإنسانية إليهم. إضافةً إلى ذلك، تحظر المادة 33 من اتفاقية جنيف الرابعة العقوبات الجماعية والتخويف في زمن الحرب (ICRC، 1949) تُواصل إسرائيل انتهاك القانون الدولي من خلال الحصار والقيود المفروضة.

4 CWRC, (2024). The Israeli Occupation & its Colonizers' Violations in the Occupied Palestine during the first half of 2024. الرابط: https://cwrc.ps/page-2056-en.html.

تصل القيود التي تفرضها الإدارة الاحتلالية على الفلسطينيين في بعض المناطق إلى درجة عزل السكان المحليين بالكامل. ومن خلال ذلك يتمّ تحقيق هيمنةاستعمارية استيطانية على المنطقة.وفي الخليل التي تُبذل جهود كبيرة لضمها يتمّ تقييد حركة الفلسطينيين بينما يتمكّن الإسرائيليون من التنقّل بحرية داخل المدينة. وفي عام 2016 تمّ حظر إنتقال الفلسطينيين من شارع إلى آخر بهدف تقليل الحركة الفلسطينية إلى أدنى مستوى في المنطقة. وقد وصفت منظمة العفو الدولية (Amnesty، 2016) هذه القيود الشاملة التي تغطي جميع سكان المنطقة بأنها «احتجاز جماعي كرهائن».

وفقًا للخريطة التي نشرتها OCHA، تؤثّر المستوطنات الإسرائيلية في هذه المنطقة على 40,000 فلسطيني بمفردها (OCHA، 2018) بين العقبات الـ111 المفروضة على السكان الفلسطينيين في المنطقة، هناك 20 نقطة تفتيش و41 طريقًا محجوبًا. في نهاية عام 2023 بلغ عدد نقاط التفتيش الدائمة والمؤقّتة 694 (CWRC، 2024b). اعتبارًا من عام 2024، بلغ عدد نقاط التفتيش العسكرية المؤقّتة والدائمة 840، وقد تمّ تسجيل أنّ أكثر من 140 منها أُنشئت بعد 7 أكتوبر (CWRC، 2024a).

يجب على الفلسطينيين الذين يعيشون في قطاع غزّة المرور عبر نقطة تفتيش بيت حانون (إيرز) التي تتطلّب إذنًا خاصًا من إدارة الاحتلال للانتقال إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة. لا يُسمح حتى للمرضى الذين يحتاجون إلى النقل للعلاج بالمرور عبر هذه البوابة. بالإضافة إلى ذلك، تُعتبر بوابات رفح وكرم أبو سالم بوابات ذات إمكانات تجارية عالية لغزّة. نظرًا للضغوط المفروضة على مصر، فإنّ عدد الشاحنات التجارية التي تمرّ عبر بوابة رفح على الجانب المصري قليل جدًا. وعلى الرغم من أنّ بوابة كرم أبو سالم هي البوابة التجارية الرئيسية لغزّة. فإنّ عدد الشاحنات المحمّلة التي تدخل غزّة من خلال هذه البوابات يكون أعلى مقارنة بعدد الشاحنات التي تغادر غزّة. تشير هذه الحالة إلى أنّ القيود الاقتصادية تركّزت على إمكانيات التصدير. بين عامي 2015 و2022 زاد عدد الشاحنات التي خرجت للتصدير -بسبب تأثير مصر-. بالإضافة إلى ذلك من المعروف أنّ السياج الذي يفصل الحدود في غزّة مقسم إلى مناطق تبلغ مساحتها 300 متر. وأنّ هذه المناطق تعتبر خطيرة. لذلك، فإنّ الأنشطة الزراعية في هذه المناطق أيضًا مُعيقة. هذا يُعتبر أحد الأمثلة التي توضّح تأثير الحصار في تقييد الحركة في المنطقة بشكل كامل.

يصل طول جدار الفصل الجاري بناؤه في الضفّة الغربية إلى 489 كيلومترًا، بينما يُخطط لأن يكون الطول النهائي للجدار 225 كيلومترًا (CWRC) ، (2024b. وقد بلغت المساحة الإجمالية المعزولة بفعل طول الجدار الحالي 295 كيلومترًا مربعًا (CWRC)، (2024b. ومن المعروف أنّه في عام 2024، يشكّل السكان الفلسطينيون في الضفّة الغربية حوالي 85% من إجمالي سكان المنطقة. واعتبارًا من 30 مارس 2023، تمّ تسجيل أنّ 31% من أراضي الضفّة الغربية تحت إدارة الاحتلال (CWRC، 2024). وتمنع المستوطنات والنقاط الاستيطانية المتقدّمة في المنطقة الفلسطينيين من الوصول إلى أكثر من 390 ألف دونم من ممتلكاتهم الخاصّة. ومع توسّع جدار الفصل، يبدو واضحًا اتباع سياسة تهدف إلى تضييق المجال على السكان في الضفّة الغربية كما هو الحال في قطاع غزّة.

وإلى جانب نقاط التفتيش التي أُنشئت بالارتباط مع «جدار الفصل»، توجد أيضًا المستوطنات، المواقع المتقدمة، الطرق الإلتفافية، القواعد العسكرية، المناطق العسكرية المغلقة، والمناطق التي أعلنتها إسرائيل كمحميات طبيعية. ووفقًا لهذا الجدول، فإنّ حوالي 40% من الضفّة الغربية أصبح الوصول إليها محدودًا جدًّا أو مغلقًا فعليًا أمام الفلسطينيين (World Bank، 2007).

علاوة على ذلك، يمرّ الجدار عبر أخصب الأراضي الزراعية الفلسطينية ممّا جعل عُشر هذه الأراضي غير قابلة للإستخدام وقطع مصادر المياه التي تصل إلى المزارعين (Al-Jazairi، 2010). ويُقال إنّ بناء الجدار سيؤدّي إلى قطع الوصول إلى مليون شجرة زيتون في المنطقة (Al-Jazairi، 2010). تركّز إدارة الاحتلال على الاعتداءات على الممتلكات الخاصّة بهدف تجريد الفلسطينيين من ممتلكاتهم ومنع أيّ فرص متبقية لهم في المنطقة. ومنذ

عام 2015، توسّعت مساحة الممتلكات الخاصّة التي استولت عليها إدارة الاحتلال في السنوات الأربعة الأخيرة. إنّ ازدياد مساحة الأراضي المصادرة قبل أحداث 7 أكتوبر يشير إلى تمهيد الأرضية لهذه الهجمات ممّا يجعله مسألة مهمة.

الإدارة الاحتلالية تفرض قيودًا وحظرًا يؤثّر على العديد من المجالات من الاقتصاد إلى الصحة، مما يحدّ من الإنتاج الاقتصادي ويعيق الوصول إلى الاحتياجات الأساسية. ووفقًا لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، فإنّ انقطاع الكهرباء المطبق على غزّة يحدث أيضًا في الضفّة الغربية. في ظلّ انتشار انقطاع الكهرباء والمياه وانعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء فلسطين، يواجه الفلسطينيون في قطاع غزّة تحدّيات جسيمة في الوصول إلى الرعاية الصحية. كما يُلاحظ انخفاض كميّة المياه التي تصل إلى الأسر في الضفّة الغربية وغزّة نتيجةً لهذه القيود والعوائق. وحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2020؛ فإنّ 46% من الأسر في غزّة تعاني من انقطاع المياه يوميًا، بينما تواجه 42.6% من الأسر إنقطاعًا للمياه أكثر من مرّة أسبوعيًا. أمّا في الضفّة الغربية، فإنّ 52.6% من الأسر لا تواجه انقطاع المياه، بينما يعاني 27.2% من الأسر من انقطاع المياه أكثر من مرّة أسبوعيًا.

يواجه الفلسطينيون صعوبات كبيرة في الوصول إلى احتياجاتهم اليومية بسبب الحصار.

مقياس الخبرة في انعدام الأمن الغذائي (Food Insecurity Experience Scale) هو مقياس أعدته منظمة الأغذية والزراعة (FAO) لتحديد الخبرة الغذائية للأفراد البالغين. وفقًا للدراسات التي أُجريت في فلسطين، تم تحديد نسبة انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد بين السكان بمتوسط قدره 26.3% في الأعوام 2014-2016، وأيضًا 26.3% في الأعوام 2017-2019. وفي عام 2020، أظهرت دراسة أجراها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن المعدل في فلسطين بلغ

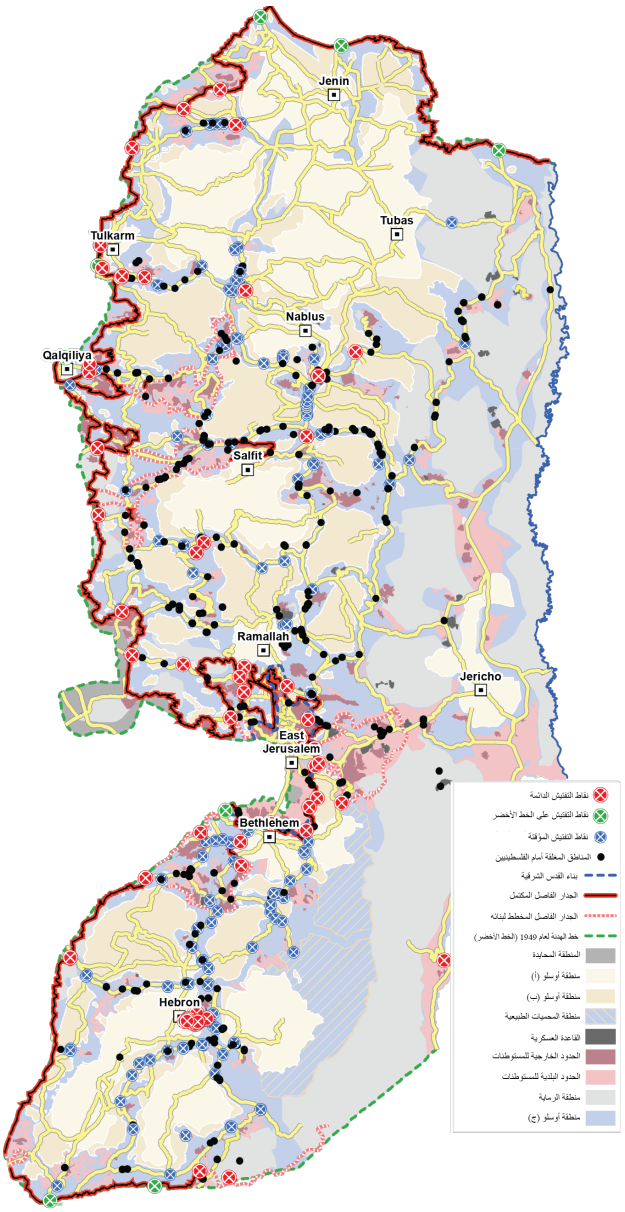

الخريطة 6.
قيود الحركة وعوائق الوصول داخل الضفة الغربية (2023)

37.9%. وقد اختلفت هذه النسبة حسب المناطق؛ حيث كانت نسبة تجربة انعدام الأمن الغذائي في غزّة 65.9%، بينما كانت في الضفّة الغربية 16.57%. في نفس العام، كانت نسبة انعدام الأمن الغذائي في المناطق الحضرية 39.9%، وفي المناطق الريفية 15.22%، وفي المخيمات 57.59%. بسبب التحديات في التدخل والعلاج خلال عملية العلاج، كانت نسبة الأسر التي لم يتمّكن فيها شخص واحد على الأقل من تلقي العلاج بسبب نقص الأدوية في فلسطين 8.5.

للربط مع الرسوم البيانية الواردة في هذا القسم

عنف المستوطنين

يتمّ الحفاظ على استمرار خطّة الاستعمار الإسرائيلي من خلال العنف المنهجي الذي يمارس ضدّ الفلسطينيين. كلما زاد عدد المستوطنات والمستوطنين والمواقع الاستعمارية، زادت مستويات العنف ضدّ الفلسطينيين. تقوم السلطات الإسرائيلية والمستوطنون بانتهاك كلّ من القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي. وفقًا للقانون الدولي تتحمل إسرائيل مسؤولية الحفاظ على النظام العام والأمن في الأراضي التي تحتلها وحماية السكان المدنيين (ICRC، 1949). وبالتالي، فإنّ إبعاد السكان المدنيين بشكل فرديّ أو جماعيّ محظور.

تقوم إسرائيل منذ سنوات بتوسيع عدد السكان المستوطنين في الأراضي التي تحتلها، متجاهلةً القانون الدولي، ممّا يؤدّي إلى تنفيذ سياسة ضم فعلي ضدّ الفلسطينيين. تدعم هذه السياسة عدد لا يُحصى من أشكال العنف التي تمارسها إدارة الاحتلال والمستوطنون الاستعماريون ضدّ الفلسطينيين. تشمل تقارير العديد من المنظّمات الدولية، مثل Amnesty وB'tselem، حالات العنف التي يمارسها المستوطنون الاستعماريون ضدّ الفلسطينيين. بالإضافة إلى ذلك يتمّ مشاركة بيانات متنوّعة تتعلّق بعمليات الاعتقال التي تنفذّها إسرائيل ضدّ المدنيين الفلسطينيين.

تحديد تقرير Amnesty أنّ إسرائيل انتهكت 12 نوعًا مختلفًا من القانون الإنساني وحقوق الإنسان، والتي هي محورية في القانون الدولي (2019، ص. 31-34). وكانت أولى هذه الانتهاكات هي انتهاك حق الفلسطينيين في الحياة. منذ عام 1948، تمّ تسجيل حجم الهجمات التي شنتها إسرائيل ضدّ المدنيين، بغضّ النظر عن وجود حرب أو عدمه. ووفقًا لبيانات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، بلغ عدد الفلسطينيين الذين قُتلوا على يد قوّات الاحتلال والمستوطنين بين عامي 2008 و2024 (باستثناء الوفيات الناتجة عن أحداث 7 أكتوبر) 7000 شخص.[1] ووفقًا لبيانات المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS)، فإنّ عدد المدنيين الذين قُتلوا على يد قوات الاحتلال منذ 7 أكتوبر تجاوز 40,000 شخص حتى أغسطس 2024.

ومن الحقائق أنّ حقوق الفلسطينيين في الحرية الشخصية والأمن، بالإضافة إلى حقوقهم في المساواة أمام القانون، تُنتهك بشكل متكرّر من قبل الإدارة الصهيونية. وفقًا لبيانات منظمة Yesh Din (2024)، التي تضمُ متطوعّين في مجال حقوق الإنسان، فإنّ الشرطة الإسرائيلية فشلت في 81% من ملفّات التحقيق المتعلّقة بالإسرائيليين الذين أضرّوا بالفلسطينيين وممتلكاتهم بين عامي 2005 و2023. بالإضافة إلى ذلك تمّ إغلاق 93.7% من التحقيقات المفتوحة في الضفّة الغربية دون تقديم لوائح إتّهام. يعرف المستوطنون الإسرائيليون أنّهم لن يواجهوا عقوبة كبيرة بسبب انتهاكاتهم، حيث تثبت المعطيات ذلك. إنّ إدارة الاحتلال الإسرائيلية تتجاهل الفلسطينيين الذين تقع على عاتقها مسؤولية حمايتهم أمام القانون. تقوم العديد من المنظّمات المحلية لحقوق الإنسان بمشاركة منشورات دورية لتوثيق هذه الحالة.[2]

إنّ حق الفلسطينيين في اللجوء إلى سبل قانونية فعّالة يعدّ واحدًا من الحقوق التي تُنتهك بشكل كبير. ووفقًا للسجلات، لم يتمّ اتخاذ أي إجراء بشأن الإسرائيليين الذين ألحقوا الضرر بالفلسطينيين في عام 2022، وفي عام 2023، لم يتقدّم 57.5% من الفلسطينيين الضحايا بشكوى ضدّ الإسرائيليين الذين أضرّوا بهم (Yesh Din،2024). إنّ النسبة الضئيلة (فقط 3%) من القضايا التي تمّ رفعها بشأن الهجمات الإيديولوجية لليهود بين

1 OCHA, Data on Casualties. الرابط: https://www.ochaopt.org/data/casualties

2 لمزيد من المعلومات، انظر: تقريرات Yesh Din, Law Enforcement on Israeli Civilians in the West Bank (Settler violence)؛ أبحاث Amnesty؛ منشورات B'tselem.

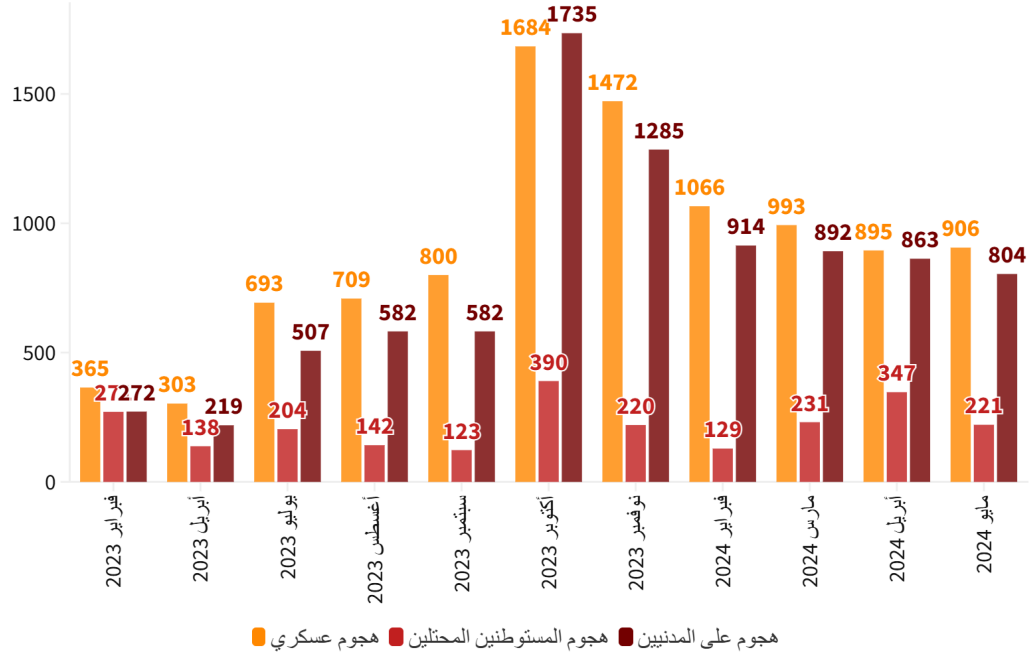

الرسم البياني 37. هجمات جنود الإدارة الاحتلالية، هجمات المستوطنين الاستعماريين وعدد المدنيين المتضررين من الهجمات (2023-2024)

المرجع: تم إنشاؤه من قبل الكاتب استنادًا إلى الرسوم البيانية لمركز CWRC.

الرابط: https://cwrc.ps/page-797-en.html

الملاحظة: تغطي هذه المعطيات منطقتي الضفة الغربية والقدس.

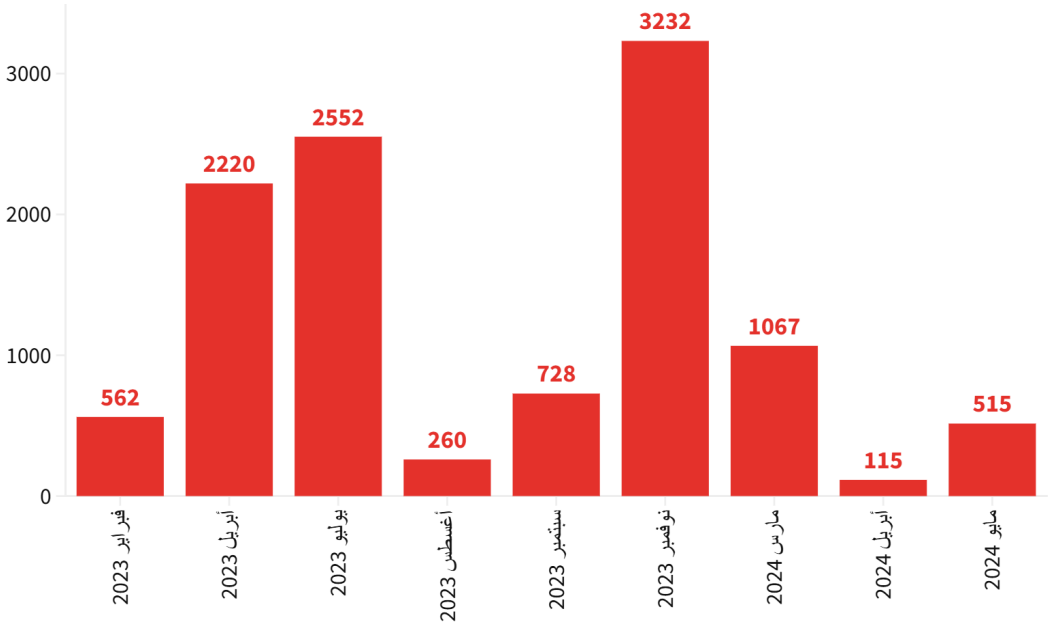

الرسم البياني 38. عدد الأشجار التي اقتلعها المحتلون في الضفة الغربية والقدس (2023-2024)

المرجع: تم إنشاؤه من قبل الكاتب استنادًا إلى الرسوم البيانية لمركز CWRC.

الرابط: https://cwrc.ps/page-797-en.html

الملاحظة: تغطي هذه المعطيات منطقتي الضفة الغربية والقدس.

عامي 2005 و2023 والتي انتهت بالإدانة تُظهر أنّ إدارة الاحتلال الإسرائيلية تعيق سبل الانتصاف القانوني للفلسطينيين.

علاوة على ذلك، فإنّ هذا السلوك الذي يعتبر تجمّع الفلسطينيين خطيرٌ، تمّ تأصيله على أرضية «قانونية» من خلال الأمر العسكري المعروف بالأمر 101 بشأن حظر التحريض وأعمال الدعاية المعادية (Btselem، 2011). وفقًا للأمر، يُعتبر تجمّع عشرة فلسطينيين أو أكثر «عملًا قد يُفهم لأغراض سياسية» مما يجعله يشكل خطرًا وبالتالي يتمّ حظره. عدم وجود تعريف واضح لمصطلح «الأغراض السياسية» في القرار يسمح للإدارة الاحتلالية بإعاقة حرّية التعبير للفلسطينيين وحقّهم في الاحتجاج أو الاجتماع لأي سبب، مما يؤدّي إلى تجاهل حقوق الإنسان الأساسية بموجب أمر عسكري.

بحسب تقرير منظّمة العفو الدولية (2022، ص. 13)، تمّ اعتبار أكثر من 400 منظمة فلسطينية للمساعدات والتضامن، والتي كانت تقوم بتقارير حقوق الإنسان وتوفير المساعدات المتعلّقة بالخدمات الطبية والشرعية في فلسطين، غير قانونية من قبل إسرائيل دون مبرّر مشروع. فيما يتعلّق بتقييد حرية الحركة، يُعتبر حق الفلسطينيين في الوصول إلى الرعاية الصحية أيضًا من الحقوق الإنسانية التي تم انتهاكها. الخدمات الصحية المقدمة للفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي الفلسطينية المحتلة مقيّدة للغاية (Amnesty، 2022). يتعين على المرضى في قطاع غزّة الحصول على إذن من الإدارة الإسرائيلية للخروج من غزّة لغرض العلاج، وحتى للحصول على الأدوية (WHO، 2020). ومن المعروف أنّه لا يلزم الحصول على إذن إسرائيلي للفلسطينيين الذين يعتزمون الانتقال إلى الجانب المصري، إذ يكفي الحصول على إذن من الحكومة المصرية. ومع ذلك، تقدم مصر هذه الإمكانية بشكل محدود للغاية لسكان غزّة.

عندما نأخذ في الاعتبار أنّ الإسرائيليين الذين يعيشون في إسرائيل لا يواجهون انتهاكات حقوق الإنسان المذكورة، يتضح حجم انتهاكات حقوق الفلسطينيين. إنّ الإدارة الإسرائيلية، التي تعتبر نظامًا عنصريًا (Amnesty، 2022)، تنتهك حقوق الفلسطينيين الإنسانية فقط في قطاع غزّة المحاصر والأراضي المحتلة. تمارس إسرائيل تمييزًا منهجيًا ضدّ الفلسطينيين (Amnesty، 2022). بالإضافة إلى جميع هذه الانتهاكات، تُظهر السياسة الاستيطانية التي تشجعها الحكومة الإسرائيلية في بعض المناطق وتغض الطرف عنها في مناطق أخرى، أنّ حقوق الفلسطينيين في مبدأ المساواة وحرمة التمييز قد تمّ انتهاكها أيضًا. ومن بين الانتهاكات الأخرى الناجمة عن هذه السياسة الاستيطانية؛ انتهاك حق الفلسطينيين في السكن اللائق والإنساني. إنّ «الاستيطان» بحدّ ذاته ينتهك حق الفلسطينيين في السكن.

وعلاوة على ذلك، تشير إعلان الأمم المتحدة حول اتفاقية جنيف الرابعة (2001) إلى أنّ المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في فلسطين تنتهك القانون الدولي الإنساني، وتؤكد مرة أخرى عدم شرعية المستوطنات. بالإضافة إلى ذلك، وفقًا لاتفاقية جنيف الرابعة التي تستند إليها هذه الإعلانات، يُحظر على القوة المحتلة إجبار الناس في الأراضي المحتلة على الهجرة/التهجير (ICRC، 1949). ومع ذلك، تقوم الإدارة الإسرائيلية بإصدار قرارات هدم بحجج متنوعة لإخراج الفلسطينيين من منازلهم. وكوسيلة أخرى تقوم بإلحاق الضرر بالبنية التحتية في المنطقة -مثل الكهرباء والمياه- ممّا يمنع الناس من الوصول إلى إحتياجاتهم الأساسية ويشكل ضغطًا على الفلسطينيين لترك منازلهم. إذا تمّ إنشاء مستوطنات ومواقع استيطانية في منطقة ما، فإنّ العنف ضدّ السكان المدنيين يزداد من قبل المستوطنين والجيش الإسرائيلي؛ بل إنّ منازل الفلسطينيين تتعرّض للاقتحام ويتمّ «مصادرتها» من قبلهم.[3] بالإضافة إلى قرارات الهدم، يتمّ إجبار مجتمع يعيش في المنطقة على النزوح إلى أماكن أخرى من خلال قرارات الإخلاء الصادرة لبعض المناطق. ومن الأمثلة على ذلك العنف الاستعماري الموجّه ضدّ المجتمعات البدوية الفلسطينية في المناطق الريفية بالإضافة إلى القرارات التي اتّخذتها إدارة الاحتلال

3 انظر وكالة الأناضول: مستوطنون يهود يستولون على منزل عائلة فلسطينية في القدس، 05.03.2019 :الرابط.https://www.aa.com.tr/tr/dunya/yahudi-yerlesimciler-kuduste-filistinli-ailenin-evine-el-koydu/1409933

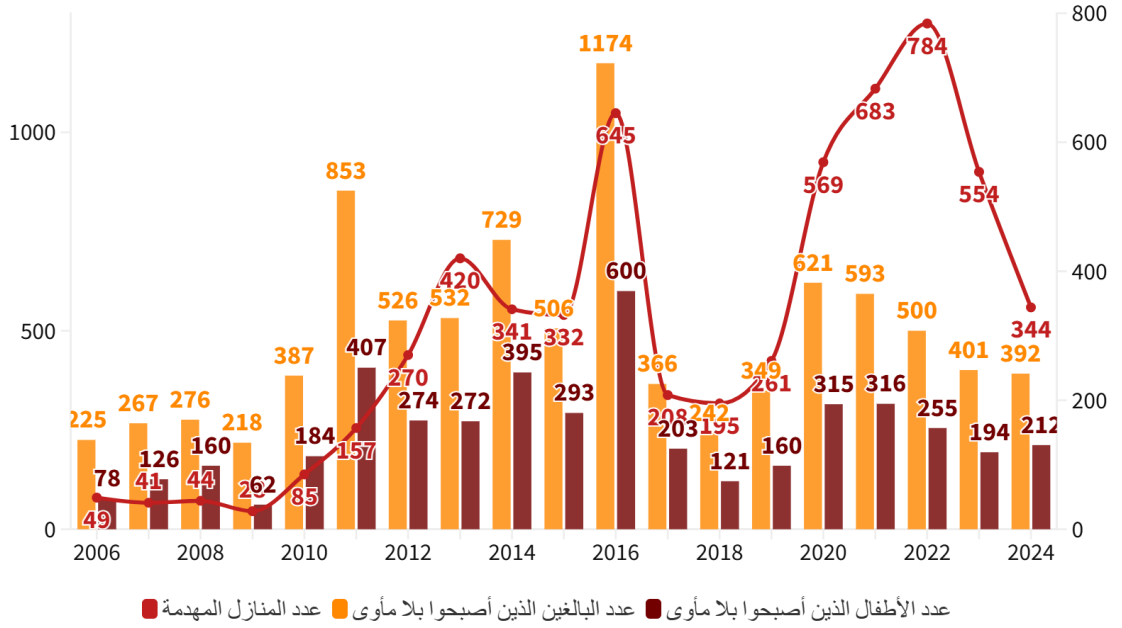

الرسم البياني 39. عمليات هدم المنازل التي نفذتها إسرائيل بحجة أنها غير قانونية (2006-2024)

المرجع: B'tselem, House Demolitions Database: Demolition on the pretext of unlawful construction, 2023.

ملاحظة: تغطي هذه المعطيات مناطق الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة.

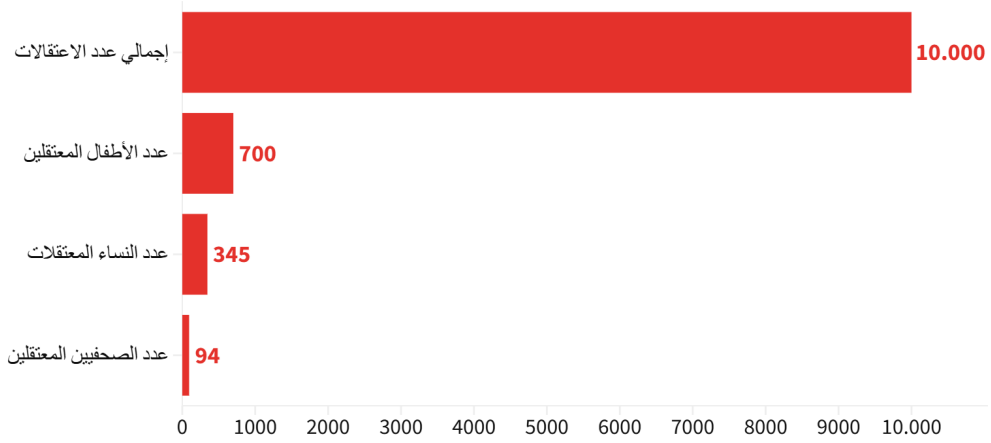

الرسم البياني 40. الاعتقالات التي قامت بها إسرائيل (7 أكتوبر 2023 - 12 أغسطس 2024)

المرجع: Palestine Commision of Detainees and Ex-Detainees Affairs

معلومات موجزة حول حملات الاعتقال التي جرت في الضفة الغربية منذ بداية الإبادة الجماعية.

لتهجير المجتمعات البدوية.

يُعتبر البدو الفلسطينيون مجتمعات رحل تعيش في المناطق الريفية من الضفّة الغربية وتعمل في الزراعة وتربية الحيوانات. قبل تأسيس إسرائيل، كانت هذه المجتمعات تشكل 25% من سكان المنطقة، وفي ظلّ إدارة إسرائيل تشكل 10% من الأقلّية الفلسطينية العربية في إسرائيل (Abu Saad، 2005). في المناطق الخاضعة للاحتلال، تعرّضت المجتمعات البدوية للقيود في العديد من الجوانب، من إنتاجها إلى حرّيتها في الحركة، وتمّ تهجيرها بالقوة. وهذه الحالة التي تُعتبر مثالًا آخر على الضمّ الفعلي، أدّت إلى إنشاء تعاونيات زراعية للمستوطنين تُعرف باسم موشاف وكيبوتز، مستفيدة من السياسات الاستعمارية (Abu Saad، 2005، ص. 122). ويشير أبو سعد (2005) إلى أنّ هذه المجتمعات كانت ترغب في العودة إلى أراضيها في أوائل الألفية وطرقوا السبل القانونية لذلك. ومع ذلك،فإنّ سياسة تهويد المنطقة جعلت ذلك مستحيلاً، وزاد الضغط على المجتمعات البدوية بسبب تزايد تركيز المستوطنات اليهودية في المناطق الريفية في العقد الأول من الألفية.

أجرت منظمة (OCHA) في عام 2017 دراسة حول ملف المجتمعات البدوية، حيث تمّ الإشارة إلى أنّ 46 مجتمعًا بدويًا كان معرضًا للتهجير القسري.[4] بين عامي 2009 و2017، حدثت 114 حالة هدم في أماكن إقامة المجتمعات البدوية، نتيجة هجمات المستوطنين وقوات الاحتلال، حيث تمّ هدم 668 مبنى. ونتيجة لهذه الهدم تمّ تهجير 1538 شخصًا وأصبح 73% من سكان البدو (5975 شخصًا) الذين يبلغ عددهم 8174 شخصًا لاجئين. بسبب هجمات المستوطنين والهدم الذي تقوم به الإدارة الصهيونية تحت ذرائع مختلفة، يُضطر الفلسطينيون إلى أن يصبحوا نازحين داخليًا ويعيشون كلاجئين في وطنهم. ووفقًا لبيانات مركز CWRC ومنظمات حقوق الإنسان الأخرى، تمّ تسجيل تهجير 23 مجتمعًا بدويًا في المناطق الريفية من الضفّة الغربية من قبل الميليشيات المنبثقة عن المستوطنات الاستعمارية في الفترة ما بين 2022 و2023 (Shaa'ban، 2023). بعد 7 أكتوبر. وبسبب زيادة الضغوط والعنف في المناطق التي تتواجد فيها المستوطنات، تمّ تهجير 40 مجتمعًا بدويًا من أماكنهم قسراً اعتبارًا من أغسطس 2024.[5] منذ 7 أكتوبر وقعت 7611 هجومًا في مناطق مختلفة من الضفّة الغربية والقدس؛ منها 6277 هجومًا عسكريًا و334 هجومًا من المستوطنين. وقد أسفرت هذه الهجمات عن مقتل 7 فلسطينيين نتيجة إطلاق النار من قبل المستوطنين الاستعماريين.

إنّ هذه الحالة، التي تمثل أيضًا مثالًا على جهود إدارة الاحتلال للاستيلاء على الإنتاج المحلي، تشير إلى انتهاك حقوق الفلسطينيين في العمل. وقد وثقت تقارير دولية متنوعة هجمات على الأراضي الزراعية للفلاحين ومناطق التجارة للمنتجين. منذ عام 2015، عند فحص أهداف هجمات المستوطنين، يظهر أنّ معظم الهجمات كانت على الممتلكات الخاصّة للفلسطينيين. بينما تأتي الهجمات على المدنيين في المرتبة الثانية، فإن الهجمات على الأراضي الزراعية تأتي في المرتبة الثالثة. وتشكل نسبة كبيرة من الهجمات على الأراضي الزراعية هجمات تحدث في وقت الحصاد. بالإضافة إلى هذه الهجمات على الأراضي الزراعية والمزارعين، فإن الهجمات المباشرة التي تشنها المستوطنات الاستعمارية على الأشجار، التي يشكل زيتونها نسبة كبيرة، تثير القلق أيضًا. ومن المعروف أنه منذ عام 1967 تم اقتلاع أو إحراق عشرات الآلاف من أشجار الزيتون من قبل إدارة الاحتلال والمستوطنين الإسرائيليين.

تشكل الهجمات على الأشجار خسائر كبيرة في مصدر رزق المنتجين الفلسطينيين. ووفقًا للاعتداءات على

4 OCHA, 46 Bedouin Communities at Risk of Forcible Transfer in the Central West Bank: A Vulnerability Profile, 2017 الوصول: https://www.ochaopt.org/page/46-bedouin-communities-risk-forcible-transfer-central-west-bank-vulnerability-profile.

5 وكالة الأناضول، فلسطين: عدد التجمعات البدوية المهجرة في الضفّة الغربية يصل إلى 40 تجمعًا بدويًا مهجرًا، 2024 : :الرابط

https://www.aa.com.tr/tr/dunya/filistin-bati-seriada-yerinden-edilen-bedevi-topluluklarin-sayisi-40a-ulasti/3307160

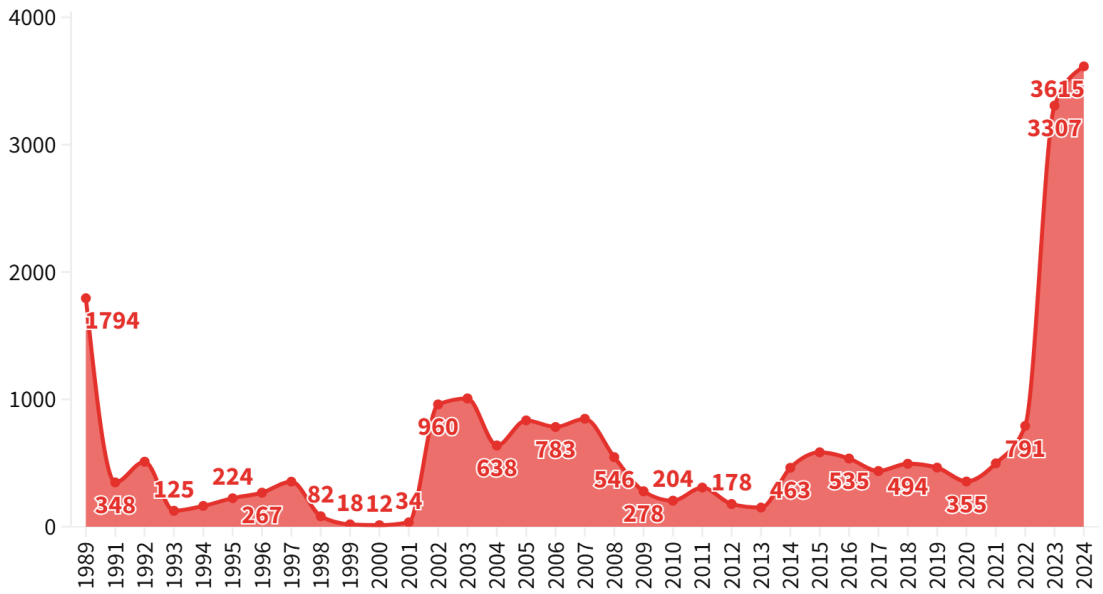

الرسم البياني 41. الاعتقالات الإدارية التي قامت بها إسرائيل (1989-2024)

المرجع: B'tselem, Statistics on Administrative Detention in the Occupied Territories .

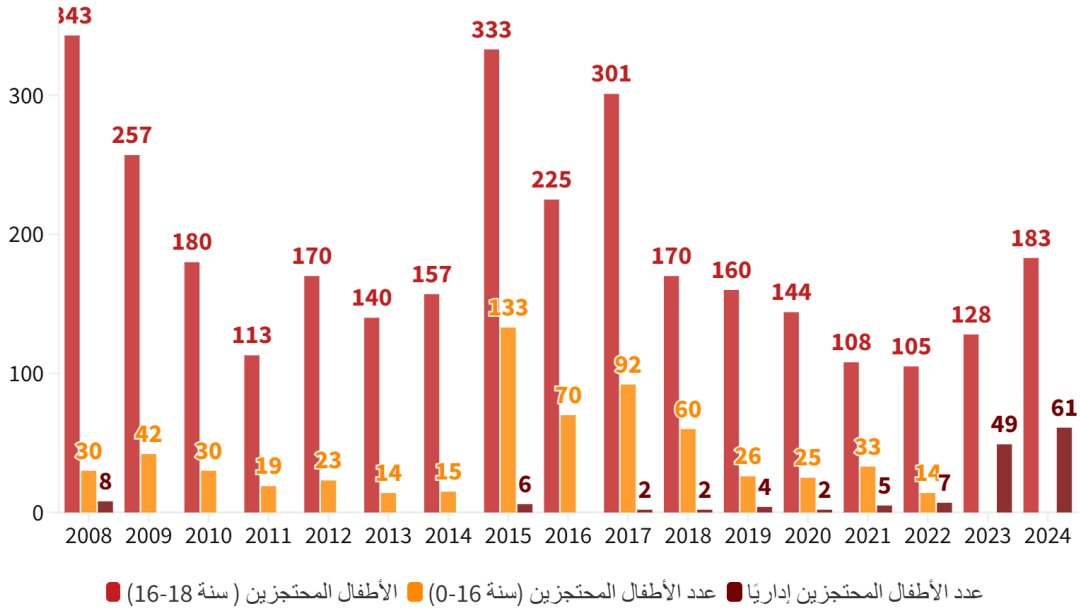

الرسم البياني 42. أعداد الأطفال المحتجزين والمحتجزين إداريًا (2008-2024)

المرجع: B'tselem, Statistics on Palestinian Minors in Israeli Custody.

الأراضي الزراعية في الضفّة الغربية، تعرض أكثر من 2000 شجرة للضرر خلال شهرين فقط في عام 2018، وتبين أنّ المنتجين الذين تعرّضت أشجارهم للضرر تكبدوا خسائر تزيد عن 100.000 دولار (B'tselem، 2018). وفي عام 2023، بلغ عدد الأشجار التي تم اقتلاعها/إلحاق الضرر بها بواسطة ميليشيات الاستعمار 21.731 شجرة (CWRC، 2024b). وفي النصف الأول من عام 2024، تم تسجيل عدد الأشجار المقتلعة 9957 شجرة. و4097 من هذه الأشجار كانت من أشجار الزيتون. حيث أصبحت هذه الهجمات التي تمثّل عادة على يد المستوطنين. لا تتّخذ قوات الأمن التابعة للإدارة الصهيونية أي تدابير لوقفها بل في كثير من الأحيان تتجاهلها بل تشارك فيها بنفسها. حتى عندما يتقدّم المنتجون الفلسطينيون بشكاوى بشأن ذلك فإنّ هذه الشكاوى لا تصل إلى المحكمة. وفي الضفّة الغربية لم تتجاوز أيّ من الشكاوى المسجلة بين عامي 2005 و2009 التحقيقات الشرطية ولم يتمّ إعداد أيّ لائحة اتهام بشأن الشكاوى (Yesh Din، 2009).

الاعتقالات هي إحدى وسائل العنف التي تستخدمها قوات الاحتلال. إنّ الاعتقالات الإدارية التي تعني الاعتقال دون توجيه تهم أو محاكمة هي من أدوات العنف النفسي والجسدي التي يستخدمها النظام الصهيوني منذ سنوات عديدة ضدّ الآلاف من الفلسطينيين. وبينما تدّعي إسرائيل أنّ هذه الاعتقالات تتم لدواعٍ أمنية، أفادت Amnesty بأنّ هناك أدلة على استخدام الاعتقال الإداري كوسيلة اعتقال سياسي واعتباره أداة تصنيف تفتح المجال للاعتقالات التعسفية بحق الفلسطينيين (2012، ص. 11). تُعتبر هذه الاعتقالات الإدارية التي قد تستمر لعدة أشهر أو حتى سنوات من دون توفير أيذ مساحة للفلسطينيين للدفاع عن أنفسهم ودون تقديم محامٍ لهم وحتى دون إبلاغهم بسبب اعتقالهم. يمكن تجديد الاعتقال الإداري بشكل مستمر ولا يتمّ توفير معلومات حول متى سيتمّ الإفراج عن الأشخاص المحتجزين إداريًا (Amnesty، 2012، ص. 12 & B'tselem). تُشارك B'tselem في منشوراتها المتعلّقة بالاعتقال الإداري أخبارًا عن وجود أشخاص لم يُسمح لهم بالزيارة من قبل عائلاتهم لسنوات وأيضًا عن اعتقال الأطفال في السجون وعن إطلاق سراح الأسرى الذين يُعاد اعتقالهم إداريًا بعد إطلاق سراحهم من السجن.[6]

بناءً على بيانات بتسيلم «الاحتجاز الإداري» الصادرة بتاريخ 23 يونيو 2024، تم إجراء أكثر من 22 ألف احتجاز إداري في الضفّة الغربية والقدس منذ عام 1989. يُلاحظ أنّ عدد الاحتجازات الإدارية كان مرتفعًا خلال فترات الانتفاضة الأولى والثانية. كان عام 2023 الذي شهد أحداث 7 أكتوبر هو العام الذي تمّ فيه إجراء أكبر عدد من الاحتجازات الإدارية حيث تجاوز عدد الاحتجازات في النصف الأول من عام 2024 العدد المسجّل في عام 2023. تُجرى الاحتجازات الإدارية عادةً لمدة تصل إلى 6 أشهر، ولكن يتمّ تمديدها على الأقل مرة واحدة. في عام 2023 زادت فترات الاحتجاز الإداري مقارنة بالسنوات السابقة بينما تم تمديد جزء كبير من الاحتجازات الإدارية في عام 2024 لتصل إلى فترات تتراوح بين 6 و12 شهرًا.

تقوم سلطات الاحتلال باحتجاز الأطفال وليس البالغين فقط. تشير المعطيات إلى أنّ أكبر عدد من المحتجزين هم من الأطفال في الفئة العمرية 16-18 عامًا كما لوحظ أيضًا احتجاز أطفال دون السادسة عشرة. يتمّ تطبيق الاحتجاز الإداري على الأطفال مما يثير القلق، حيث يتمّ احتجاز هؤلاء الأطفال مرّة أخرى في المستقبل دون أيّ أسباب محددة. تمّ توثيق الانتهاكات والتعذيب الذي يتعرّض له الأسرى الفلسطينيون في جميع مراحل الاحتجاز بناءً على المقابلات مع الأسرى السابقين في تقرير أعدّته منظّمة Amnesty (2012، ص. 21-37). بالإضافة إلى ذلك، تُستخدم الاعتقالات كأداة للتهجير القسري حيث يتمّ عرض عرض على المحتجزين بأنّ قبولهم مغادرة الأراضي الفلسطينية سيؤدّي إلى إنهاء احتجازهم (Amnesty، 2012، ص. 35-37).

ووفقًا للبيانات الأخيرة التي شاركتها لجنة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينيين وصل عدد الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية إلى 10,000، حيث

6 للمزيد، انظر: B'tselem Updates.: https://www.btselem.org/ota/131/all.

تمّ الإبلاغ عن وجود 700 معتقل من الأطفال و345 معتقلة من النساء. بعد 7 أكتوبر، لوحظت زيادة في عدد الصحفيين المعتقلين حيث بلغ عدد الصحفيين الذين تم اعتقالهم 94، بينما لا يزال 53 منهم رهن الاحتجاز. ترفض القوّات الإسرائيلية تقديم معلومات حول الاعتقالات التي حدثت في قطاع غزّة بسبب رغبتها في إخفاء حالات «الاختفاء» التي تحدث بعد الاعتقالات واستمرار التعذيب. لذا فإنّ هذه المعطيات لا تشمل الاعتقالات في منطقة غزّة. وتشير التقديرات التي قدّمتها اللجنة إلى أنّ عدد المعتقلين من غزّة باستثناء أولئك المعتقلين في الضفّة الغربية لا يقلّ عن 4,000. يتعرّض الفلسطينيون منذ عقود لكلّ شكل جديد من أشكال العنف من قبل سلطات الاحتلال والمستوطنين في كل يوم يستيقظون فيه. تُنتهك العديد من حقوقهم الإنسانية، بدءًا من حقّ العمل وحقّ الدفاع عن النفس، إلى حقّ السكن وحقّ الحرّية الفكرية وحتى حق الحياة في العديد من الحالات من قبل الحكومة الإسرائيلية. عند دراسة بيانات العنف في فترات سنوية وشهرية، يتّضح أنّ العدوان الحالي قد زاد منذ عام 2022. إنّ تغيير حجم أعمال العنف في المناطق خارج قطاع غزّة بعد أحداث 7 أكتوبر يشير إلى أن 7 أكتوبر قد تمّ استخدامه كذريعة.

للربط مع الرسوم البيانية الواردة في هذا القسم

فلسطينيون في الشتات

تشير النكبة التي تعني «الكارثة الكبرى» إلى عملية التهجير القسري التي تعرض لها الفلسطينيون على يد الحكومة الصهيونية والجماعات التابعة للمستوطنين اليهود التي أُعلنت رسمياً في عام 1948. بعد تأسيس الدولة المحتلة ازدادت أعمال العنف ضدّ الشعب الفلسطيني وتمّ تهجير الفلسطينيين بشكل جماعي اعتباراً من 15 مايو 1948. خلال هذه العملية، تمّ تهجير ما يقرب من مليون فلسطيني من أراضيهم التي وُلِدوا فيها وعاشوا فيها، مما أدى إلى أن يصبح حوالي 80% من السكان لاجئين. تعتبر نكبة 1948 نقطة انطلاق لقضية الفلسطينيين في الشتات، أي قضية اللاجئين الفلسطينيين.

تأسّست وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في عام 1950 كجزء من المنظمة الأممية، بهدف المساهمة في حلّ قضية اللاجئين الفلسطينيين. لقد تغيرت المناطق التي تركز فيها اللاجئون الفلسطينيون على مرّ السنين تبعاً لتطورات النزاعات. وقامت الأونروا بإنشاء مخيّمات للاجئين في مواقع مختلفة بناءً على هذه التغيرات. بدأت الشتات الفلسطيني في التشكّل نتيجة هجرة الفلسطينيين المهجرين من النكبة إلى المناطق داخل فلسطين وأقرب البلدان العربية. ولا يزال اللاجئون الذين تم تهجيرهم من أماكنهم في عام 1948 يتنقلون كنازحين داخلياً في الضفّة الغربية وقطاع غزّة. بعد النكبة، كانت لبنان هي الدولة العربية التي شهدت أعلى كثافة من اللاجئين الفلسطينيين، بينما يُعرف أنّ اللاجئين انتقلوا إلى الأردن في السنوات التالية نتيجة للهجمات الإسرائيلية على المنطقة. وبسبب تنوع وجهات الهجرة لأسباب اجتماعية واقتصادية مختلفة، انتشر الشتات الفلسطيني في جميع أنحاء العالم.

ووفقًا لسجلات الأونروا، كان هناك 750,000 لاجئ فلسطيني مسجل في عام 1950 بينما وصل هذا العدد في عام 2023 إلى 5.9 مليون شخص. وبحسب بيانات عام 2024، فإنّ عدد الفلسطينيين في جميع أنحاء العالم يصل إلى 14.8 مليون شخص. يشكّل الفلسطينيون الذين يعيشون في الضفّة الغربية وقطاع غزّة 37.8% من هذه النسبة. بينما يشّكل غالبية الفلسطينيين أي 6.3 مليون شخص، أولئك الذين يعيشون في البلدان العربية. ومعروف أنّ عدد اللاجئين المسجلين لدى الأونروا يبلغ 5.9 مليون، لذا فإنّ جزءًا كبيرًا من سكّان الدول العربية هم لاجئون يعيشون في مخيّمات اللاجئين. بينما يبلغ عدد الفلسطينيين الذين يعيشون في دول أجنبية فقط 1.1 مليون شخص مما يمثل 7.5% من إجمالي عدد الفلسطينيين.

يشكّل 1.5 مليون لاجئ فلسطيني الذين يمثلون ثلث اللاجئين الفلسطينيين المسجلين، يعيشون في 58 مخيم للاجئين في الأردن ولبنان وسوريا وقطاع غزّة والضفّة الغربية. تقوم الحكومة الصهيونية أحياناً بشنّ هجمات على هذه المخيّمات. تشير هذه الحالة إلى أنّ حكومة الاحتلال تمتلك دافعاً للقضاء على الفلسطينيين بشكل عام وليس فقط على الفلسطينيين في المنطقة.

يُعرف الفلسطينيون بتمسّكهم بأرضهم ولا يميلون إلى مغادرتها إلّا إذا أُجبروا على ذلك. ومع ذلك، يُعرف أنّ الفلسطينيين قد هاجروا لأسباب مثل التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية وانعدام الفرص وكذلك لتوفير الدعم في مواجهة أي ظروف سلبية محتملة. ووفقًا للاستطلاع أجرته الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS) في عام 2010، يُشار إلى أنّ 6.7% من الأسر الفلسطينية لديها عضو واحد على الأقل مهاجر. ويمكن القول إنّ هذا المعدل قد شهد زيادة كبيرة بسبب تصاعد الصراعات بعد عام 2010. ووفقًا للبيانات، فإنّ 59%-15 فقط من الفلسطينيين الذين تتراوح أعمارهم بين 13.3 و عامًا يرغبون في الهجرة وذلك لأسباب غير طوعية في الغالب (UNFPA، 2017، ص. 85). ومع ذلك، فإنّ حكومة الاحتلال لديها طرق متعددة «لتشجيع» الفلسطينيين على الهجرة بشكل فردي. ومن الأمثلة البارزة التي سجلتها منظمة العفو الدولية في عام 2012، العروض المقدمة للفلسطينيين المحتجزين قيد الاعتقال الإداري - أي الاعتقال التعسفي - بالإفراج عنهم من السجن مقابل

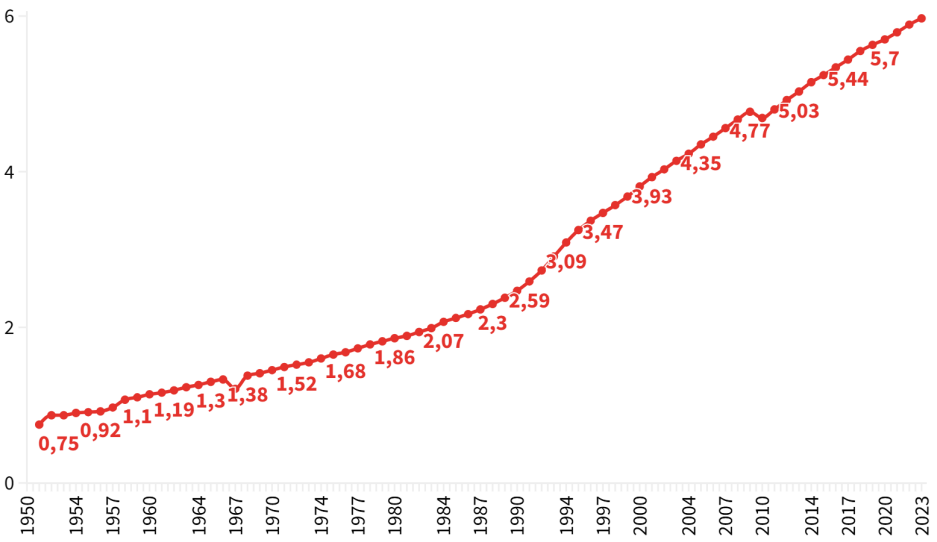

الرسم البياني 45. المشردون الفلسطينيون المسجلون حسب سجلات UNRWA (مليون شخص، 1951-2023)

المرجع:
UNHCR, Refugee Data Finder

الرابط:
https://www.unhcr.org/refugee-statistics/download/?url=jb4QZY.

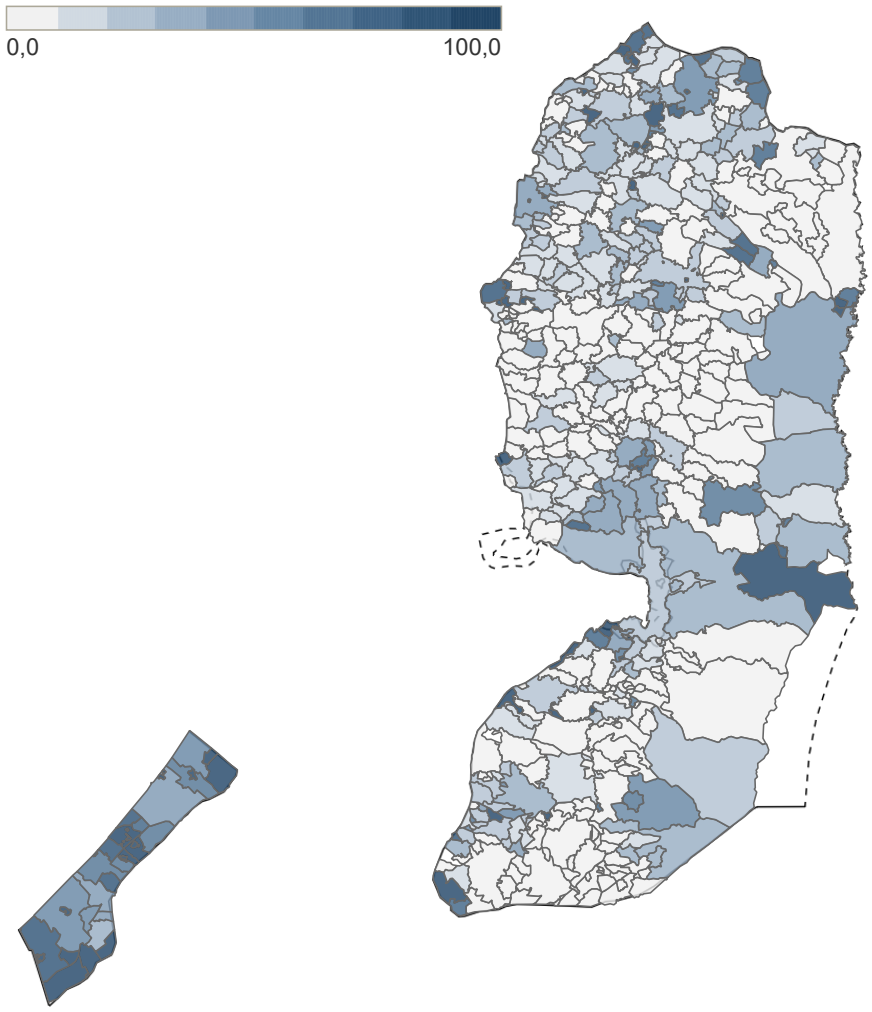

الخريطة 7. توزيع اللاجئين داخل فلسطين حسب المناطق (2017)

المرجع:
PCBS, One Indicator Map, Population Census 2017.

مغادرتهم لفلسطين. ورغم عدم رغبة الفلسطينيين في مغادرة بلادهم، إلا أنّ بعضهم قبلوا هذا العرض من أجل إعالة أسرهم.

عند دراسة حركات الهجرة للفلسطينيين في الشتات، يتّضح أنّ غالبية الفلسطينيين المهاجرين ينتمون إلى الذين تمّ تهجيرهم عام 1948، بينما تتكون المجموعة الأخرى من اللاجئين الفلسطينيين الذين تمّ تهجيرهم قسراً ويعيشون في الأردن (PCBS، 2024a). تعتبر هذه الهجرات الجماعية نتيجة لسياسة إسرائيل في تهجير الفلسطينيين قسراً. وتُظهر التقارير المستندة إلى المقابلات مع الفلسطينيين أنّ العديد منهم يرغبون في العودة إلى فلسطين. ومن المعروف أنّ الفلسطينيين الذين لا يعيشون على أراضيهم يمتلكون قصصاً ترتبط بنكبة عام 1948. وبالتالي، فإنّ رغبة الفلسطينيين في الشتات بالعودة إلى وطنهم هي أيضاً أساس لحقوقهم الإنسانية وفقاً للقانون الدولي الخاصّ باللاجئين.

ووفقًا لقانون اللاجئين الدولي، يحقّ للاجئين العودة المطلقة إلى أراضيهم التي ولدوا فيها (Boling، 2001). ويقرّ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 الصادر عقب حرب 1948 العربية الإسرائيلية بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أراضيهم وفقاً للقانون الدولي، كما يوضح أنّ الجهة المسؤولة ملزمة بتعويض الفلسطينيين عن الأضرار التي لحقت بهم. استولت حكومة الاحتلال على أراضي الفلسطينيين الذين اضطروا للرحيل في نكبة عام 1948، ومنعت اللاجئين الفلسطينيين من العودة إلى أراضيهم حتى يومنا هذا في انتهاك للقانون (Aral، 2019، ص. 94). يُقال إنّ حقوق الفلسطينيين في الشتات لم تُدافع عنها ولم تُحفظ في أيّ من الاجتماعات التي عقدها ممثّلو الفلسطينيين مع السلطات الإسرائيلية؛ بل وتمّ تقديم تنازلات في هذا الصدد (Aral، 2019، ص. 97). وقد أسفرت مفاوضات أوسلو التي كانت أساسًا لتقسيم الإدارة في فلسطين عن فشل فيما يتعلّق بالفلسطينيين في الشتات كما هو الحال في العديد من القضايا الأخرى. ومع ذلك، لا تزال قضية الفلسطينيين في الشتات تشكل حلقة أخرى في سلسلة انتهاكات حكومة الاحتلال للقانون الدولي.

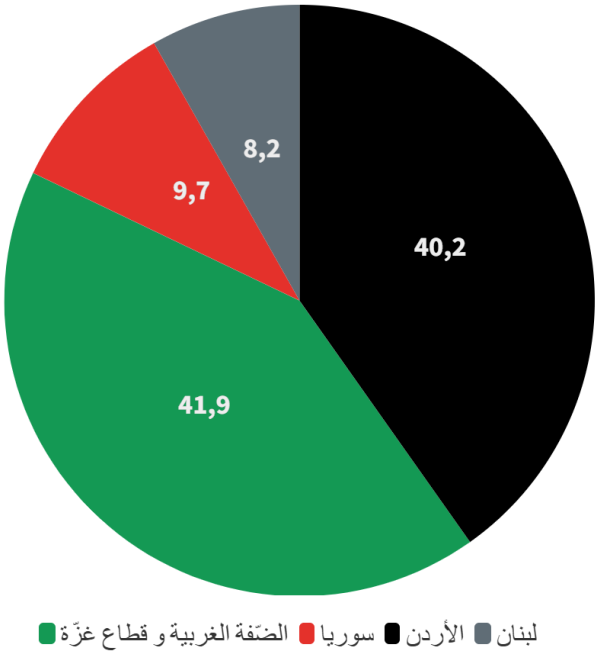

الرسم البياني 43. توزيع اللاجئين الفلسطينيين حسب المكان الذي يعيشون فيه وفقًا لسجلات(2022)، UNRWA %

لمرجع:UNRWA, Registered Population Dashboard

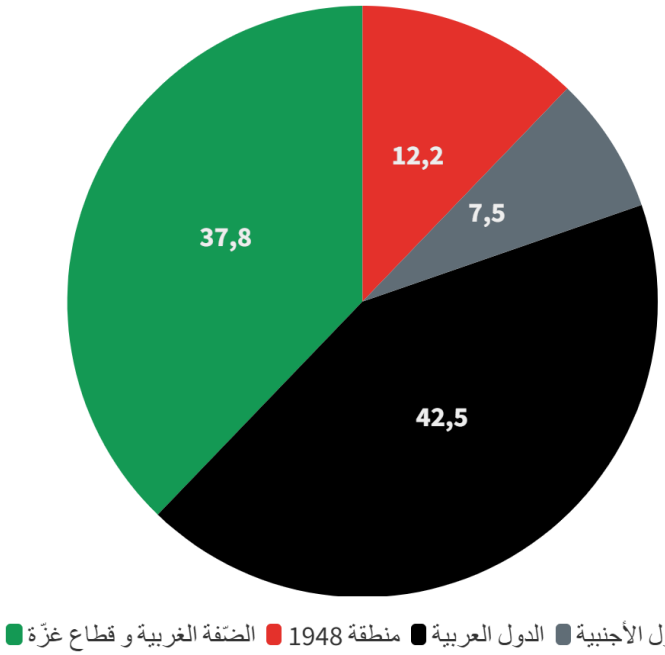

الرسم البياني 44. توزيع إجمالي عدد السكان الفلسطينيين في جميع أنحاء العالم (%، 2024)

المرجع: 2024/07/PCBS, the Conditions of the Palestinian Population on the Occasion of the World Population Day, 11.

منذ 7 أكتوبر

يستمرّ الاحتلال الإسرائيلي في ممارسة الإبادة الجماعية ضدّ سكان غزّة منذ عام. ونتيجة لهجمات الاحتلال، ودعت كل أسرة تقريبًا شهيدًا على الأقلّ بينما تركت العديد من المنازل أطفالًا يتامى وآباء وأمّهات يودعون أبناءهم. الفلسطينيون الذين يمتلكون قصص حياة ثمينة وفريدة ليسوا مجرّد أرقام. المعطيات المقدّمة هنا هي سجل يوثق حقيقة الإبادة الجماعية التي يمارسها الاحتلال والتي لا يمكن إنكارها. تُظهر هذه المعطيات المتعلّقة بالهجمات أنّ الهجمات التي بدأت بعد 7 أكتوبر تُعد بمثابة مناورة تهدف إلى إكمال خطة الاحتلال.

بعد إعلان حالة الطوارئ والحرب من قبل قوّات الاحتلال، أدّت الزيادة في عدد المستوطنات التابعة للميليشيات الاحتلالية منذ 7 أكتوبر وكذلك تقنين الوحدات الموجودة وتقديم مقترحات بشأن 13,730 منها إلى تسهيل حركة الميليشيات (Shaa'ban، 2023). في التصريحات التي صدرت عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS)، تمّ الإشارة إلى أنّ مؤشرات الهجمات تتجاوز بكثير ما حدث في نكبة 1948. قبل 7 أكتوبر، كان يعيش في قطاع غزّة 2.2 مليون شخص وكان 66% من هذا العدد من الفلسطينيين الذين تّم تهجيرهم في نكبة 1948.

تتكوّن فئة الأطفال الذين يعيشون في قطاع غزّة في منتصف عام 2023 من 1,046,040 طفل. بين 7 أكتوبر 2023 وأغسطس 2024، تمّ قتل 16,365 طفلاً على يد قوّات الاحتلال. اعتبارًا من أغسطس 2024، بلغ العدد الإجمالي للأشخاص الذين قُتلوا في غزّة 40,265، بينما يشكل الأطفال الذين تمّ قتلهم 40.6% من هذا العدد. تشير المعطيات إلى أنّ قوّات الاحتلال تقتل أربعة أطفال كلّ ساعة في غزّة منذ 7 أكتوبر. في عام 2020، كان هناك 26,349 طفلًا يتيمًا أو أيتامًا في غزّة بينما بلغ عدد الأطفال الذين أصبحوا أيتامًا بين 7 أكتوبر وأبريل 2024 حوالي 17,000 طفل (PCBS، 2024b). وبالإضافة إلى ذلك وفقًا للتقديرات، هناك 10,000 شخص مفقود في غزّة و47% من المفقودين هم من الأطفال والنساء (أغسطس، 2024). ومن المعروف أنّ قوّات الاحتلال تستهدف الأطفال عمدًا وبنفس القصد يتمّ استهداف المستشفيات أيضًا. تمّ تدمير 33 مستشفى و64 مركز صحي و161 منشأة صحية وتمّ تدمير 131 سيارة إسعاف. منذ بداية الهجمات، بلغ عدد أفراد الطواقم الطبية الذين قُتلوا في غزّة 885. يواجه 10,000 مريض بالسرطان خطر الوفاة، وقد تمّ تحديد أن 3,000 مريض يعانون من أمراض مختلفة يحتاجون إلى تحويلهم للعلاج في الخارج (PCBS، 2024b). من ناحية أخرى، تمّ تسجيل أن حوالي 100,000 شخص مصاب بفيروس التهاب الكبد B وأنّ الأمراض المعدية قد انتشرت بين 1,660,942 شخصًا.

إنّ اعتقال الأسرى الذي يعد أحد الأدوات المهمّة للعنف الإسرائيلي، قد تركّز بشكل كبير في الضفّة الغربية منذ بداية الأحداث. استغلت الحكومة الصهيونية أحداث 7 أكتوبر كفرصة للسيطرة على السكان النشطين في الضفّة الغربية حيث اعتقلت 10,500 شخص في الضفّة الغربية و5,000 شخص في غزّة. في عام 2023، بلغ عدد الأطفال الذين تمّ اعتقالهم 1,085، ومن بينهم 500 طفل تّم اعتقالهم في غزّة بعد 7 أكتوبر (PCBS، 2024c). بين 7 أكتوبر 2023 ومايو 2024، تّم تدمير 243 مسجدًا بالكامل نتيجة هجمات قوّات الاحتلال بينما تعرّض 321 مسجدًا لأضرار، وتمّ تدمير 3 كنائس بالكامل (PCBS، 2024d). تم تدمير 195 مركز حكومي و206 موقع أثري وتراثي (PCBS، 2024b). وخلال نفس الفترة، تمّ تسجيل أنّ 70% من مساحة المساكن في غزّة قد دمّرت بالكامل حيث تمّ تدمير 150,000 وحدة سكنية بشكل كامل.

ووفقًا لآخر المعطيات في مايو 2024، تعرضت 57% من الأراضي الزراعية في غزّة للضرر، بينما فقد 70% من الحيوانات في قطاع الثروة الحيوانية وأصبح من المستحيل ممارسة الصيد بسبب الظروف البيئية (OCHA، 2024). أظهرت الأبحاث التي أجراها لجنة مراقبة الجوع أنّ هناك مستوى خطير من نقص الغذاء في قطاع غزّة (GRFC، 2024). إعتبارًا من يونيو 2024، تمّ تحديد أن جميع

السكان يواجهون انعدامًا حادًّا في الأمن الغذائي. في شهور فبراير ومارس وأبريل من عام 2024، كان 80% من الأسر في منطقة رفح يتلقون مساعدات غذائية، بينما انخفضت هذه النسبة في يونيو إلى 25% في رفح و57.5% في غزّة وشمال غزّة و48.3% في المناطق الجنوبية مثل دير البلح وخان يونس (IPC، 2024، ص. 13).

تزداد مستويات المجاعة في غزّة بشكل متزايد بسبب قيام قوّات الاحتلال بعرقلة عمليات الإغاثة الإنسانية القادمة إلى المنطقة. وقد قيل إنّ 3500 طفل معرضون لخطر الموت بسبب سوء التغذية والمجاعة (PCBS، 2024b). ووفقًا لبيانات الأونروا، فإنّ 90% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و23 شهرًا والنساء الحوامل يواجهون نقصًا حادًا في التغذية. بالإضافة إلى ذلك أنّ قطاع غزّة يعاني من أزمة حادّة في الوصول إلى المياه. إعتبارًا من 14 أغسطس 2024، في اليوم 313 من الهجمات الاحتلالية، يواجه 2.15 مليون شخص من غزّة – أي 96% من سكان غزّة – مستويات خطيرة من الجوع (OCHA، 2024).

تُعتبر قضية التعليم إحدى القضايا المهمّة الأخرى الناجمة عن الهجمات. حيث قامت سلطات الاحتلال بجعل المؤسّسات التعليمية غير صالحة تمامًا مما أدّى إلى انتهاك حقّ التعليم وهو أحد أبسط الحقوق الإنسانية. في غزّة التي تمتلك نسبة كبيرة من السكان الشباب تمّ منع الطلاب من الوصول إلى التعليم تمامًا. ووفقًا لتقارير PCBS)، 2024b) تمّ تدمير 93 مدرسة وجامعة بشكل كامل في حين دُمّرت 330 مدرسة وجامعة بشكل جزئي. منذ بداية الهجمات الإسرائيلية، بقيت جميع المدارس والجامعات في قطاع غزّة مغلقة مما حرم حوالي 620 ألف طالب من حقّهم في التعليم. كما تمّ حرمان حوالي 88 ألف طالب من الذهاب إلى جامعاتهم بينما تم منع 39 ألف طالب من الاستمرار في حياتهم التعليمية حيث كان لديهم الحق في إجراءامتحان شهادة التعليم العام هذا العام في قطاع غزّة.

منذ بداية الأحداث، بلغ عدد الشهداء بين الطلاب المسجّلين في المدارس في قطاع غزّة 8227 شهيدًا و67 شهيدًا في الضفّة الغربية ليصل العدد الإجمالي للشهداء إلى 8294. كما بلغ عدد الجرحى من الطلاب المسجّلين في المدارس 13582 حيث أنّ 99% منهم من سكان غزّة.

وبخصوص الطلاب المعتقلين المسجّلين في المدارس تمّ اعتقال 178 طالبًا في الضفّة الغربية. منذ بداية الهجمات، بلغ عدد الشهداء بين الطلاب المسجّلين في مؤسّسات التعليم العالي في فلسطين 647 شهيدًا بينما ارتفع عدد الجرحى إلى 1312، 99% منهم من سكان غزّة.

بلغ عدد الشهداء بين المعلمين والإداريين في المدارس في الضفّة الغربية 497 شهيدًا حيث استشهد 391 منهم في الهجمات التي شنّتها إسرائيل على قطاع غزّة بينما استشهد شخص واحد في الضفّة الغربية. كما توفّي 105 أشخاص يعملون في مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزّة نتيجة الغارات الجوّية المستمرة. وقد تم تسجيل توسيع التصرّفات غير القانونية من قبل الإدارة الصهيونية في الضفّة الغربية تحت ذريعة استمرار الهجمات ووجود صلات مع حماس. وتمّ اعتقال أكثر من 111 معلمًا وإداريًا في المدارس في الضفّة الغربية بسبب الهجمات المستمرة. وبالإضافة إلى ذلك تمّ اعتقال أكثر من 179 طالبًا وطالبة مسجّلين في الجامعات في الضفّة الغربية.

إنّ عملية تحسين المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية بعد الحرب ستكون أصعب ما يمكن في مجال المؤشرات الديمغرافية. بالنظر إلى أنّ الفلسطينيين من المحتمل أن يعانوا من اضطراب ما بعد الصدمة بعد الحرب، يُتوقع أن تتجه الاتجاهات في مجالات مثل الزواج والإنجاب في عكس الإتّجاه الذي كان قبل الحرب. يبقى من غير المعروف كيف سيتمّ حل الوضع الحالي حيث تمّ تدمير مناطق المعيشة بالكامل وضُغِط الفلسطينيون في منطقة صغيرة للغاية. ومن المعروف أنّه حتى الآن تمّ تجربة طرق مختلفة للخروج من غزّة عبر رفح. في الوقت الحالي لم يعد هناك مكان واحد يمكن للفلسطينيين في غزّة الذهاب إليه. وأظهرت المجازر الأخيرة أنّه حتى الفلسطينيين الذين يقيمون في خيام بالقرب من البحر تمّ قتلهم على يد الجنود الاحتلال.

للربط مع الرسوم البيانية الواردة في هذا القسم

آراء الخبراء

الوضع الاجتماعي والاقتصادي لفلسطين

د. علا عوض، رئيسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

منذ 7 أكتوبر 2023 تنفذ قوّات الاحتلال الإسرائيلية عمليّات تدمير ضدّ الشعب الفلسطيني في قطاع غزّة. وترافق ذلك مجازر وتدمير المباني وانهار البنية التحتية والخدمات الصحية والغذائية الأساسية. حتى الآن، استشهد أو فُقد أكثر من 50,000 شخص. قبل الهجوم الإسرائيلي، كان يعيش في قطاع غزّة حوالي 2.2 مليون فلسطيني وقد فقد حوالي 2 مليون منهم منازلهم. ومع ذلك، فإنّ الأضرار طويلة المدى الناتجة عن هذه الاعتداءات، والتي ستترك آثارًا عميقة وسلبية من الناحية الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية والنفسية، ستؤثّر على معظم فئات السكان الفلسطينيين في قطاع غزّة. ومن المتوقّع أن تستمر هذه الآثار لفترة طويلة حتى بعد إنتهاء الهجوم.

الهيكل الديموغرافي قبل أحداث 7 أكتوبر

تشير المعطيات إلى أنّه قبل الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزّة في 7 أكتوبر 2023، كان هناك حوالي 5.5 مليون فلسطيني يعيشون في دولة فلسطين؛ منهم حوالي 3.2 مليون في الضفّة الغربية وحوالي 2.2 مليون في قطاع غزّة (PCBS، 2023c)..

تتوزع سكان قطاع غزّة على خمس محافظات فلسطينية تشكّل القطاع. ووفقًا لتقديرات منتصف عام 2023، يعيش حوالي 1.2 مليون فلسطيني في جباليا وغزّة (المعروفة بمحافظة شمال غزّة)، بينما يقيم مليون آخر في محافظات خان يونس ودير البلح ورفح.

تشير التركيبة العمرية لسكّان دولة فلسطين إلى أنّ حوالي 44% من السكّان تحت سن 18 عامًا وحوالي 65% تحت سن 30 عامًا ممّا يدل على أنّ المجتمع شاب. بالإضافة إلى ذلك، يمثّل السكّان الذين تبلغ أعمارهم 65 عامًا أو أكثر حوالي 3.5% فقط.

الهيكل السكاني بعد أحداث 7 أكتوبر

منذ الهجوم الإسرائيلي، استشهد حوالي 41,000 فلسطيني، ما يعادل حوالي 1.9% من إجمالي سكان قطاع غزّة. من بين هؤلاء، 16,000 طفل، وحوالي 11,000 امرأة.1 بالإضافة إلى ذلك، هناك ما يقرب من 10,000 شخص مفقودين. علاوة على ذلك، توفّي 34 شخصًا بسبب الجوع، ويواجه حوالي 3,500 طفل خطر الموت بسبب سوء التغذية ونقص الغذاء. وقد بلغ عدد المصابين 100,000 حيث تشكل الإصابات في حوالي 70% منها النساء والأطفال. أمّا عدد الشهداء في الضفّة الغربية فقد وصل إلى 685.

وفقًا لهذه البيانات، من المتوقّع أن ينخفض معدل نمو السكان في قطاع غزّة، الذي تمّ تقديره بنسبة 2.7% لعام 2023 (تقديرات PCBS، 2023)، إلى 1% في عام 2024، خاصّة بعد منتصف العام. ويعزى هذا الانخفاض بشكل كبير إلى امتناع الأزواج عن إنجاب الأطفال بسبب الظروف الحالية والمخاوف المتعلّقة بصحة الأمهات والأطفال وانخفاض عدد الزيجات الجديدة خلال هجمات قوّات الاحتلال.

1 التقرير اليومي حول تأثير العدوان الإسرائيلي على فلسطين منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 https://site.moh.ps/index/CategoryView/CategoryId/24/Language/ar.

وبناءً على استهداف جيش الاحتلال لمجموعات سكانية معينة مثل الأطفال والشباب، من المتوقّع أن يتأثر هيكل السكان من حيث العمر والجنس بشكل مباشر، مما سيؤدّي إلى حدوث تشوّه في هرم السكان، وخاصّة في القاعدة. من بين القضايا التي ستؤثّر على الهيكل العمري على المدى المتوّسط والطويل هي انخفاض عدد الولادات حيث يتمّ استهداف الفئات العمرية التي من المتوقع أن تلد أو تساهم في الولادات، مما يؤدّي إلى تقليل عدد المواليد، وهو الأساس لهرم السكان.

وفقًا لمعطيات (PCBS، 2024f) في الضفّة الغربية، فإنّ 10.3% من الأفراد يعتبرون فقراء وفقًا للحدّ الوطني للفقر و3.7% منهم يعتبرون فقراء وفقًا لحدّ الفقر المدقع. بعد 7 أكتوبر، كان للإعتداءات تأثيرات كبيرة على مستويات المعيشة مما أدىّ إلى ارتفاع معدل الفقر في الضفّة الغربية. في عام 2023، بلغت نسبة الأفراد الفقراء في الضفّة الغربية 11.5%، بينما بلغت نسبة الأفراد الذين يعانون من الفقر المدقع 4.3%.

الوضع في نظام التعليمي في فلسطين

قبل أحداث 7 أكتوبر، بلغ عدد المدارس في فلسطين في العام الدراسي 2023/2022 3190 مدرسة؛ منها 2338 مدرسة حكومية و380 مدرسة تابعة لوكالة الأونروا و472 مدرسة خاصّة.[2] حسب المناطق، بلغ عدد المدارس في الضفّة الغربية 2394 مدرسة؛ منها 1896 مدرسة حكومية و96 مدرسة تابعة لوكالة الأونروا و402 مدرسة خاصّة. أمّا في قطاع غزّة، فقد بلغ عدد المدارس 796 مدرسة؛ منها 442 مدرسة حكومية و284 مدرسة تابعة لوكالة الأونروا و70 مدرسة خاصّة. وفي نفس العام الدراسي، بلغ عدد الطلاب الذين يدرسون في مدارس فلسطين حوالي 1.38 مليون طالب؛ منهم حوالي 775 ألف طالب في مدارس الضفّة الغربية وحوالي 608 ألف طالب في مدارس قطاع غزّة.

في فلسطين، بلغ عدد المعلّمين في المدارس للعام الدراسي 2023/2022 حوالي 40 ألف معلّم في مدارس الضفّة الغربية وحوالي 22 ألف معلم في مدارس قطاع غزّة.

وفقًا للوضع الحالي للتعليم العالي في فلسطين، بلغ عدد مؤسّسات التعليم العالي خلال العام الدراسي 2023/2022 50 مؤسسة بما في ذلك 33 مؤسسة في الضفّة الغربية و17 مؤسسة في قطاع غزّة بالإضافة إلى جامعة مفتوحة موزّعة بين الضفّتين. وقد سجّل حوالي 226 ألف طالب وطالبة في مؤسّسات التعليم العالي في فلسطين؛ منهم 139 ألفًا في الضفّة الغربية و87 ألفًا في قطاع غزّة. كما بلغ عدد العاملين في مؤسّسات التعليم العالي في فلسطين حوالي 17 ألف عامل؛ منهم 12 ألفًا في الضفّة الغربية و5 آلاف في قطاع غزّة.

أثر أحداث 7 أكتوبر على النظام التعليم في فلسطين

بلغ عدد الطلاب المسجّلين في المدارس الفلسطينية الذين استشهدوا منذ أحداث 7 أكتوبر أكثر من 9839 شهيدًا في قطاع غزّة و76 شهيدًا في الضفّة الغربية ويصل الإجمالي إلى 9915 شهيدًا.[3] ومنذ بداية الاحتلال الإسرائيلي، بلغ عدد الطلاب المسجّلين في مؤسّسات التعليم العالي في فلسطين الذين استشهدوا 685؛ منهم 651 في قطاع غزّة و34 في الضفّة الغربية. كما بلغ عدد المعلّمين والإداريين في المدارس الفلسطينية الذين استشهدوا 413 منهم؛ 411 في الهجمات على قطاع غزّة واثنان في الضفّة الغربية. واستشهد 111 موظفًا من مؤسّسات التعليم العالي في قطاع غزّة نتيجة الهجمات الجوّية الإسرائيلية المستمرّة. منذ بدء الهجمات على قطاع غزّة، تضرّرت أكثر من 62 مدرسة حكومية بشكل كامل، بينما تعرّضت 191 مدرسة (126 مدرسة حكومية و65 مدرسة تابعةUNRWA) للهجمات والتدمير. وفي الضفّة الغربية، تمّ تدمير 69 مدرسة منذ بداية الهجمات الإسرائيلية.

2 وزارة التربية والتعليم، 2023. قاعدة بيانات التعداد التربوي للأعوام الدراسية 2022/2023. رام الله – فلسطين.

3 اعتداءات الاحتلال على التعليم، وزارة التربية والتعليم الفلسطينية 2024 https://www.moe.edu.ps/prog/occupation-violations.

منذ بدء الهجمات الإسرائيلية على قطاع غزّة، تعرّضت أكثر من 35 مبنى جامعي في قطاع غزّة للتدمير الكامل بينما تضرر 57 مبنى جامعي بشكل جزئي وتعرض أكثر من 20 جامعة لأضرار جسيمة. ومنذ بداية الهجمات تعرّضت 5 جامعات في الضفّة الغربية لعدّة عمليات اقتحام وتخريب وتدخل في ممتلكاتها.

الوضع في النظام الصحي في قطاع غزة

اعتبارًا من أكتوبر 2023، كان هناك 36 مستشفى في قطاع غزّة تقدم خدمات الرعاية الصحية من المستوى الثاني. ومع ذلك، بعد عام تقريبًا من الهجمات، لا يعمل إلا 10 مستشفيات جزئيًا مع الحد الأدنى من المعدّات والموادّ الطبية الأساسية اللازمة لتلبية إحتياجات الخدمات الصحية.

بوجه عام، كانت حالة نظام الصحة في قطاع غزّة قبل الهجمات الإسرائيلية جيدة نسبيًا. ووفقًا لدراسة مؤشر متعدد الجوانب لعام 2020 (PCBS، 2021b)، حدثت تقريبًا 100% من الولادات في قطاع غزّة تحت إشراف موظفين صحيين مؤهلين. في الواقع، قبل الهجمات الإسرائيلية، كانت معدل وفيات الأطفال دون سنّ الخامسة (13.7 لكل 1000 ولادة حية) ومعدل وفيات الرضع (12.7 لكل 1000 ولادة حية) تعكس فعّالية خدمات الصحة في قطاع غزّة.

تواجه حوالي 10,000 مريض بالسرطان خطر الموت ويحتاجون إلى العلاج، بينما يجب علاج 3,000 مريض آخرين في الخارج بسبب أمراض متنوّعة. بالإضافة إلى ذلك انتشرت الأمراض المعديّة بين النازحين. تُظهر المعطيات أنّ 500 من العاملين في المجال الصحي قد استشهدوا، وتمّ اعتقال 310 آخرين وأصبحت معظم المستشفيات والمراكز الصحية خارج الخدمة.

أداء الاقتصاد الفلسطيني

قبل أحداث 7 أكتوبر، كان الاقتصاد الفلسطيني يعاني من معدل نموّ متغير ومتذبذب في الناتج المحلي الإجمالي (PCBS، 2024g). وهذا يعكس ضعف الاقتصاد وهشاشته، وهو يعتمد بشكل أساسي على الاعتماد على العالم الخارجي والمساعدات الخارجية. وقد نتجت هذه الحالة عن الهجمات المتكرّرة والأزمات المختلفة التي شهدها الاقتصاد الفلسطيني. بين عامي 1995 و1999، كان معدل نموّ الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط 9%. بعد ذلك، بين عامي 2000 و2003، تعرّض الاقتصاد الفلسطيني لصدمة اقتصادية نتيجة الانتفاضة الثانية حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 10%.

بالنظر إلى هذا الوضع، بدأت سلطات الاحتلال في عام 2006 فرض حصار سياسي واقتصادي على قطاع غزّة. وبعد ذلك تعرّض القطاع لهجمات متتالية. بالإضافة إلى الحصار الذي استمرّ 17 عامًا، حرمت سلطات الاحتلال الاقتصاد الفلسطيني من حوالي 7 مليارات دولار من ايرادات الضرائب.

في عام 2020، شهدت فلسطين والعالم أجمع جائحة كوفيد19-، التي أدّت إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بنسبة 11% مقارنة بالعام السابق. بدأت الاقتصاد الفلسطيني بالتعافي بشكل تدريجي في عام 2021، حيث سجّل الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين زيادة بنسبة 7% رغم أنّه بقي أقلّ من مستوياته قبل الجائحة، وذلك نتيجة لتخفيف حدّة الإجراءات المتّخذة بسبب الجائحة. على الرغم من أنّ الدعم الخارجي المقدّم لدعم ميزانية دولة فلسطين تمّ تقليصه تقريبًا بالكامل إلّا أنّ معدل البطالة في فلسطين وصل إلى 27% في عام 2021. وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 3000 دولار أمريكي. فيما يتعلّق بالعلاقات الخارجية، تشير المعطيات إلى وجود عجز في الميزان التجاري، وقد ارتفع هذا العجز بمرور الوقت. ومن الجدير بالذكر أنّ حجم الواردات في فلسطين يبلغ حوالي خمسة أضعاف صادراتنا.

في عام 2022، انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6%، وفي نفس العام تباطأ تعافي الاقتصاد الفلسطيني بسبب تأثير عوامل مختلفة. ومن أهم هذه العوامل الانخفاض الحادّ في الدعم الخارجي واستمرار الاحتلال في قطع جزء من ايرادات الضرائب الفلسطينية على مدار السنة. بالإضافة إلى ذلك، استمرّت سياسة الاحتلال

الإسرائيلي في تعطيل ايرادات الجمارك خلال الفترة من 2021 إلى 2022، فضلاً عن سياسة الاحتلال في فرض القيود والإغلاقات بين المحافظات في الضفّة الغربية. كلّ ذلك زاد من حالة الركود الاقتصادي الفلسطيني وانخفاض معدلات النموّ، وأثّر بشكل حادّ على قدرة الحكومة الفلسطينية على الوفاء بالتزاماتها تجاه المجتمع الفلسطيني. كما أدّت القيود التي بدأها الاحتلال الإسرائيلي في عام 2023 إلى انكماش كبير في الاقتصاد الفلسطيني، حيث انخفض معدل نموّ الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6% في عام 2023 مقارنةً بعام 2022.

من ناحية أخرى، يعتمد الاقتصاد الفلسطيني بشكل أساسي على قطاع الخدمات. حيث يشكّل قطاع الخدمات أكثر من 70% من الناتج المحلي الإجمالي. وتساهم القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد بشكل أقلّ؛ إذ تبلغ حصّة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 7%. وعلى الرغم من أنّ الزراعة تفتقر إلى التقنيات الحديثة وتعتمد بشكل كبير على الأمطار إلّا أنها تلعب دورًا حيويًا في تلبية إحتياجات استهلاك الغذاء جزئيًا وتوفير المدخلات للإنتاج. ويشكل قطاع الصناعة، الذي يعتبر نشاطًا رئيسيًا يدعم التنمية الاقتصادية ويساهم في الصادرات، حوالي 12% من الناتج المحلي الإجمالي. بينما يمتلك قطاع البناء حصة تبلغ 5%، ورغم التقلّبات الكبيرة التي يشهدها، فإنّه يلعب دورًا مهمًّا في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي. ويعتبر قطاع تكنولوجيا المعلومات، الذي يشكّل 3.4% من الناتج المحلي الإجمالي، واحدًا من أكثر القطاعات الواعدة في فلسطين، بينما يحتاج قطاع السياحة، الذي يمتلك إمكانيّات عالية، إلى الاستقرار السياسي للتطوّر على المدى القصير والطويل.

أداء الاقتصاد الفلسطيني بعد 7 أكتوبر

لقد تعرّضت عوامل الإنتاج في قطاع غزّة، مثل الإنسان والأرض ورأس المال، لاستهداف مستمرّ من قبل الإدارة الاحتلالية. قبل 7 أكتوبر، كان قطاع غزّة يمثّل حوالي 17% من الاقتصاد الفلسطيني ولكن بسبب الهجمات المستمرّة من قبل الإدارة الاحتلالية، انخفضت هذه النسبة إلى 5%. كما يعكس هذا الوضع حجم التدهور في هيكل الاقتصاد الفلسطيني. وخلال فترة استمرار الهجمات الإسرائيلية، ارتفعت معدلات البطالة بشكل غير مسبوق. بينما كانت توقّعات معدل البطالة في فلسطين لعام 2024 تبلغ 15% قبل الهجمات، يُتوقع أن تقترب هذه النسبة من 90% بعد تلك الهجمات.

تعاني فلسطين من كارثة اجتماعية واقتصادية وإنسانية أدّت إلى تضيّق قاعدة الإنتاج وخلل في الهيكل الاقتصادي الفلسطيني. في الربع الأول من عام 2024، الذي يمثّل الفترة التي تتعرّض فيها قطاع غزّة والضفّة الغربية للإعتداءات المستمرّة، شهد الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزّة انكماشًا بنسبة تتجاوز 85%، بينما انخفض في الضفّة الغربية بنسبة 25%. بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت معدلات البطالة في قطاع غزّة إلى 82%، وفي الضفّة الغربية إلى 34%، مما أدّى إلى وصول معدل البطالة في فلسطين إلى 45% في الربع الرابع.

يجب الأخذ بعين الاعتبار أنّ الاقتصاد الفلسطيني هو اقتصاد صغير الحجم، حيث يعمل حوالي 89% من المؤسسات الخاصّة الفلسطينية بأقلّ من 5 عمال، مما يجعلها مؤسسات صغيرة وميكرو. أثناء الاعتداءات، توقّفت أو خفضت حوالي نصف المؤسّسات الخاصّة في فلسطين إنتاجها نتيجة للإعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزّة والضفّة الغربية. وفقًا للسجلات، يبلغ عدد المؤسّسات في القطاع الخاصّ في فلسطين حوالي 176,000، منها 56,000 في قطاع غزّة و120,000 في الضفّة الغربية.

تشير التقديرات إلى أنّ 29% من المؤسّسات في الضفّة الغربية تأثّرت بتقليص أو تعليق إنتاجها، وهو ما يعادل حوالي 35,000 مؤسّسة. من ناحية أخرى، توقّفت معظم المؤسّسات في قطاع غزّة عن أنشطتها الاقتصادية نتيجة لتدمير هذه المؤسّسات جزئيًا أو كليًا. بسبب استمرار الهجمات الإسرائيلية على قطاع غزّة، ارتفع العدد الإجمالي للمؤسّسات في فلسطين التي أوقفت أو قلّلت من إنتاجها إلى أكثر من 80,000 مؤسّسة.

بالإضافة إلى ذلك، خلال الستة أشهر التي تلت بدء الهجمات الإسرائيلية على قطاع غزّة، توقّفت الإنتاجية في قطاع غزّة تقريبًا بالكامل، مما أدّى إلى خسائر إجمالية في فلسطين تقدّر بحوالي 4 مليارات دولار أمريكي. واستبعاد الخسائر المباشرة في الممتلكات، فإنّ الخسائر الاقتصادية اليوميّة تساوي حوالي 25 مليون دولار أمريكي.

على المستوى القطاعي، في الربع الأول من عام 2024، تراجعت الأنشطة في قطاع البناء بنسبة 38% (27% في الضفّة الغربية و96% في قطاع غزّة)، بينما انخفضت الأنشطة الزراعية بنسبة 39% (13% في الضفّة الغربية و93% في قطاع غزّة) وبلغت نسبة تراجع الأنشطة الخدمية 33% (21% في الضفّة الغربية و80% في قطاع غزّة) في حين انخفضت الأنشطة الصناعية بنسبة 33% (27% في الضفّة الغربية و92% في قطاع غزّة).

من منظور خارجي، كان حجم التجارة في قطاع غزّة قبل عام 2006 يشكل 23% من إجمالي تجارة فلسطين، ولكن هذه النسبة انخفضت إلى أقلّ من 4% في الربع الأول من عام 2024. خلال هذه الفترة، تضرّرت سلسلة التوريد في غزّة بسبب استمرار الهجمات. على الرغم من أن 5% من الموادّ الطبية المطلوبة يجب أن تكون متاحة، إلّا أنّ تعطّل سلسلة التوريد أدّى إلى انخفاض حادّ في توفير الأدوية والموادّ الطبية، ممّا تسبّب في كارثة في قطاع الصحة. بالإضافة إلى ذلك، شهدت فترة نفس الفترة انخفاضًا بنسبة 29% في الواردات، بالإضافة إلى انخفاض حادّ بنسبة 30% في صادرات السلع والخدمات.

تعاني فلسطين من نسبة تضخّم تتأثّر بشكل مباشر بمستويات الأسعار في إسرائيل ونتيجة لاستيراد السلع الاستهلاكية الكبيرة من الخارج ومن إسرائيل. هناك ثلاثة عوامل رئيسية تؤثّر على الأسعار في الاقتصاد الفلسطيني. الأوّل هو الاتفاق الجمركي المشترك الذي ينص على بقاء معدلات ضريبة القيّمة المضافة ضمن فارق نقطتين. الثاني هو عدم قدرتها على السيطرة على الحدود والمعابر مما يعني أنها لا تستطيع إدارة سلسلة التوريد. الثالث هو عدم وجود عملة وطنية. وبالتالي، فإنّ الهجوم الأخير من قبل إسرائيل على قطاع غزّة وتداعياته على الضفّة الغربية جعل الاقتصاد الفلسطيني معرضًا للاضطرابات العالمية. في قطاع غزّة، زادت الأسعار بشكل تراكمي بنسبة تزيد عن 240% خلال فترة الهجمات السبع أشهر، ممّا أدّى إلى ارتفاع الأسعار في فلسطين بنسبة 49%.

النتيجة

تُظهر هذه المعطيات أنّ التدخل الدولي العاجل أمر حَيويّ لمعالجة الأزمة الإنسانية في قطاع غزّة. يجب أن تعطي المجتمع الدولي الأولوية لجهود الإغاثة الطارئة لتوفير المواد الطبية الأساسية والغذاء والمأوى للسكان النازحين. بالإضافة إلى ذلك، يجب تطوير استراتيجيات طويلة الأجل لإعادة بناء البنية التحتيّة والاقتصاد في غزّة، بما في ذلك في إعادة بناء المنشآت الصحية والمدارس والخدمات الأساسية التي دُمّرت. يجب أن يركّز الدعم نحو التحسين الاقتصادي على تنشيط قطاعات الزراعة والصناعة والبناء لإعادة تأسيس سبل العيش وتعزيز النمو. كما يجب بذل جهد لمعالجة الصدمات النفسية التي عانى منها الشعب من خلال إعطاء الأولوّية لدعم الصحة النفسية وخدمات الإستشارة. أخيرًا، يجب تنفيذ خطط التنمية المستدامة التي تشمل أهداف الانتعاش على المدى القصير والتنمية على المدى الطويل لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات المستقبلية.

نضال العمال الفلسطينيين في إسرائيل من السلب الملكي إلى الاستغلال

د. غسان الكحلوت، معهد الدوحة

بعد احتلال إسرائيل لقطاع غزّة والضفّة الغربية في عام 1967، بدأ العمال الفلسطينيون بالتعرّض للاستغلال بشكل منهجي، وقد تمّ تعميم هذا الاستغلال بسرعة كاستراتيجية للاحتلال. بينما كانت الاقتصاد الإسرائيلي ينمو، كانت الأراضي الفلسطينية تواجه صعوبة في خلق فرص عمل كافية. وأصبح العديد من المؤسسات الإسرائيلية يعتمدون بشكل متزايد على القوّة العاملة الفلسطينية. وتزايد هذا الإتّجاه بعد عملية السلام في أوسلو في عام 1993، خلال فترة الاستقرار من عام 1994 إلى عام 2000. أدّى الطلب المتزايد في إسرائيل على اليد العاملة الرخيصة إلى ظهور علاقة اقتصادية تعتمد على القوّة العاملة الفلسطينية، حيث عجزت الاقتصاد الفلسطيني عن توظيف قوّتها العاملة الخاصّة بها، مما أوجد (Ellman & Laacher ،2003؛ IMF، 2023) اقتصادية تعتمد على التبعية وعدم التماثل علاقة

في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كان حوالي 200,000 فلسطيني من الضفّة الغربية وغزّة يعملون في إسرائيل، وكانوا يساهمون في الاقتصاد الإسرائيلي بنحو ثلاثة مليارات دولار سنويًا. أثرت هذه الاعتماد على الوظائف في إسرائيل على 13% من القوى العاملة الفلسطينية، حيث تمّ الحكم على العديد من العمال برواتب منخفضة ونظام استغلالي في قطاعات مثل البناء والزراعة والخدمات (UNDP, 2023; IMF, 2023)

كان هؤلاء العمال حيويين لتطوير البنية التحتية الأساسية مثل المدارس والمساكن والجسور(Ross، 2019). ومع ذلك، تعرّض العمال الفلسطينيون لسوء معاملة كبيرة بسبب عدم وجود عقود رسمية وحماية قانونية، ممّا أدّى إلى مشاكل مثل الأجور غير المدفوعة وظروف العمل الخطرة وإلغاء تصاريح العمل(ITUC ،2021). أدّت هجمات إسرائيل بعد 7 أكتوبر 2023 إلى تفاقم أوضاعهم غير المستقرة، حيث تمّ فصل العديد منهم وفقدوا مصادر رزقهم. تتناول هذه المقالة تجارب العمال الفلسطينيين في إسرائيل قبل وبعد أحداث 7 أكتوبر.

الخلفية

بعد حرب الأيام الستة في عام 1967، واجه الفلسطينيون في الضفّة الغربية وقطاع غزّة أزمة اقتصادية خطيرة. وفي المقابل، بدأت إسرائيل التي احتلّت ما تبقى من الأراضي الفلسطينية وتحتاج إلى قوّة عاملة لدعم اقتصادها المتنامي، بتوظيف العمال الفلسطينيين. كانت هذه الاستراتيجية تهدف إلى «كسب قلوب وعقول» اللاجئين الفلسطينيين في غزّة والضفّة الغربية من خلال توفير فرص اقتصادية. أدّى النمو السريع في قطاعات مثل الزراعة والبناء إلى زيادة الطلب على العمالة الرخيصة من الفلسطينيين القادمين من الأراضي المحتلّة. بحلول أواخر الثمانينيّات، كان حوالي 192,700 فلسطيني يعملون في إسرائيل يوميًا (ILO، 2023).

ومع ذلك، أثر عدم الاستقرار بشكل كبير على استمرارية هذه العلاقة الاقتصادية. على مرّ الزمن، تباين عدد العمال الفلسطينيين الذين سُمح لهم بدخول إسرائيل، وذلك أساسًا بسبب العقوبات الجنائية والقلق الأمني. أصبح هذا الأمر واضحًا بشكل خاصّ بعد الانتفاضة الأولى عام 1987، التي كانت نقطة تحول مهمّة في مقاومة الفلسطينيين للاحتلال الإسرائيلي. أدّت الانتفاضة إلى

زيادة تدابير الأمن والقيود على الحركة، ممّا تسبب في انخفاض عدد العمال الفلسطينيين الذين يدخلون إسرائيل. وقد ازدادت هذه القيود بشكل أكبر بعد الانتفاضة الثانية ممّا جعل الروابط الاقتصادية الهشة بالفعل أكثر هشاشة (Alhersh، بلا تاريخ).

على الرغم من هذه الصعوبات، استمرّ الفلسطينيون في أن يكونوا جزءًا لا يتجزّأ من قطاعات معينة، حيث يعمل 57.4% من الفلسطينيين العاملين في قطاع البناء في إسرائيل (PCBS، 2022) علاوة على ذلك، على الرغم من التدابير الأمنية المعمول بها في إسرائيل، فإنّ العمل في دولة الاحتلال يُعتبر عادةً مفضّلًا للفلسطينيين بسبب الأجور المرتفعة نسبيًّا مقارنةً بفرص العمل المحلية في الأراضي الفلسطينية (Farsakh، 2002).

الاحصاءات والاتّجاهات السابقة للتوظيف قبل عام 2023

اعتبارًا من أكتوبر 2022، تمّ توظيف حوالي 193,000 فلسطيني في إسرائيل، منهم حوالي 147,000 من الضفّة الغربية والباقي من غزّة وخاصّةً في قطاعات التصنيع والخدمات والبناء والزراعة (PCBS، 2022). ومع ذلك، فإنّ التدابير الأمنية الصارمة تجعل من الصعب بشكل متزايد وصول العمال الفلسطينيين من غزّة إلى فرص العمل. وبشكل خاصّ، يُمنع الغزّيون من دخول إسرائيل ما لم يتقدّموا ضمن نظام تصاريح منظّم بشكل صارم والذي نادرًا ما يسمح بالدخول إلا لأغراض العمل أو العلاج الطبي (OCHA، 2023).

في إطار هذا النظام، سمحت إسرائيل لحوالي 18,000 إلى 18,500 عامل من غزّة بالعمل في إسرائيل (ACAPS، 2023). وذكر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA، 2023) أنّه تمّ تسجيل 58,606 حالة خروج من غزّة إلى إسرائيل في أغسطس 2023، مما يمثّل زيادة بنسبة 65% مقارنةً بالمتوسط الشهري لعام 2022 وأنّ 87% من هذه الخروجات كانت لعمال فلسطينيين. على الرغم من هذه الزيادة، فإنّ العدد المحدود من التصاريح الممنوحة للغزّيين، مقارنةً بحوالي 150,000 تصريح الممنوح للعمال القادمين من الضفّة الغربية، يظهر أنّ جزءًا صغيرًا فقط من القوى العاملة في غزّة يمكنه العثور على عمل في إسرائيل (منظمة هيومن رايتس ووتش، 2022).

إضافةً إلى ذلك، كان هناك حوالي 40,000 عامل فلسطيني غير موثّق من الضفّة الغربية (ILO، 2023). واعتبارًا من الربع الثالث من عام 2023، يُقدر أنّ حوالي 200,000 فلسطيني يعملون في إسرائيل (PCBS، 2023d؛ IMF، 2023).

وفقًا لتقييم أجراه منظمة العمل الدولية (ILO) في عام 2020، فإنّ العمال الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل والمستوطنات يتقاضون أجورًا أعلى بكثير من نظرائهم في الأراضي الفلسطينية. وقد شكل هؤلاء العمال، الذين يكسبون ما معدله 250 شيكل يوميًا (حوالي 68 دولارًا)، ما يقرب من نصف إجمالي الأجور في الضفّة الغربية. في المقابل، يكسب العاملون في الضفّة الغربية ما معدله 140 شيكل يوميًا (حوالي 38 دولارًا)، بينما كان متوسط الأجر اليومي في غزّة أقلّ من ذلك، حيث يبلغ حوالي 68 شيكلًا (حوالي 18 دولارًا). وتبرز هذه الفجوة الحادّة التحديات الاقتصادية التي يواجهها العمال الفلسطينيون في المناطق المختلفة.

ذكرت الكونفدرالية النقابية الدولية (ITUC، 2021) أن تكلفة المعيشة في الضفّة الغربية تزيد بأربعة أضعاف عن متوسط الرواتب، مما يزيد من اعتماد الفلسطينيين بشكل كبير على فرص العمل في إسرائيل. وقد تفاقمت هذه الفجوة في الأجور بشكل خاصّ للعمال في غزّة، الذين يواجهون قيودًا شديدة على الحركة والتجارة بسبب الحصار.

إلى جانب الظروف الجذّابة في سوق العمل الإسرائيلي، يفضّل العديد من العمال الفلسطينيين العمل هناك رغم المخاطر الإستغلالية المرتبطة بهذا الخيار (ILO، 2023). في عام 2023، لم توفّر سوى 3% من تصاريح العمل الممنوحة للعمال الغزّيين البالغ عددهم 27,000 حماية للأجور والمزايا الاجتماعية، بينما كان معظمها تصاريح «حاجة اقتصادية» تقتصر على وظائف غير رسمية خارج نطاق قانون العمل الإسرائيلي. بالإضافة إلى ذلك، كان على هؤلاء العمال التعامل مع وسطاء أو «وكلاء»

يفرضون رسومًا عالية تزيد من استنزاف مداخيلهم المتدنّية أساسًا (ITUC، 2021). وكشفت دراسة أجريت على 256 عاملًا فلسطينيًا أنّ نصفهم دفعوا رسومًا للوساطة، فيما كان 81% منهم يدفعون بين 1000 و2000 شيكل شهريًا (Baron Kedem Jubran &، 2022). وبالنظر إلى أنّ متوسط راتب العامل الفلسطيني في إسرائيل يبلغ حوالي 6000 شيكل، فإنّ هذه الرسوم تمثل جزءًا كبيرًا من دخلهم.

علاوة على ذلك، تعرض العديد من العمال لسوء المعاملة بسبب غياب العقود الرسمية والحماية القانونية، ممّا أدّى إلى مشاكل مثل الرواتب غير المدفوعة، وظروف العمل الخطرة، والتهديد المستمر بإلغاء تصاريح العمل (ILO، 2023). في بعض الحالات، رفضت الشركات الإسرائيلية الدفع مقابل الأعمال التي اكتملت قبل الحرب، مما زاد من تفاقم التحديات الاقتصادية التي يواجهها العمال القادمون من الأراضي الفلسطينية المحتلة (Guardian، 2024). كما تم الإشارة سابقًا، فإن 3% فقط من تصاريح العمل الممنوحة للعمال الغزيين في عام 2023 قد حصلت على حماية للأجور والمساعدات الاجتماعية، بينما تم حرمان معظمهم من أي شكل من أشكال الضمان (ILO، 2023).

آثار هجوم 7 أكتوبر

ألغت إسرائيل جميع تصاريح العمل للعمال الفلسطينيين بعد 7 أكتوبر، ممّا أدّى إلى اعتقال الآلاف من الأشخاص، بما في ذلك الذين يحملون تصاريح سارية من قطاع غزّة (ACAPS، 2023). بينما تمّ فرض قيود صارمة على حركة العمال القادمين من الضفّة الغربية، تمّ إلغاء تصاريح العمل للعمال الفلسطينيين في غزّة بالكامل. بحلول منتصف أكتوبر، اضطُرّ معظم العمال الفلسطينيين لمغادرة إسرائيل بسبب تزايد المخاوف الأمنية (Arab Center، 2024؛ HRW، 2024). ووفقًا للتقديرات، فقد فقد بين 150,000 و160,000 عامل من الضفّة الغربية وظائفهم (ILO، 2023).

لقد كانت آثار هذه الحالة عميقة للغاية على العمال في الأراضي الفلسطينية، حيث واجهت العديد من الأسر التي كانت تعتمد على الحوالات المالية من أقاربها العاملين في إسرائيل انهيارًا ماليًا مفاجئًا. وفقًا لمنظمة العمل الدولية (ILO، 2023)، فقد أدّى طرد العمال إلى صعوبة متزايدة في تغطية النفقات اليومية، مما دفع الكثيرين إلى التخلف عن سداد القروض (Guardian، 2023). وقد زاد فقدان فرص العمل الناجم عن ذلك الاعتماد على المساعدات الإنسانية، ممّا زاد الضغط على شبكات الضمان الاجتماعي التي كانت تعاني من العبء الزائد بالفعل. يُقدَّر أنّ خسائر العمل اليومية تكلف الاقتصاد الفلسطيني حوالي 25.5 مليون دولار، ممّا زعزع قدرة الأسر المالية وزاد من الاضطرابات الاجتماعية. بحلول يناير 2024، فقد تمّ فقدان ثلثي الوظائف التي كانت موجودة قبل الحرب، ممّا زاد من تفاقم الظروف الإنسانية والاقتصادية السيئة بالفعل في غزّة (UNCTAD، 2024).

انطلاقًا من حقيقة أنّ 63% من سكان غزّة كانوا بحاجة إلى المساعدات الإنسانية حتى قبل النزاع، فإنّ تأثير هذه الحالة على الفقر كان شديدًا (Arab Center، 2022؛ ILO، 2024). وقد انخفض معدل المشاركة في القوة العاملة، الذي كان يقدر بنسبة 45% قبل النزاع، بشكل أكبر بعد الحرب (IMF، 2023). تشير تقييمات منظمة العمل الدولية (ILO، 2024) إلى أنّ نسبة البطالة في غزّة ارتفعت إلى 79.1% منذ بدء الهجمات، ويُقدَّر أنّ حوالي 400,000 فلسطيني فقدوا وظائفهم (Guardian، 2023).

دمّرت الهجمات المستمرّة الصناعات المحلية التي كانت بالفعل في وضع صعب، ممّا أوقف الوصول بشكل كبير. بينما تواجه الشركات صعوبة في تأمين المنتجات الأساسية، يجد العمّال أنفسهم غالبًا غير قادرين على الوصول إلى وظائفهم بسبب النزاعات العسكرية (ILO، 2023). هذه الحالة تفاقمت مع التدمير الواسع للمصانع وورش العمل، مما يهدّد الحيوية الاقتصادية للمنطقة. أفادت منظمة العمل الدولية أنّه منذ تصاعد النزاعات، تكبد القطاع الخاصّ في الضفّة الغربية خسائر تصل إلى 1.5 مليار دولار (تقييم ILO، 2024). شهد قطاع غزّة انخفاضًا بنسبة 85% في قيمة الإنتاج، ممّا أدّى إلى انخفاض مقلق بنسبة 83.5% في الناتج المحلي

الإجمالي، مع خسائر إجمالية تقدر بحوالي 810 ملايين دولار (تقييم ILO، 2024؛ UNCTAD، 2024).

من المهم أيضًا الإشارة إلى أنّ فقدان القوة العاملة الفلسطينية أثر بشكل كبير على الاقتصاد الإسرائيلي. تراجعت أنشطة البناء السكنية بنسبة 95%، ممّا أدّى إلى انخفاض عام في الناتج الاقتصادي بنسبة 19% (Times of Israel، 2024). في المقابل، منحت إسرائيل 8,000 تصريح عمل مؤقّت (Jewish Telegraphic Agency، 2024).

النتيجة

نتيجة لذلك، فإنّ معاناة العمّال الفلسطينيين في إسرائيل مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالصراع المستمر والاحتلال. لقد أثرت الهجمات المستمرّة بشكل عميق على ظروف العمّال الفلسطينيين، وأوقفت تعبئة حوالي 200,000 عامل، وأضرّت بسبل عيشهم بشكل خطير. وبسبب الهجمات المستمرّة في الأراضي الفلسطينية، أصبحت حماية حقوق العمّال الفلسطينيين موضوعًا يتطلّب اهتمامًا متزايدًا وعاجلًا.

من الإبادة المكانيّة إلى الإبادة الجماعية - حرب غزة ولا مبالاة الغرب

البروفيسور ساري حنفي، الجامعة الأمريكية في بيروت

قد يكون من الصعب التفكير عندما يكون صوت الصواريخ أعلى من صوت العقل.

أنا فلسطيني نشأت في مخيّم للاجئين. أعيش مع الصدمة التي استمرّت لأجيال بسبب الظلم الإسرائيلي الذي وقع على عائلتي وشعبي. منذ 7 أكتوبر، يتساءل الملايين مثلي كيف يمكننا تعزيز مسؤوليّتنا الاجتماعية والأخلاقيّة لفهم الحرب الإسرائيلية على غزّة.

بعضهم يستخدم تاريخ العنف الإسرائيلي في المنطقة لتبرئة حماس، التي تمّ تعريفها كمُنظّمة إرهابية من قبل إسرائيل ومعظم القوى الغربية، بينما يرى آخرون أنّ مطالبة الفلسطينيين، الذين تتعرض حياتهم للخطر، بتوازن أخلاقي هو ظلم. ومع ذلك، قد يكون تردّد بعضنا في إصدار أحكام أخلاقية حول أفعال حماس - حتى لو بدت خاطئة أو كارثية من وجهة نظر مراقب محايد - ناتجًا عن عدم قدرتنا على معرفة كيف كنا سنتصرّف أو نرد إذا كنا نعيش في معسكر اعتقال تحت نفس الظروف الرهيبة.

في النهاية، في رأيي، يجب إدانة أي هجوم لا يميز بين المدنيين والمقاتلين. ومع ذلك، لا أستنكر حق المستعمرين في مقاومة الاستعمار باستخدام العنف.

لا يمكن أن يبدأ تحليل معقول للإبادة الجماعية المتواصلة والمتزايدة ضدّ الشعب الفلسطيني في 7 أكتوبر. يمكن قراءة الهجوم الأول كتذكار للحرب التي أذهلت فيها الجيوش العربية إسرائيل في 6 أكتوبر 1973. علاوة على ذلك، فإنّها تحدث بعد 30 عامًا تمامًا من توقيع اتفاقيات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية (منظمة التحرير الفلسطينية) ونظام إسرائيل في عام 1993. يوضح الإرث المستدام لهذه الاتفاقيات كيف زادت إسرائيل من ضغطها وكيف قامت بتصعيد الاستعمار الاستيطاني ومحو الفلسطينيين بلا هوادة من خلال الحكومات المتعاقبة، بينما عزّزت نظام الفصل العنصري (على الأقل جزئيًا) (Amnesty، 2022).

أدّى اتفاق السلام إلى إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية (PNA)؛ وكان الهدف من هذه السلطة هو توفير إدارة ذاتية مؤقتة لمدّة خمس سنوات فقط بينما كانت المفاوضات تحلّ القضايا الأساسية في النزاع. بعد ثلاثين عامًا، لا تزال السلطة الوطنية الفلسطينية قائمة، ولكن بسبب سيطرة إسرائيل على 60% من الضفّة الغربية، ووجود غزّة تحت حصار مستمرّ منذ 16 عامًا، ومواجهتها الآن خطر الفناء، فقد فقدت شرعيّتها إلى حدّ كبير. انتهكت قوّات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنون المسلحون وحلفاؤهم العالميون القانون الدولي يوميًا على مدار 30 عامًا (Amnesty، 2022).

في عام 1998، بينما كنت أعيش في رام الله، أجريت مناقشة طويلة مع صديقي الراحل ومستشار وزير الخارجية نبيل شعث، إيلان هاليفي، حول عدم وجود مادّة خاصّة في اتفاقيّات أوسلو تتعلّق بوقف المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلّة. في الأسبوع التالي، طلب مني حضور عشاء مع شعث. ذهبت هناك وقد أعددت انتقاداتي. اعترف شعث أنّ هذه القضية هي أكبر عقبة في المفاوضات. وقال إنّ الإسرائيليين لن يكونوا قادرين على قبول وقف بناء المستوطنات بسبب هيكل القوة، واعتبر ذلك «خطأً كبيرًا». كما أشار إلى أنّ المادّة التي تمّ قبولها في اتّفاقيّات أوسلو، والتي تنصّ على أنّه «لا

يمكن لأحد تغيير الجغرافيا بدون موافقة الطرف الآخر»، كانت واسعة بما يكفي لتفسيرها بطرق متعدّدة. في الواقع، كان المفاوضون الفلسطينيون المساكين قد اعتمدوا على المجتمع الدولي لفرض توقف إسرائيل عن بناء مستوطناتها غير القانونية.

تظهر إحصاءات الأمم المتحدة أن عدد المستوطنين غير الشرعيين في الضفّة الغربية قد زاد ثلاث مرّات بين عامي 2000 و2007، من 110,000 إلى 450,000. ومن المقدّر أنّ عددهم الحالي يبلغ 800,000. بالإضافة إلى ذلك، تقوم إسرائيل بشكل روتيني بسحب المياه من خزانات المياه الجوفية الفلسطينية لاستخدام المستوطنين، مما يحرم الفلسطينيين من الوصول إلى مياههم. وقد تمّ بناء جميع هذه المستوطنات على أنقاض القرى والمدن الفلسطينية، أو فوق المقابر أو الأراضي الزراعية.

من الإبادة المكانية إلى الإبادة الجماعية

عشتُ في فلسطين المحتلّة بين عامي 1999 و2004، في الفترة التي كانت فيها الانتفاضة الثانية في أوجها. خلال تلك الفترة، وبسبب اهتمامي بمسألة اللاجئين الفلسطينيين وبالسوسيولوجيا السياسية للصراع، قدّمتُ مفهوم «الإبادة المكانيّة» (spacio-cide).

يستهدف المشروع الاستيطاني الاستعماري للمستوطنين الإسرائيليين الأراضي من أجل طرد الفلسطينيين، ولذلك فهو منذ فترة طويلة مشروع «إبادة مكانيّة» وليس إبادة جماعية. تستهدف هذه السياسة المجال الذي يعيش فيه الشعب الفلسطيني وتجعل نقل السكان الفلسطينيين أمراً قسريّاً وحتميّاً.

Spacio-cide هو إيديولوجية متعمّدة ترتكز على منطق موحّد يهدف إلى المزيد من الأرض لليهود وأقلّ للفلسطينيين. وهو عملية ديناميكية تتفاعل مع السياق المتغير، بما في ذلك أفعال المقاومة الفلسطينية. من خلال جعل الفلسطينيين في حالة عدم الحركة، يصبح جعل الأراضي الفلسطينية غير قابلة للعيش هو ذروة أنواع مختلفة من «cide» مثل قتل القادة الفلسطينيين (politic-cide)، وسرقة المياه الجوفية اللازمة للزراعة الفلسطينية (econo-cide)، وتدمير إمكانية بقائهم الاقتصادي. من خلال تعريف وتساؤل عن الجوانب المختلفة للآلات العسكرية والقضائية والمدنية الإسرائيلية، أصبح المشروع spacio-cidal ممكنًا من خلال نظام ينفّذ ثلاثة مبادئ: الاستعمار (الاستيلاء على المزيد من الأراضي) والتمييز (بين الأرض الإسرائيلية والأرض الفلسطينية) وحالة الاستثناء التي تتوّسط بين هذين المبدئين الظاهريين المتناقضين.

منذ عام 2005، أصبحت أعمال العنف الإسرائيلية أكثر قسوة بشكل متزايد، متحدّيةً جميع القوانين الدولية والإنسانية وحقوق الإنسان. في حين انخفض عدد الخسائر الإسرائيلية بشكل كبير، أصبح عدد الفلسطينيين الذين قُتلوا هائلًا، ممّا أعدّ الأرضية لنية مشروع الاستعمار الإسرائيلي في بدء حرب إبادة جماعية.

وفقًا لجورجيو أغامبن، يُظهر التعريف الدقيق لنظام الاحتلال أنّ تعليق القانون لا يتداخل تمامًا مع التخلي عن الحياة. إنّ رفض منح الفلسطينيين الجنسية واستبدال سيادة القانون بالتشريعات والإجراءات والمراسيم، قد أعدّ الأرضية لنظام يتجاهل حياة الفلسطينيين بشكل أكثر نشاطًا وعنفًا (أوفير وآخرون، 2009). إذا أردنا إعطاء مثال على همجية إسرائيل، وفقًا لإحصاءات الأمم المتحدة، فقد قُتل 6407 فلسطينيين على يد قوّات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنين المسلحين الذين تحميهم من يناير 2008 حتى نهاية أغسطس 2023، وأُصيب 152560 شخصًا.[1] بالمقابل، قُتل 308 إسرائيليين فقط - وهذا يشير إلى نسبة 21 إلى 1.

منذ 7 أكتوبر 2023، ورد أنّه تمّ قتل أكثر من 27,000 فلسطيني في غزّة، من بينهم أكثر من 10,000 طفل، و 1,200 إسرائيلي، منهم 22 طفلًا. وقد دعا بعض الوزراء الإسرائيليين علنًا إلى إبعاد جميع الفلسطينيين من غزّة أو

1 OCHA, Data on Casualties. الرابط: https://www.ochaopt.org/data/casualties.

قتل جميع سكان غزّة.[2] وقد دعا رئيس الوزراء نتنياهو علنًا إلى التطهير العرقي. بينما تخوض إسرائيل الحرب الثانية ضدّ السكان المدنيين، إلّا أنّ الشعب لا يزال يقاوم. هذه حملة إبادة جماعية متعمدة تقتل الصحفيين والممرضات والأطباء وموظفي الأمم المتحدة (Abraham، 2023).

يُعرَّف في القانون الدولي على النحو التالي: «نية لتدمير جماعة وطنية أو عرقية أو عرقية أو دينية، كليًا أو جزئيًا.[3]» يُظهر هذا التعريف في اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1948 بشأن منع جريمة الإبادة الجماعية ومعاقبة مرتكبيها.

وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف غالانت أعلن في 9 أكتوبر الماضي بوضوح عن نية البلاد في الإبادة الجماعية: «نفرض حصارًا كاملًا على غزّة. لا كهرباء، لا طعام، لا ماء، لا وقود. كل شيء مغلق. نحن في حرب مع الحيوانات وسنتصرّف وفقًا لذلك.[4] « كما صدرت العديد من التصريحات الأخرى بما في ذلك تصريحات الرئيس الإسرائيلي إسحاق هيرتسوغ: «لا يوجد مدنيّون أبرياء في غزّة.» وقد أصدرت مجموعة من الأكاديميين والممارسين الذين يعملون في مجالات القانون الدولي ودراسات النزاع ودراسات الإبادة الجماعية بيانًا عامًا يحذرون فيه من حدوث إبادة جماعية في غزّة.[5]

هذا الغيتو تحت حصار إسرائيلي منذ عام 2007 (بشراكة مع مصر أيضًا). في هذه القطعة الأرضية الصغيرة، التي هي أقصر من مسافة الماراثون وعرضها خمسة أميال فقط، لا يوجد مكان آمن للجوء. أدّت القصف المستمرّ واستخدام الأسلحة الكيميائية، بالإضافة إلى قطع النظام الإسرائيلي للغذاء والوقود والماء والكهرباء، إلى أزمة إنسانية رهيبة.

تمّ الإعلان رسميًا عن مخيم الاعتقال في غزّة، الذي كان تحت حصار إسرائيلي منذ عام 2007، كمعسكر إبادة في 9 أكتوبر. بينما أصبح الإبادة المستمرّة من قبل إسرائيل ممكنة بسبب الطريقة التي تُفهم بها مشروع المقاومة الفلسطينية، فإنّ صمت ودعم العديد من الدول الغربية قد سهلوا تطهير الشعب الفلسطيني بشكل أكبر.

هل هو خطأ استراتيجي؟

في ظل القبح والوحشية التي يعكسها الاحتلال في الضفّة الغربية وغزّة، من الذي يمكن أن يتوقع أن تكون المقاومة جميلة؟

يذكرنا عالم السياسة نورمان فينكلشتاين بمدى بشاعة ثورات العبيد في الولايات المتحدة، وأن عالم الاجتماع الأمريكي من أصل أفريقي و.إ.ب. دو بوا ومناهض العبودية فريدريك دوغلاس لم ينتقدوا هذه البشاعة أبداً.[6] يعتبر الموسيقي والناشط الأمريكي ديفيد روفيكيس واحداً من العديد من الأشخاص الذين يشبهون أحداث 7 أكتوبر بثورة غيتو وارسو في ربيع عام 1943. «أجبرت منظمة المقاومة اليهودية الجيش الألماني على سحب جنوده من الجبهة في الحرب التي كانوا يخسرونها ضدّ الاتحاد السوفييتي، للتعامل مع هذه المجموعة المكونة من مدنيين شبه جائعين وبأسلحتهم محلية الصنع»، كما يروي (Rovics، 2023).

لم يتوقع أحد أن يتمكّن عدد قليل من اليهود من هزيمة الجيش الألماني. أظهرت مجموعات المقاومة الفلسطينية، التي تستمر في دفع ثمن باهظ، بوضوح أنها تفضل الموت سريعًا من خلال القتال من أجل العدالة والحرية بدلاً من الموت ببطء على ركبهم في حالة إذلال. وقد قوبل هذا الواقع بصمت ساحق من قبل وسائل الإعلام الغربية والأكاديميين والسياسيين.

2 للاطلاع على التوضيح ذي الصلة، انظر: https://www.972mag.com/intelligence-ministry-gaza-population-transfer/

3 UN, The Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide (1948)، الرابط: https://www.un.org/en/genocideprevention/documents/Genocide%20Convention-FactSheet-ENG.pdf.

4 للاطلاع على التوضيح ذي الصلة، انظر: https://www.middleeasteye.net/news/israel-palestine-war-fighting-human-animals-defence-minister

5 للاطلاع على التوضيح ذي الصلة، انظر: https://twailr.com/public-statement-scholars-warn-of-potential-genocide-in-gaza/.

6 للاطلاع على توضيحات فينكلشتاين، انظر: https://forsea.co/professor-norman-finkelstein-on-genocide-in-gaza-an-interview/.

صمت الغرب القابل للإبادة

لقد قام الفلسطينيون – بعد عقود من الصمت العربي والدولي في مواجهة الفعل الاستعماري والفصل العنصري المستمر من قبل إسرائيل – بخطوة غيرت مجرى اللعبة. أخيرًا، أصاب الغرور نظام الاحتلال الإسرائيلي وحلفاءه العرب. كان القادة الإسرائيليون يعتقدون منذ زمن طويل أنهم لا يُهزمون ويقللون باستمرار من شأن أعدائهم. يمكننا التحدث عن انقسام واضح في المجتمع الدولي: الشمال العالمي، الذي تهيمن عليه جماعات الضغط الإسرائيلية، يقف إلى جانب الإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني (باستثناء ربما إسبانيا واسكتلندا وإيرلندا)، بينما الشمال العالمي، بما في ذلك القوى الكبرى مثل روسيا والصين وإيران، يؤيد الهدنة الدائمة وعملية السلام.

التظاهرات المؤيدة لفلسطين – بالرغم من بعض الحظر – كانت ضخمة في جميع المدن الكبرى حول العالم، بما في ذلك الغرب. هذه التظاهرات زادت بشكل كبير بعد قصف مستشفى الأهلي العربي في غزّة، الذي تأسس عام 1882 وتديره الكنيسة الأنجليكانية، من قبل إسرائيل مما أسفر عن مقتل ما يقارب 500 فلسطيني. وقد أثارت هذه الأحداث غضبًا عالميًا، خاصّة مع مقتل العديد من الأشخاص الذين كانوا يهربون من القصف الوحشي الذي تقوم به إسرائيل على المنطقة المحاصرة. على الرغم من التحقق المستقل، بما في ذلك المقالات الأخيرة في صحيفة واشنطن بوست وصحيفة ليبيراسيون الفرنسية، فإن بعض وسائل الإعلام والسياسيين الغربيين ما زالوا يرددون كذباً أن الانفجار لم يكن بسبب إسرائيل. وبعض الدول الغربية، وعلى رأسها ألمانيا وفرنسا، لا تكتفي بدعم المشروع الاستيطاني الاستعماري لإسرائيل فحسب، بل تحظر أيضًا أي تظاهرات ضدّ الإبادة الجماعية، وتمنع رفع الأعلام الفلسطينية وارتداء الكوفيات. ويزعمون أن إخضاع إسرائيل للقوانين الإنسانية الدولية يُعد عملاً معاديًا للسامية.

سأتناول في الأقسام القادمة ثلاثة عوامل يمكن أن تفسر موقف الغرب الداعم لإسرائيل في الإبادة الجماعية: ذكرى الهولوكوست، الصورة الخاطئة لإسرائيل كدولة علمانية، وصورة حماس كتنظيم متطرف بدلاً من منظمة تحرير.

ذاكرة الهولوكوست

عندما يتعلّق الأمر بألمانيا، فإنّ أفضل تفسير قدّمته إسراء أوزيوريك (2023). تشير إلى أنّ السياسيين والصحفيين والأكاديميين الألمان «يوكلون» ذنب الهولوكوست إلى المهاجرين الجدد من الأقليات، وخاصّة المسلمين العرب. يتمّ إسقاط «مشكلة معاداة السامية في المجتمع الألماني ككل» على هذه الأقلية، التي تُوصم بعد ذلك بأنها «أكثر المعادين للسامية غير النادمين»، ممّا يعني أنهم بحاجة إلى المزيد من التعليم والإنضباط.

يشير بانكاج ميشرا (2024) إلى كتاب أندرو بورت «أبداً مرة أخرى» لفهم أفضل لحالة اللامبالاة المنتشرة في ألمانيا تجاه مصير الفلسطينيين في غزّة، مستندًا إلى كتاب الألمان بعد الهولوكوست والإبادة الجماعية. حيث يفحص بورت ردّ فعل ألمانيا تجاه المجازر الجماعية في كمبوديا ورواندا والبلقان، ويقترح أنّ الهولوكوست ربما «قد جعل الألمان غير مدركين لحساسيتهم». فالإيمان بأنّ أسلافهم قد تخلّوا عن العنصرية المفرطة يمكن، بشكل متناقض، أن يسمح بتعبيرات غير خجلة عن أشكال أخرى من العنصرية. وقد تمّ إلغاء بعض الجوائز في ألمانيا لأنّ الحائزين عليها كانوا عدنية شبلي الروائية الفلسطينية، وماشيا جيسين الصحافية والكاتبة الروسية الأمريكية. حصلت جيسين على جائزة هانا آرنت المرموقة للفكر السياسي لأنّها قارنت غزّة قبل 7 أكتوبر بغيتوات اليهود في أوروبا المحتلّة من قبل النازيين. وتؤكّد سامانثا هيل (2023) بحقّ أنّ هانا آرنت، التي انتقدت دولة إسرائيل منذ تأسيسها، لن تكون مؤهّلة للحصول على جائزة هانا آرنت في ألمانيا اليوم.

جميع القادة السياسيين الألمان يقبلون بأنّ «حقّ» إسرائيل في الوجود يعادل حقّها في القضاء على الشعب الفلسطيني (سواء بشكل جماعي في غزّة أو بشكل تدريجي في الضفّة الغربية). تظلّ غزّة منطقة محتلّة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، مما يلقي على إسرائيل المسؤولية الأساسية في حماية السكان المدنيين في الأراضي المحتلّة. هذا التأطير

يجعل خطاب إسرائيل عن «الحرب» و«حق الدفاع عن النفس» غير قابل للتطبيق.

هذا الوضع لا يقتصر على السياسيين الذين يهتمّون بمجموعات الضغط التي يحتاجونها للتمويل وإعادة انتخابهم، بل يشمل أيضًا العديد من الأكاديميين. اليوم، في صحيفة هآرتس، نقرأ انتقادات لإبادة إسرائيل في غزّة أكثر ممّا نقرأه في الصحف الأمريكية أو الكندية أو الأوروبية السائدة. حتى الجمعية الإسرائيلية لعلم الاجتماع تنتقد انتهاك إسرائيل للقوانين الدولية أكثر من الجمعيات الأكاديمية الأخرى في أوروبا. نتذكّر أنّ روبرت بادينتر دافع عن إلغاء عقوبة الإعدام في فرنسا عام 1981، في حين أنّ زوجته، الفيلسوفة والنسوية المزعومة إليزابيث بادينتر، تدعم اليوم عقوبة الإعدام الجماعي ضدّ شعب غزّة.

لا داعي للقول إنه في الغرب، يوجد عدد قليل من الأكاديميين والنشطاء في مجال حقوق الإنسان الصادقين مثل كريغ موخيبير، مدير مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في نيويورك. استقال في 31 أكتوبر برسالة استقالة حادّة ووجّه اللوم إلى الأمم المتحدة والغرب على شراكتهما في انتهاكات إسرائيل. كما نشهد، على الرغم من الدعم المؤسسي الذي تقدّمه الجامعات للنظام الصهيوني، كيف قدّم طلاب الجامعات دعمًا قويًا لنضال الشعب الفلسطيني. وخلال الأسابيع القليلة الماضية، رغم حملة المطاردة التي شنتها جماعات الضغط الإسرائيلية وحلفاؤها منذ 7 أكتوبر، رأينا الآلاف من الأكاديميين والكتاب الغربيين يدينون الحرب على غزّة ويدعون إلى إنهاء الاحتلال. في «الديمقراطيات» المزعومة مثل إنجلترا و فرنسا و كندا وألمانيا، يمكن أن يُنظر إلى الباحث الذي يشارك في وسائل التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وX منشورات ضدّ الإبادة الجماعية على أنه مدافع عن الإرهاب.

اليوم، بينما تعتمد السلطات السياسية الغربية على القادة العرب المزعومين المعتدلين لإخضاع الفلسطينيين، يتحول هذا المشروع الاستعماري اليومي إلى إبادة جماعية صناعية. لقد رهنوا آمالهم باتفاق التطبيع السعودي-الإسرائيلي الذي سيجبر الفلسطينيين على قبول ظروف غير مقبولة. قبل أسبوع واحد فقط من 7 أكتوبر، صرح **جيك سوليفان**، مستشار الأمن القومي الأمريكي، بوقاحة قائلاً: «منطقة الشرق الأوسط اليوم أكثر هدوءاً مما كانت عليه منذ عشرين عاماً.» يبدو أنّ المسؤولين الأمريكيين راضون عن موت الفلسطينيين بصمت ومعاناتهم بعيداً عن الكاميرات. لذا، فإنّ أحد الدروس الصعبة المستخلصة من 7 أكتوبر هو كيف يمكن أن تقود مشاعر الاستقرار الزائفة في الشرق الأوسط، وضعف الخيال، وعدم إيجاد حل للقضية الفلسطينية المنطقة إلى حافة الهاوية.

دولة علمانية كإسرائيل

بالنسبة للكثير من الناس في الغرب، تعتبر إسرائيل دولة علمانية لا ترتكب الأخطاء. ومع ذلك، إذا نظرنا فقط إلى مؤشر واحد - وهو توسع المستوطنات غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية المحتلّة - فإنّنا نلاحظ بسرعة أنّ القادة الإسرائيليين، سواء من العلمانيين أو المتعصبين الدينيين، ومن اليساريين أو اليمينيين، متورطون في هذا السطو على الأراضي (Hanafi، 2013) . أتذكر حديث الألان توران في عام 1993 في مدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية (EHESS) في باريس؛ حيث ذكر «معجزة» قبول إسرائيل لـ 150,000 يهودي روسي خلال عام واحد. وعندما اعترضت على هذه «المعجزة» بحقيقة أن كل هؤلاء الأوروبيين تمّ توطينهم بشكل غير قانوني في فلسطين المحتلة، أجابني قائلاً: «هؤلاء المهاجرون سيغيرون المعادلة: لقد نشأوا في الاتحاد السوفيتي، هم علمانيون، وبالتالي سيدعمون عملية السلام.»

هذا الشخص الذي يُظهر نقاءً منحرفًا لم يكن يدرك أنّ هؤلاء المستوطنين غير الشرعيين سيؤسسون بعضًا من أكثر الأحزاب السياسية الفاشية في النظام الإسرائيلي، مثل Yisrael Beiteinu («بيتنا إسرائيل»)، وسيتحالفون مع حركة المستوطنين الدينيين في الضفّة الغربية. في قراءة الصراع العربي الإسرائيلي، لا يزال يسود إسلاموفوبيا علمانية تتعلّق بهوس حماس. بينما تصبح حماس هدفًا يجب القضاء عليه باعتبارها داعش، فإنّ الفلسطينيين من غزّة هم homo sacer، الذين يمكن قتلهم دون محاسبة من قاتليهم.

إسلاموفوبيا وصورة حماس

بعض الناس يعترّضون على أنّ حماس تمثل جزءًا مهمًا من الشعب الفلسطيني. لكن حماس تحظى بالفعل بدعم كبير من بعض الفلسطينيين في كلّ من الأراضي المحتلة وفي الشتات. تمّ انتخاب حماس من قبل الشعب الفلسطيني في عام 2006، وقد عبّروا بوضوح عن إيديولوجيتهم تجاه الذين اختاروهم. لقد رأيت حتى بعض أصدقائي المسيحيين يستخدمون أصواتهم لصالحهم. لقد واصلوا الفوز في انتخابات الطلاب في الجامعات الفلسطينية في الضفّة الغربية خلال السنوات الخمس الماضية. شعبيتهم ناتجة عن عدم العثور على حلّ سياسي مع نظام إسرائيل المجرم وضرورة محاسبة المشروع الاستعماري الإسرائيلي المستمر. هذا يترك الفلسطينيين بمفردهم مع حماس كالمجموعة الوحيدة التي تعمل حقًّا من أجل مصالحها. يجب على الذين يعارضون أفعال حماس أن يشرحوا لنا لماذا لم تتمكن «السلطة الفلسطينية» المعتدلة من إجبار إسرائيل على التخلي عن الضفّة الغربية وإنهاء الاحتلال. لم يتبقّ لهذه السلطة أي ورقة في يدها بعد أن أصبحت تعتمد على التزام قادتها بالتخلي عن العنف ضدّ إسرائيل بلا شروط مقابل مصادر عيشهم والمساعدات القادمة من الدول الغربية والعربية.

تحت ستار نتيجة: العنف والحوار

لا أرى أيّ مشروع استعماري للمستوطنين قد تمّ القضاء عليه إلا من خلال المفاوضات السلمية أو بعد إقامة توازن معين للقوى... وغالبًا ما يكون ذلك على حساب العديد من الأرواح. كلفت حرب الجزائر من أجل الاستقلال النبيل 1.5 مليون شخص. لقد جرّب الفلسطينيون منذ عمليّة أوسلو نهج غاندي لمناهضة العنف لمدّة 30 عامًا على الأقلّ دون أي نتائج.

لذا يجب أن تُفهم التاريخ كحركة وصدفة وليست كأحداث فردية. تحترم الدول والمجتمعات الفاعلين الأقوياء، سواء كانوا جيدين أم سيئين. بالنسبة لأولئك الذين يدافعون عن العدالة، فإنّ البعد العاطفي والنفسي لتاريخ 7 أكتوبر مهم جدًّا، في حين أنّهم يشاهدون كيف انتهكت إسرائيل القوانين الإنسانية وحقوق الإنسان بلا رحمة. إنّ التطور الذي يغير الوضع القائم في قضيّة فلسطين هو شيء نجهل إلى أين ستتجه الأمور بعده.

أصبح نضال فلسطين (مقارنةً بالسلطة الوطنية الفلسطينية الضعيفة في رام الله) مهمًّا جدًّا، وآمل أن يجبر هذا الصراع إسرائيل والمجتمع الدولي على إيجاد حلٍّ سياسي عادل (تمّت العديد من التصريحات الغربية حول ضرورة حلِّ الدولتين القائم على حدود 1967، وتمّ قبول هذا الحل من قبل حماس في عام 2017) أو على الأقلّ أن يسهل إقامة حوار بين شركاء متساوين. وهذا يتمَاشى مع دعوتي الأخيرة لمشروع ليبرالي حواري (Hanafi، 2023)، التي تشدّد على ضرورة مواجهة التعصّب في المناقشات حول القضايا الاجتماعية والسياسية.

لكنّني أخشى أنّ هناك سيناريو آخر ممكن: نكبة جديدة، تتمثّل في قتل الفلسطينيين بشكل جماعي وتشريدهم، وزيادة الاتجاهات الفاشية كما حدث في سراييفو عام 1914 أو في كريستال ناخت عام 1938. أنا خائف من هذه النتيجة التي تبدو أكثر وضوحًا في غزّة.

النتيجة

لقد أصبحت القضيّة الفلسطينية، التي تبناها ضمير الإنسانية لعقود، موضوعًا مشتركًا في أجندة العالم بأسره منذ 7 أكتوبر. وقد أصبح من الضروري بشكل عاجل تعزيز معرفتنا حول فلسطين من أجل التفاعل بشكل أكثر وعيًا مع هذه الأجندة. تمّ إعداد هذا التقرير لتقديم صورة عن المجتمع الفلسطيني الذي كان قائمًا بكل حقيقته حتى قبل 7 أكتوبر. إنّ القضايا التي تناولها التقرير أظهرت مدى قوّة المجتمع الفلسطيني على الرغم من وجود نظام الاحتلال الذي يُظهر وجوده كوثيقة ألم في حياة كلّ فلسطيني.

يتناول الجزء الأوّل المعنون «**المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لفلسطين قبل 7 أكتوبر**» الإمكانات والهشاشة التي يتمتّع بها المجتمع الفلسطيني. فقد تمّ استعراض العديد من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، بدءًا من الهيكل الديموغرافي للمجتمع الفلسطيني، وصولًا إلى سوق العمل، والحياة الاقتصادية، والوصول إلى الرعاية الصحية، قبل أحداث 7 أكتوبر. يبدو أنّ التحولات الديموغرافية التي شهدتها فلسطين قد منحت المجتمع الفلسطيني ديناميكيّة واضحة. حيث تتّضح المعطيات أنّ النمو السريع للشباب الفلسطينيين، مقابل تراجع الحركة في أعداد المستوطنين اليهود، قد أصبح مصدر قلق للإدارة الصهيونية، ممّا يجعل توازن السكان بين العرب واليهود أكثر وضوحًا.

تُعدّ التدخّلات في الهيكل الاقتصادي وسوق العمل أمرًا لا مفرّ منه، حيث تمّ تقييدها إلى حدّ كبير من قبل إدارة الاحتلال على الرغم من كلّ إمكانياتها، ممّا عطل سير السوق المحلي. تمّ وضع حواجز سياسية وتجارية أمام كل خطوة من شأنها تحقيق التنمية الاقتصادية، وتمّ احتلال سوق العمل لاستخدامه في المستوطنات التي تسيطر عليها الإدارة الصهيونية. في فلسطين، حيث تمّ تقييد السوق المحلي وظهر فيها قوّة عاملة تتحوّل إلى عمال بغض النظر عن مستوى التعليم، وتزداد صعوبة الإنتاج، تُعتبر الفقر مشكلة مهمّة.

مع تدهور الاقتصاد وزيادة الفقر، أصبح الوصول إلى الصحة والخدمات الأخرى لشعب فلسطين يعاني بشكل متزايد من المشاكل. ومع ذلك، فإنّ مؤشرات التعليم في المجتمع الفلسطيني، مقارنة بالعالم العربي ومتوسط العالم، تبقى مرتفعة بشكل ملحوظ. من النقاط البارزة الأخرى أنّ مستوى التعليم في قطاع غزّة في أوائل الألفينيات كان له صورة أكثر إيجابية مقارنة بدول العالم. على مدى طويل، كانت فلسطين مجتمعًا ذو مستوى تعليمي مرتفع، وكان الاتجاه نحو التخصّص أو المهن التي تركّز على المهنة شائعًا في السنوات السابقة. ولكن مع زيادة الفقر، زادت الميل نحو المجالات العملية في التعليم. كما تدهور المستوى التعليمي العام مقارنة بالألفينات بسبب الحصار والقيود. تعتبر هذه الحالة واحدة من خسائر فاتورة الاحتلال التي فرضها النظام الصهيوني على فلسطين. وبناءً عليه، فإنّه من الحقائق أنّ المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين قد تدهورت مقارنة بالفترات السابقة. وهذا يوضح حجم الإمكانات المفقودة التي تكبّدتها فلسطين.

في القسم الثاني المعنون «الحصار الإسرائيلي حول المعطيات لفلسطين»، تمّ توضيح كيف تمكنت الإدارة الصهيونية من التمدّد على الأراضي الفلسطينية منذ البارحة وحتى اليوم من خلال منظور شامل مستند إلى البيانات. في حين يتمّ تناول تأثير الحصار والقيود على الحياة اليومية للفلسطينيين من جوانب متعدّدة، يتّضح أنّ هذه القيود قائمة على تجاهل تامّ للشعب الفلسطيني. تمّ تقديم المعطيات المتعلّقة بأدوات الاحتلال في إطار القانون

الإنساني وقانون حقوق الإنسان، حيث تم توضيح تنفيذ الإدارة الصهيونية لخطة احتلال كبيرة من خلال أنشطة المستوطنين المحتلين. من الواضح أنّ القيود التي وضعتها النظام الاستعماري للمستوطنين تهدف إلى تجريد الشعب الفلسطيني من ممتلكاته.

استمرّ في هذا القسم من الفصل، حيث تمّ إظهار كيفية جعل عنف المستوطنين، وهم مجتمع استعماري، لفلسطين مكانًا لا يمكن العيش فيه للفلسطينيين، وذلك باستخدام بيانات. كما تمّ تناول تاريخ مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، التي نشأت نتيجة لهذا العنف، منذ الأمس وحتى اليوم مع تقديم البيانات. بينما تمّ تسليط الضوء على الأضرار الناتجة عن عنف المستوطنين، والذي أدّى بمفرده إلى انتهاك اثني عشر نوعًا مختلفًا من القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، تمّ عرض الخسائر التي يتعرّض لها الفلسطينيون في البنية التحتية والبيئة والإنسان. وتمّت معالجة الشتات الفلسطيني كقضيّة أخرى نشأت نتيجة لهذا العنف بشكل دوري مع تقييم الوضع الحالي. يتجلّى بشكل خاصّ حجم عدد اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في الضفّة الغربية وقطاع غزّة. يتكوّن هذا العدد من أولئك الذين هم في وضع مهاجر في بلادهم. السبب الأهمّ لذلك هو التأثير الذي تحدّثه هذه الفئة غير المستقرة على المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية. كما أنّ كيفية ظهور الشتات الفلسطيني المتزايد بعد 7 أكتوبر، في أعقاب الأحداث، تُعدّ قضية هامّة.

يتعرّض الشعب الفلسطيني، الذي يتمتّع بالشرف، لتدمير وآلام لا تستطيع المجتمعات الأخرى تحمّلها، ومع ذلك، فقد طوّروا أساليب مقاومة جديدة لمواجهة كلّ صعوبة. رغم حرمان المجتمع الفلسطيني من حقوقه الأساسية مثل التعليم والصحة والحياة، إلا أنّه يظهر كأمة نشطة وصامدة تنمو ديموغرافيًا ويزداد مستوى التعليم فيه. لا تغيّر الخراب والخسائر التي تعرّض لها المجتمع الفلسطيني من حقيقة أنّه مجتمع يتمتّع بإمكانات عالية في مختلف جوانبه. نتطلّع إلى رؤية الشعب الفلسطيني الحرّ يعمل لتحقيق إمكانياته في المستقبل القريب.

فاخترع أملا للكلام،
ابتكر جهة أو سرابا يُطيل الرجاء
و غني
فإن الجمالية حرية،
أقول : الحياة التي لا تُعرف إلا بضدِ هو الموت
ليست حياة

محمود درويش

المراجع

Abbasi-Shavazi, M. J. (2001). Recent changes and the future of fertility in Iran. United Nations.

Abdul Samad, L. Butcher, M., Khalidi, B. (2024). Water war crimes: How Israel has weaponised water in its military campaign in Gaza. Oxfam. تم الاسترجاع من الرابط: https://policy-practice.oxfam.org/resources/water-war-crimes-how-israel-has-weaponised-water-in-its-military-campaign-in-ga-621609/.

Abraham, Y. (2023). 'A mass assassination factory': Inside Israel's calculated bombing of Gaza. +972 Magazine. تم الاسترجاع من الرابط: https://www.972mag.com/mass-assassination-factory-israel-calculated-bombing-gaza/.

Abu-Saad, I. (2005). Forced sedentarisation, land rights and indigenous resistance: The Bedouin in the Negev. İçinde N. Masalha (Ed.), Catastrophe remembered: Palestine, Israel and the internal refugees (ss. 113-141). London: Zed Books.

ACAPS. (2023). Palestine/Israel: Spotlight on the situation of Gazan workers.تم الاسترجاع من الرابط:https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/acaps-briefing-note-palestineisrael-spotlight-situation-gazan-workers-10-november-2023.

Alhersh, W. (t.y.). Palestinian labor in Israel: A fluctuating market subject to Israel's interests. In Interactive encyclopedia of the Palestine question. تم الاسترجاع من الرابط: https://www.palquest.org/en/highlight/33700/palestinian-labor-israel#:~:text=Working%20conditions%20are%20harsh%20and,percent%20in%20the%20Gaza%20Strip.

Amnesty International. (2012). Starved of justice: Palestinians detained without trial by Israel. London: Amnesty International Ltd.

Amnesty International. (2016). Israeli authorities must end collective punishment of Palestinians in Hebron, protect human rights defenders in the city. تم الاسترجاع من الرابط: https//:www.amnesty.org/en/documents/mde15/3529/2016/en/.

Amnesty International. (2019). Destination: Occupation, digital tourism and Israel's illegal settlements in the occupied Palestinian territories. London: Amnesty International Ltd.

Amnesty International. (2022). İsrail'in apartheid rejimi: Filistinlilere yönelik ırksal ayrımcılık ve insanlığa karşı işlenen suçlar. London: Amnesty International Ltd.

Arab Center - Washington D.C. (2024, February 9). The occupied West Bank since October 7: Movement restrictions and collective punishment.

Aral, B. (2019). Bitmeyen ihanet: Emperyalizmin gölgesinde Filistin sorunu ve uluslararası hukuk. İstanbul: Çıra Yayınları.

Boling, G. J. (2001). Palestinian refugees and the right of return: An international law analysis (ss. 1-21). BADIL Resource Center.

B'tselem. (2011). Military order 101. تم الاسترجاع من الرابط: https://www.btselem.org/demonstrations/military_order_101.

B'tselem. (2018). Settlers destroy 2,000+ Palestinian-owned trees and vines, backed by Israeli authorities. تم الاسترجاع من الرابط:

https//:www.btselem.org/settler_violence_20180802/settlers_destroy_2000_palestinian_owned_trees.

B'Tselem. (2024). Welcome to hell: The Zionist state's prison system as a network of torture camps. تم الاسترجاع من الرابط: https://www.btselem.org/publications/202408_welcome_to_hell#:~:text=%E2%80%9CWelcome%20to%20Hell%E2%80%9D%20is%20a,almost%20all%20with%20no%20charges.

Cemmell, J. (2009). Academic freedom international study: Palestine. London: UCU.

Coulibaly, K., Ma, J., & Qassis, H. (2023). West Bank and Gaza: Selected issues. International Monetary Fund. تم الاسترجاع من الرابط: https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2023/04/24/West-Bank-and-Gaza-Selected-Issues-532741.

CWRC. (2023). Summary of Israeli occupation state and colonizers' violations in the occupied Palestine 2023. Ramallah: CWRC.

CWRC. (2024a). On the anniversary of land day and under the guise of terrible aggression: The Israeli occupation seized 27 thousand dunums of Palestinian land, 30.03.2024) (تم الاسترجاع من الرابط: https://cwrc.ps/page-1661-en.html

CWRC. (2024b). Summary of Israeli occupation state and colonizers' violations in the occupied Palestine 2023. Ramallah: CWRC.

D'Amato, A. (2007). Israel's borders under international law. SSRN Electronic Journal. 10.2139/ssrn.956143.

El-Jazairi, L. (2010). The road to olive farming: Challenge to developing the economy of olive oil in the West Bank. Oxfam International. تم الاسترجاع من الرابط: https://policy-practice.oxfam.org/resources/the-road-to-olive-farming-challenge-to-developing-the-economy-of-olive-oil-in-t-115032/.

Ellman, M., & Laacher, S. (2003). Migrant workers in the Zionist state: A contemporary form of slavery. Report from a joint mission to the Zionist state investigating the situation of migrant workers. تم الاسترجاع من الرابط: https://www.solidariteit.nl/Documenten/2005/Final_Report_290703.pdf.

Englert, S. (2023). Hebrew Labor without Hebrew Workers: The Histadrut, Palestinian Workers, and the Israeli Construction Industry. Journal of Palestine Studies, 52(3), 23–45. https://doi.org/10.1080/0377919x.2023.2244188.

Fieldhouse, D. K. (2008). Western imperialism in the Middle East 1914-1958. Oxford: Oxford University Press. https://doi.org/10.1093/acprof:oso/9780199540839.001.0001.

Goldstone, J. A. (2002). Population and security: How demographic change can lead to violent conflict. Journal of International Affairs, 56(1), 3-21.

GRFC. (2024). Global report on food crises. تم الاسترجاع من الرابط: https://www.fsinplatform.org/report/global-report-food-crises-2024/#introduction.

Hanafi, S. (2013). Explaining spacio-cide in the Palestinian territory: Colonization, separation, and state of exception. Current Sociology, 61(2), 190–205.

Hanafi, S. (2023). Toward a dialogical sociology: Presidential address – XX ISA World Congress of Sociology 2023. International Sociology, 39(1), 3-26.

Hill, S. (12 Aralık 2023). Hannah Arendt would not qualify for the Hannah Arendt prize in Germany today. The Guardian. https://www.theguardian.com/commentisfree/2023/dec/18/hannah-arendt-prize-masha-gessen-israel-gaza-essay.

Human Rights Watch. (2022, June 14). Gaza: The Zionist state's 'open-air prison' at 15. تم الاسترجاع من الرابط: https://www.hrw.org/news/2022/06/14/gaza-the-zionist-states-open-air-prison-15.

Human Rights Watch. (3 Ocak 2024). The Zionist state: Gaza workers held incommunicado for weeks. تم الاسترجاع من الرابط: https://www.hrw.org/news/2024/01/03/the-zionist-state-gaza-workers-held-incommunicado-weeks.

Human Rights Watch. (3 Ocak 2024). إسرائيل: عمال من غزة احتُجزوا بشكل سِري لأسابيع. https://www.hrw.org/ar/news/2024/01/03/the-zionist-state-gaza-workers-held-incommunicado-weeks.

International Labour Organization. (2023). Impact of the Israel-Hamas conflict on the labour market and livelihoods in the Occupied Palestinian Territory: Bulletin No. 1. تم الاسترجاع من الرابط: https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/@arabstates/@ro-beirut/documents/publication/wcms_901136.pdf.

International Labour Organization. (2023). The situation of workers of the occupied Arab territories: International Labour Conference, 111th session. https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/@ed_norm/@relconf/documents/meetingdocument/wcms_883198.pdf.

International Labour Organization. (7 Haziran 2024). War propels unemployment to close to 80 per cent and shrinks GDP by 83.5 per cent in the Gaza Strip. https://www.ilo.org/resource/news/war-propels-unemployment-close-80-cent-and-shrinks-gdp-835-cent-gaza-strip#:~:text=Since%20hostilities%20erupted%20in%20October,a%20staggering%2079.1%20per%20cent.

International Labour Organization. (Haziran 2024). Impact of the war in Gaza on the labour market and livelihoods in the Occupied Palestinian Territory: Bulletin No. 4. https://www.ilo.org/publications/impact-war-gaza-labour-market-and-livelihoods-occupied-palestinian-0.

International Trade Union Confederation. (2021). Workers' rights in crisis: Palestinian workers in Israel and the settlements. تم الاسترجاع من الرابط: https://www.ituc-csi.org/workers-rights-in-crisis-palestine.

International Committee of the Red Cross (ICRC). (1949). Geneva Convention Relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War (Fourth Geneva Convention), 75 UNTS 287. تم الاسترجاع من الرابط: https://www.un.org/en/genocideprevention/documents/atrocity-crimes/Doc.33_GC-IV-EN.pdf.

ILO. (2024). Impact of the war in Gaza on private sector workers and businesses in the West Bank, Geneva: International Labour Office, 2024. ILO.

IPC. (2024). Famine Review Committe: Gaza Strip, June 2024. تم الاسترجاع من الرابط: https://www.un.org/unispal/document/ipc-famine-third-review-report-25jun24/.

Kedem, M. D. V., Jubran, A., & Baron, D. (2022). Roadmap to health: Palestinian workers in Israel's construction sector. Kav LaOved. https://kavlaoved.org.il/en/publications/reports/.

Ladadweh, W., Shikaki, H. (2024). Can the demographic advantage be an effective weapon in the struggle to achieve Palestinian rights?. Critical Policy Briefs Number 3/2022. Ramallah: Palestinian Center for Policy and Survey Research (PRS).

Leila Farsakh, "Palestinian Labor Flows to the Isreali Economy: A Finished Story?," Journal of Palestine Studies 32, no. 1 (2002): 13–27, 14.

Mafarjeh, A. (2023, December 3). Almost 400,000 Palestinians have lost jobs due to war, report says. The Guardian. تم الاسترجاع من الرابط: https://www.theguardian.com/global-development/2023/dec/03/almost-400000-palestinians-have-lost-jobs-due-to-war-report-says

Marck, O. (2023). Palestinian workers of Israel Railways. British Journal of Middle Eastern Studies, 1–17. https://doi.org/10.1080/13530194.2023.2205102.

Mercan, M. H. (2018). Süreklilik ve değişim bağlamında Hamas'ın siyasal stratejisi. Ortadoğu Etütleri, 10(1), 62-78.

Mishra, P. (2024, January 4). Memory Failure. London Review of Books, 46(01). تم الاسترجاع من الرابط: https://www.lrb.co.uk/the-paper/v46/n01/pankaj-mishra/memory-failure.

OCHA. (2018). The humanitarian impact of Israeli settlements in Hebron city. تم الاسترجاع من الرابط: https://www.ochaopt.org/content/settlement-affected-area-hebron-city.

OCHA. (2024). Reported impact snapshot Gaza Strip, 14 August 2024 at 15:00. تم الاسترجاع من الرابط: https://www.unocha.org/publications/report/occupied-palestinian-territory/reported-impact-snapshot-gaza-strip-14-august-2024-1500.

OCHA. (2024). Data on Casualties. تم الاسترجاع من الرابط: https://www.ochaopt.org/data/casualties.

OCHA. (2024). Reported impact snapshot Gaza Strip, 12 June 2024. تم الاسترجاع من الرابط: https://www.ochaopt.org/content/reported-impact-snapshot-gaza-strip-12-june-2024.

Omeish, E., Saleh, M., Ragab, M. (2022). Palestinian Demographic and Economic Indicators 2020-2021. içinde The Palestine Strategic Report. Mohsen Mohammed Salah (Ed.). Beyrut: Al-Zaytouna Centre For Studies & Consultations.

Ophir, A., Givoni, M., & Hanafi, S. (2009). Introduction. İçinde A. Ophir, M. Givoni, & S. Hanafi (Ed.), The power of inclusive exclusion: Anatomy of Israeli rule in the occupied Palestinian territories (. 15–32). Zone Books.

Özyürek, E. (2023). Subcontractors of Guilt: Holocaust Memory and Muslim Belonging in Postwar Germany (1st edition). Stanford University Press.

PCBS. (2021a). Socio-Economic Conditions Survey, 2020 - Main Findings, 2021. Ramallah.

PCBS. (2021b). Multiple Indicator Cluster Survey 2019-2020, Survey Findings Report. Ramallah.

PCBS. (2021c). On the occasion of the International Workers' Day, president of PCBS, H.E. Dr. Ola Awad, presents the current status of the Palestinian labour force in 2021. https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_LaborWorldDy2022E.pdf.

PCBS. (2022). Main findings of labour force survey in 2022. تم الاسترجاع من الرابط: https://www.pcbs.gov.ps/post.aspx?lang=en&ItemID=4421.

PCBS. (2023). The Status of the Rights of Palestinian Children, 2023. Ramallah: PCBS.

PCBS. (2023a). Household Culture Survey: Main Findings Report 2023. Ramallah: PCBS. تم الاسترجاع من الرابط: https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2685.pdf.

PCBS. (2023b). Labour Force Survey: (July- September 2023) Round, (Q3/2023). Press Report Labour Force Survey. Ramallah: PCBS. تم الاسترجاع من الرابط: https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_LFSQ32023E.pdf.

PCBS. (2023c). Palestinians at the end of 2023. Ramallah: PCBS. تم الاسترجاع من الرابط: https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2687.pdf.

PCBS. (2023d). On the occasion of the International Workers' Day, presents the current status of the Palestinian labour force in 2023. تم الاسترجاع من الرابط: https://www.pcbs.gov.ps/post.aspx?lang=en&ItemID=5734.

PCBS. (2024a). Press Releases, Highlights the conditions of the Palestinian people through statistical figures and findings, on the occasion of World Refugee Day, 20/06/2024. تم الاسترجاع من الرابط: https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_WorldRefugeesDay2024E.pdf.

PCBS. (2024b). Press Releases, Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) Presents the Conditions of the Palestinian Population on the Occasion of the World Population Day, 11/07/2024. تم الاسترجاع من الرابط: https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_WPD2024E.pdf.

PCBS. (2024c). Press Releases, Palestinian Central Bureau of Statistics, H.E. Dr. Awad, highlights the Palestinian children's situation on the eve of the Palestinian Child Day, 05/04/2024. تم الاسترجاع من الرابط: https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_PalChildDay2024E.pd.

PCBS. (2024d). Press Releases, Dr. Ola Awad, reviews the conditions of the Palestinian people via statistical figures and findings, on the 76th Annual Commemoration of the Palestinian Nakba.

12/05/2024. تم الاسترجاع من الرابط: https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_Nakba762024E.pdf.

PCBS. (2024e). Palestinian Health Accounts, 2022. Ramallah: PCBS.

PCBS. (2024f). Main Findings of Living Standards in the West Bank (Expenditure, Consumption and Poverty), 2023. Ramallah: PCBS.

PCBS. (2024g). Performance of the Palestinian Economy, 2023. Ramallah: PCBS.

Ross, A. (2021). Stone Men: the Palestinians who built Israel. Verso.

Rovics, D. (2023). the Gaza ghetto uprising. CounterPunch. تم الاسترجاع من الرابط: https://www.counterpunch.org/2023/10/09/the-gaza-ghetto-uprising/.

Rutenberg, N., & Diamond, I. (1993). Fertility in Botswana: The recent decline and future prospects. Demography, 30(2), 143-157.

Sha'ban, M. (2023). Outposts Versus Forced Displacement: An Old Plan Being Reproduced. CWRC. تم الاسترجاع من الرابط: https://cwrc.ps/page-1347-en.html.

Sharon, J. (2024, March 24). Despite ostensible ban, tens of thousands of Palestinians working in Israel — report. Times of Israel. تم الاسترجاع من الرابط: https://www.timesofisrael.com/amid-ostensible-ban-tens-of-thousands-of-palestinians-working-in-israel-report/.

Thayer, B. A. (2009). Considering population and war: A critical and neglected aspect of conflict studies. Philosophical Transactions of the Royal Society, 364, 3081–3092.

Times of Israel. (2024, March 7). Report: Shin Bet debunks idea that Gazan workers spied en masse for Hamas pre-Oct. 7. تم الاسترجاع من الرابط: https://www.timesofisrael.com/report-shin-bet-debunks-idea-that-gazan-workers-spied-en-masse-for-hamas-pre-oct-7/.

UN. (2001). Conference of High Contracting Parties to the Fourth Geneva Convention: Declaration. تم الاسترجاع من الرابط: https://www.un.org/unispal/document/auto-insert-199888/.

UN. (2016). Resolution 2334 (2016).

UNFPA. (2017). Palestine 2030: Demographic change: opportunities for development. UNFPA. تم الاسترجاع من الرابط: https://palestine.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/Palestine%202030%20Full%20Report%20English.pdf.

UNICEF. (2018). State of Palestine Country Report on Out-of-School Children. East Jeruselam: UNICEF State of Palestine.

United Nations Conference on Trade and Development. (2024, September 12). Economic crisis worsens in Occupied Palestinian Territory amid ongoing Gaza conflict. تم الاسترجاع من الرابط: https://unctad.org/news/economic-crisis-worsens-occupied-palestinian-territory-amid-ongoing-gaza-conflict#:~:text=The%20damage%20to%20the%20productive,sixth%20of%20its%202022%20level.

United Nations Development Programme. (2023). Gaza war: Expected socio-economic impacts on the State of Palestine. تم الاسترجاع من الرابط: https://www.undp.org/arab-states/publications/gaza-war-expected-socio-economic-impacts-state-palestine.

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. (2023). Movement in and out of Gaza: Update covering August 2023. تم الاسترجاع من الرابط: https://www.ochaopt.org/content/movement-and-out-gaza-update-covering-august-2023.

WHO. (2020). Right to Health: Patients in the Gaza Strip unable to access healthcare. تم الاسترجاع من الرابط: https://www.emro.who.int/opt/news/patients-in-the-gaza-strip-unable-to-obtain-israeli-issued-permits-to-access-the-healthcare.html.

WHO. (2023). Health conditions in the occupied Palestinian territory, including east Jerusalem, and in the occupied Syrian Golan. A76/15.

WHO. (2024). WHO operational response plan: occupied Palestinian territory.

World Bank, (2007). Movement and access restrictions in the West Bank : uncertainty and inefficiency in the Palestinian economy (English). Washington, D.C.: World Bank Group. تم الاسترجاع من الرابط: http://documents.worldbank.org/curated/en/964061468339036297/Movement-and-access-restrictions-in-the-West-Bank-uncertainty-and-inefficiency-in-the-Palestinian-economy.

World Bank. (2023). Racing Against Time: World Bank Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee (English). Washington, D.C.: World Bank Group. تم الاسترجاع من الرابط: http://documents.worldbank.org/curated/en/099638209132320721/IDU0e8b2e87e098b004a7a09dcb07634eb9548f4.

Yesh Din. (2007). Ahead of the 2007 olive harvest: Yesh Din demands from the security forces. تم الاسترجاع من الرابط: https://www.yesh-din.org/en/yesh-din-demands-from-security-forces-and-recommendations-ahead-of-olive-harvest%E2%80%A8/.

Yesh Din. (2009). Law enforcement on Israeli citizens who vandalized Palestinian-owned olive trees in the West Bank 2005-2009. تم الاسترجاع من الرابط: https://www.yesh-din.org/en/november-2009-data-sheet-on-vandalism-of-olive-trees-law-enforcement-on-israeli-citizens-who-vandalized-palestinian-owned-olive-trees-in-the-west-bank-2005-2009/.

Yesh Din. (2024). Data Sheet, December 2023: Law Enforcement on Israeli Civilians in the West Bank (Settler violence) 2005-2023. تم الاسترجاع من الرابط: https://www.yesh-din.org/en/data-sheet-december-2023-law-enforcement-on-israeli-civilians-in-the-west-bank-settler-violence-2005-2023/.

غسان الكحلوت

غسان الكحلوت هو مدير مركز الصراع والدراسات الإنسانية. يعمل أستاذًا مساعدًا في إدارة الصراع والعمل الإنساني في معهد الدوحة للدراسات العليا. سبق له أن عمل كخبير في المساعدات الإنسانية، حيث شغل مناصب في العديد من المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، و»الإغاثة الإسلامية العالمية». تم تعيينه في عام 2015 كمدير للمنتدى الإنساني، ولعب دورًا رئيسيًا في جمع المجالات من أجل التعليم ومشاركة المعلومات في قطاع المساعدات الإنسانية في المملكة المتحدة. تشمل خبرته المهنية التي تمتد لثلاثين عامًا مجالات التدخل الإنساني، والتعافي المبكر بعد الحرب، وبناء القدرات. حصل الدكتور الكحلوت على درجة الدكتوراه في إعادة الإعمار والتنمية بعد الحرب من جامعة يورك في المملكة المتحدة عام 2001.

علا عوض

رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. الدكتورة عوض هي أول امرأة من الدول النامية والمنطقة العربية تُنتخب لقيادة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وهي أول امرأة من الدول النامية والمنطقة العربية تُنتخب لقيادة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وشغلت منصب عضو مجلس المعهد الدولي للإحصاء الفلسطيني من 2017 إلى 2021. تتمتع الدكتورة عوض بخبرة تزيد عن 20 عامًا في مختلف المجالات بما في ذلك تحديث الاحصاءات ، والتنمية المستدامة، والمساواة بين الجنسين، والشباب، وسوق العمل، والاقتصاد الفلسطيني، والحكم الرشيد، ومحو الأمية الإحصائية، والإدارة والاتصال. شغل منصب رئيس مشارك في الفريق الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 لخطة التنمية المستدامة لعام 2020-2023، ومثل المنطقة العربية في الفريق الرفيع المستوى منذ عام 2015. يشغل الدكتورة عوض أيضًا منصب الرئيس المشارك للجنة برنامج منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات 2022 و2024. الدكتور عوض هي أيضًا عضو في الجمعية الإحصائية الأمريكية وتشارك حاليًا في برنامج الدكتوراه في الأعمال والإدارة في جامعة ليفربول. وهي حاصلت على درجة الدكتوراه الفخرية في ”الإدارة والتعليم والبحوث الإحصائية والتخطيط على مستوى التعاون الدولي“.

ساري حنفي

ساري حنفي أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأمريكية في بيروت، ومدير مركز الدراسات العربية والشرق أوسطية، ورئيس برنامج الدراسات الإسلامية. وهو رئيس الجمعية الدولية لعلم الاجتماع. وقد أنشأ مؤخرًا «بوابة التأثير الاجتماعي للبحوث العلمية في العالم العربي» (أثر). كما شغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة المجلس العربي للعلوم الاجتماعية. وهو أيضًا محرر مجلة «إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع» (بالعربية). حصل البروفيسور حنافي على جائزة عبد الحميد شومان لعام 2014 وجائزة الكويت للعلوم الاجتماعية لعام 2015. وفي عام 2019، تم منحه لقب دكتوراه فخرية (Doctor Honoris Causa)من جامعة سان ماركوس الوطنية

.

شهداء نور أوزونتاش

تخرجت شهداء نور أوزونتاش من قسم علم الاجتماع بجامعة مرمرة عام 2022. وتواصل حاليًا دراستها للحصول على درجة الماجستير في جامعة إسطنبول المدنية، قسم علم الاجتماع. يواصل أوزونتاش مسيرته المهنية كباحث في مؤسسة TODAM التابعة لمؤسسة ILKE، وهو مسؤول عن مشروع المعطيات الاجتماعية. يقوم بدور نشط في مشاريع مثل التوقعات المجتمعية.

فلسطين تحاول العيش تحت الاحتلال الإسرائيلي الذي استمر لعقود. وقد وصلت العنف الذي تمارسه سلطة الاحتلال منذ سنوات إلى مستوى الإبادة الجماعية منذ 7 أكتوبر 2023. هذا الوضع أدى إلى ظهور قضية فلسطين على الساحة الدولية ولفت انتباه الرأي العام العالمي. وقد بدأت الأسئلة تتزايد حول فلسطين وحول أفعال سلطة الاحتلال فيها. فما هي المشاكل التي واجهها الفلسطينيون في المجالات الإدارية والاجتماعية والاقتصادية على مر السنين؟ وكيف تؤثر سلطة الاحتلال على المجتمع الفلسطيني؟ وبأي وسائل يقاوم المجتمع الفلسطيني الاحتلال؟ تم إعداد هذا التقرير، المعنون «مشاهد فلسطين: المجتمع الفلسطيني بالمعطيات»، للإجابة على هذه الأسئلة المتعلقة بالمجتمع الفلسطيني.

يتناول التقرير بالتفصيل الوضع الاجتماعي والاقتصادي لفلسطين قبل 7 أكتوبر، وتأثير سياسات الاحتلال الإسرائيلي على المجتمع الفلسطيني. وتسلط المؤشرات في مجالات أساسية مثل الديموغرافيا والاقتصاد والتعليم والصحة وحياة العمل الضوء على الصعوبات الهيكلية والمقاومة التي يواجهها المجتمع الفلسطيني باستخدام بيانات ملموسة.

كما يناقش التقرير تأثير سياسات الحصار والاستيطان الإسرائيلية على الحياة اليومية للفلسطينيين، ووضع الفلسطينيين في الشتات، وتأثير الاحتلال على الهيكل الاجتماعي. ويهدف تقرير «مشاهد فلسطين: المجتمع الفلسطيني بالمعطيات» إلى أن يكون مرجعاً في الدراسات المتعلقة بفلسطين في تركيا. في هذا الوقت الذي تحتاج فيه فلسطين للتحرر إلى الشراكة في القوة والإرادة والمعرفة، فإن الهدف الرئيسي لهذا التقرير هو تلبية الحاجة الأساسية إلى المعرفة.

İLKE
مؤسّسة وقفيّة للعلم و الثقافة و التربية

حي عزيز محمود هُدائي، شارع تُربة قابيسي، رقم: 13، اسكدار، إسطنبول
ilke.org.tr +90 216 532 63 70 bilgi@ilke.org.tr
ilkevakfi